شجون ليبية

الدكتور يونس فنوش

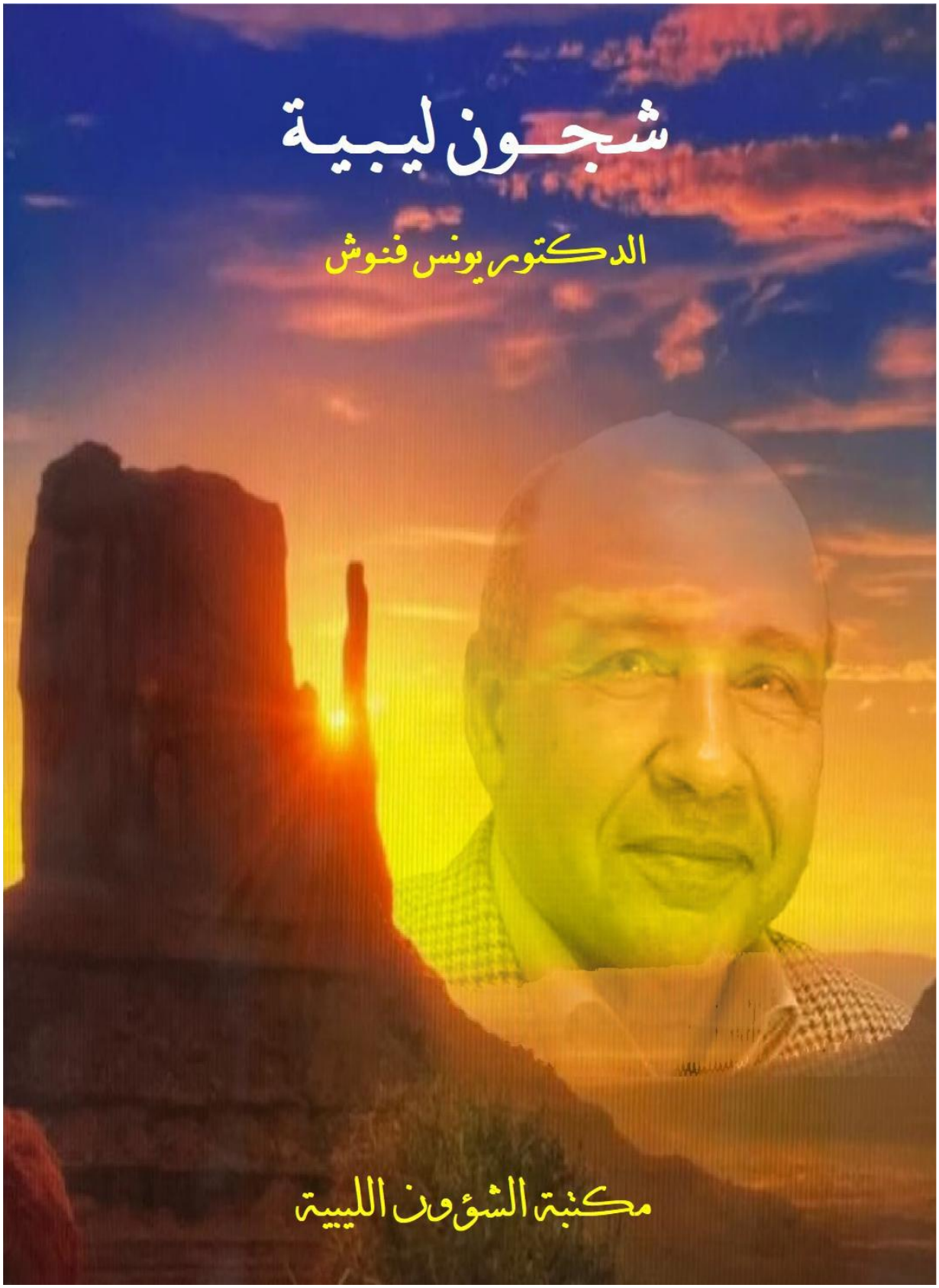

مكتبة الشؤون الليبية

الفصل الأول
ملاحظات مواطن عادي

(1)

أسماؤنا تحت رحمة الخطاطين في مصلحة الجوازات

أنا واثق أني لست وحدي من تعرض لمثل هذه المشكلة، ووجد نفسه واقعاً، دون أن يخطر له ذلك على بال، في موقف، لا يمكن أن ينتشله منه إلا المسؤولون في إحدى الهيآت القنصلية التي تمثل بلده في أحد بلاد الدنيا.. فلا بد أن ثمة مواطنين غيري كثيرين وجدوا أنفسهم وهم مطالبون بأن يثبت أحدهم أن "فلانا بن فلان بن فلان" هذا المكتوب اسمه في هذه الوثيقة أو تلك هو ذاته "فلان بن فلان بن فلان" المكتوب في وثيقته الرسمية المعترف بها وهي جواز السفر .

ونحن بالطبع لا نتخيل وجود المشكلة أصلاً حين نتعامل فيما بيننا أو فيما بيننا ومواطنين من إخواننا العرب الذي يكتبون بياناتهم مثلنا باللغة العربية، أو حتى من إخواننا من تلك البلاد القليلة التي ما زالت تكتب لغاتها بالحرف العربي، كالفرس والباكستانيين مثلا.. لكن المشكلة تقع بكل تأكيد حين نتقدم بوثائقنا الرسمية (جوازات السفر) للتعامل بها مع جهات رسمية وغير رسمية في دول لا تتعامل ولا تعرف الخط العربي، إذ تفاجأ تلك الجهات بأن أسماءنا المدونة في جوازات السفر، لا تتطابق تماماً مع أسمائنا المدونة في الوثائق أو المستمسكات الأخرى، التي قد نحتاج إلى التعامل بها معهم، كالشهادات الدراسية وسائر الإفادات المهمة.. بل إنها قد تفاجأ بأن تجد اسم أحدنا مكتوباً في تلك الوثائق والإفادات، بما يفترض أنه مقابله بالحرف اللاتيني، بأكثر من طريقة أو طريقتين.. فتجد اسم محمد مثلاً مكتوبا هكذا :

Mohamed أو Mohammed أوMuhammad ويقف المسؤول الأجنبي حائراً إزاء هذه المشكلة، فأي هذه الأسماء هو الاسم الصحيح الرسمي؟ وكيف يمكن أن يكون لاسم محمد ثلاث صيغ أو أربع أو أكثر ..

وكثيراً، بل ربما دائماً، يرفض ذلك المسؤول الأجنبي أن يعترف بصحة هذه البيانات، وتجد نفسك مضطراً للبحث عن مخرج لتلك المشكلة التي وقعت فيها، فتلجأ إلى أقرب قنصلية أو سفارة تمثل بلادك، لكي يمنحوك شهادة معتمدة منهم بأن هذه الأسماء كلها هي اسمك الصحيح. وبالطبع سوف تقع في "حيص بيص "وفي إشكال عويص حله مكلف ومجهد، إذا وقعت لك هذه المشكلة في مكان لا توجد فيه لبلادك قنصلية أو سفارة، فتضطر إلى السفر إلى أقرب مكان توجد فيه القنصلية لكي تحل ذلك الإشكال .

ولقد ظللت أتساءل وأبحث عن أي سبب مقنع وراء هذه الإشكالية التي نعرض لها مواطنينا في تعاملهم مع العالم الخارجي الذي لا يعرف اللغة العربية؟ وكنت أحسب أنه كان من أولى أولويات الإدارة الليبية، وفي مصلحة الجوازات خاصة، أن تضع منذ زمن بعيد مرجعية رسمية ثابتة للصيغة اللاتينية التي نقابل بها الأسماء الشائعة لدينا في بلادنا، فنكتب تلك الأسماء دائما بطريقة واحدة تكون هي الوحيدة المعترف بها والمستخدمة في وثائق السفر الرسمية الصادرة للمواطنين .

وكنت أحسب أن وضع سجل للمرادفات المعتمدة للأسماء، يعتمدها الخطاطون في مصلحة الجوازات أمراً في منتهى السهولة، وأنه كان ينبغي أن يكون قد وضع لدينا منذ تأسيس الدولة الليبية .

وهكذا بقيت أسماؤنا حتى هذه اللحظة تحت رحمة الصدفة والملابسات والظروف، أعني الصدفة التي تضع جواز سفرك الجديد في يد خطاط، تُترك له حرية التصرف في كتابة اسمك كما يحلو له، أو كما يسمح له به مقدار علمه ومعرفته باللغات الأجنبية وخطها اللاتيني.. وكثيراً ما يكون هذا الخطاط، مع كامل احترامنا له ولجهوده، لا يدرك الفرق في اللغات الأجنبية بين حرفيO و u أو بين حرفيI أو E فيضع أحدها مكان الآخر بكل سهولة، ثم يُترك له فضلاً عن ذلك حرية كتابة اسمك الرباعي كاملا، أو الاقتصار في كتابة اسم الأب واسم الجد على الحرف الأول منهما .

وهكذا فأنا شخصيا وجدت اسمي يكتب في جوازات السفر التي استخرجتها عبر حياتي، وهي كثيرة على النحو الآتي:

Younes Omer Fanoush

Younis Omar Fannush

Younis Omer Manseur Fannosh

Younes O.M.Fannoush

وقد كان من حسن حظي، عندما أوفدت للدراسة في فرنسا، أن وجدت في سفارتنا في باريس ملحقاً ثقافيا متفهماً وخدوماً، فعندما قارن الوثائق التي كنت أحملها معي بجواز السفر، قال لي على الفور: إن هذه الاختلافات في كتابة الاسم سوف تسبب لك مشاكل كثيرة، فسوف أزودك بشهادة رسمية من السفارة تفيد بأن هذه الأسماء المختلفة الواردة في الوثائق هي جميعها لك. وأنها جميعها رسمية معتمدة .

ألم يئن الأوان بعد لأن تقرر مصلحة الجوازات أو الدولة الليبية وضع منظومة لكتابة أسماء المواطنين، بحيث لا يعود ثمة مشكلة في كتابة هذه الأسماء، إذ يقوم بها الحاسوب بطريقة علمية منظمة ومباشرة، وتتخلص أسماؤنا من رحمة الخطاطين في مصلحة الجوازات؟ !!

(2)

الحرب ضد كتيب العائلة

عندما ظهرت فكرة "كتيب العائلة" منذ سنوات عديدة، رحبنا بها ترحيباً حاراً، واعتبرناها نقلة نوعية مهمة على صعيد تطوير نوعية الأداء الحكومي، من جهة ابتداع الطرق التي تكفل تيسير إنجاز الإجراءات وقضاء مختلف المصالح التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية والعملية. ذلك أن فكرة تجميع البيانات الأساسية المتعلقة بأفراد الأسرة في وثيقة واحدة، تكون في متناول كل فرد منهم عندما يحتاج إلى إنجاز معاملة أو إجراء أو قضاء مصلحة لدى إحدى الإدارات الحكومية، هي بدون شك فكرة رائعة، لأنها كفيلة بأن توفر على المواطن تلك الجهود التي كان عليه أن يبذلها في كل مرة يحتاج إلى شهادة تثبت مكان وتاريخ ميلاده، أو شهادة تبين مكان إقامته، أو شهادة توضح وضعه العائلي..إلخ، وهي كفيلة من جهة أخرى بأن توفر على الإدارات الحكومية تلك الجهود العبثية التي كانت تتكبدها لحفظ ملايين الأوراق التي يقدمها المواطنون إليها، ولا فائدة فيها سوى إثبات ميلادهم وإقامتهم وأوضاعهم العائلية.

ونحن لا نشك في أن الفرد أو الجماعة أو الهيئة التي فكرت واقترحت تبني فكرة "كتيب العائلة" كانت تقصد من ورائها تحقيق هذين الهدفين اللذين أشرنا إليهما في الفقرة السابقة، ونعني خدمة المواطن وخدمة الإدارات الحكومية في آن معاً، وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة في كتيب العائلة باعتبارها بيانات رسمية معتمدة قانوناً، ومن ثم الاستناد إليها في إنهاء المعاملات، وقضاء المصالح، وأن الموظف الإداري لن يعود بحاجة إلى أن يطلب من المواطن أن يحضر شهادة ميلاد أو شهادة إقامة، لأنه بكل بساطة سوف يجد كل البيانات التي يحتاج إليها في كتيب العائلة، وما عليه إلا أن ينقلها من الكتيب أو أن يقارن بها ما أورده المواطن في المعاملة أو الطلب الذي يقدمه لقضاء مصالحه، فيتأكد من صحة البيانات أو يصححها إذا وجد فيها خطأ أو نقصاً.

ولكننا فوجئنا بأن الإدارات الحكومية ترفض الاعتراف بكتيب العائلة، بل إنها ظلت تستحدث من الإجراءات ما يفرغ الكتيب من أي معنى أو مضمون، ويشل فائدته التي صمم من أجلها شللاً تاماً. ذلك أن وجود جميع البيانات المطلوبة عن أفراد العائلة في الكتيب لم يغن المواطن في شيء عند حاجته لإنجاز معاملاته أو قضاء مصالحه، إذ يفاجأ المواطن بأنه مطلوب منه أن يصور صفحات كتيب العائلة التي تحتوي تلك البيانات، وبذلك تم استحداث بند جديد من التكاليف التي بات على المواطن أن يتحمل عبئها، وهي تكاليف تصوير الصفحات المطلوبة من كتيب العائلة، وبالطبع حين يتعلق الأمر بأحد الأبناء فإن على المواطن أن يصور ثلاث صفحات من الكتيب، هي الصفحة التي

بها صورة رب العائلة، والصفحة التي بها بيانات ميلاده، ثم الصفحة رقم (47)الشهيرة التي تحتوي على بيانات إقامة أفراد العائلة.

ولقد كنت أتساءل دائماً: وماذا تفعل الإدارة الحكومية بتلك الأكوام من الأوراق التي تحتوي على صور من البيانات الموجودة في كتيب العائلة، وكنت أجد الإجابة عن سؤالي هذا من خلال أكداس الملفات الورقية التي أجدها في كثير من الأحيان مرمية مهملة في أروقة الإدارات الحكومية، وأحياناً في فجوات المصاعد المعطلة، أو دورات المياه التي لم تعد تصلح للعمل.

بيد أن دهشتي من إبداعات البيروقراطية الليبية بلغت ذروتها مؤخراً حين عرفت وأنا بصدد الاستعداد لخوض معركة تجديد جوازات السفر والبطاقات الشخصية لي ولأفراد عائلتي بأن هناك شهادة جديدة باتت على رأس الشهادات اللازمة لمثل هذه الإجراءات يقال لها "الشهادة الإدارية". وحيث إني كنت أسمع هذه التسمية للمرة الأولى، فقد ذهبت للسؤال عنها ما هي، وما تكون؟ فقيل لي إنها شهادة يدون فيها اسمك الرباعي، أي اسمك واسم أبيك واسم جدك ولقبك إن كان لك لقب. فتساءلت: وما الحاجة إلى ورقة يكتبها موظف في السجل المدني لا تقول شيئاً مختلفاً عما هو موجود وموثق في كتيب العائلة. وبالطبع لم أجد لهذا السؤال إجابة.

لكن الأدهى من كل ذلك، أي من الفكرة العبثية نفسها، فكرة أن تطلب من المواطن أن يذهب إلى موظف في مكتب السجل المدني، لكي ينقل بخط يده في ورقة أخرى ما هو مدون في كتيب العائلة، هو ما يطلب منك أن تدفعه نظير تلك الورقة التي لا معنى لها، ولقد فوجئت، لدهشتي وذهولي، بأن هذه الشهادة تكلف المواطن (5) خمسة دنانير. ولقد وقفت مذهولاً أمام هذا الرقم، وحين تأكدت أن المقصود بالفعل خمسة دنانير وليس (خمسة) قروش، طفقت أتساءل عن تلك الجهة المسؤولة التي قررت هذا الرسم على شهادة عادية لا قيمة ولا معنى لها؟ وهل يعيش أولئك الأفراد الذين قرروا هذا الرسم أو وافقوا عليه نفس الحياة التي يحياها "مواطن عادي" مثلي ومثل الملايين غيري، ممن تمثل خمسة الدنانير بالنسبة إليهم مبلغاً ذا قيمة كبيرة، يمكن أن يسد تكلفة وجبة غذائية لعائلة كاملة، أم أنهم من فئة المواطنين غير العاديين الذين يمكن لأحدهم أن يرمي ورقة من فئة الخمسة دنانير (بقشيشاً) لعامل في محل تجاري، أو نادل في مطعم أو مقهى، لأن قيمة البضائع التي اشتراها من المحل، أو الوجبة التي تناولها في المطعم هو وشلة الرفاق والصحاب، تبلغ مئات وربما آلاف الدنانير.

(3)

الصورة ليست دائما قاتمة.. هناك نقاط مضيئة

لا أشك في أن القراء ربما أخذوا عني، من خلال تتبع الكتابات التي أنشرها في هذه الزاوية، انطباعاً بأني أختار دائما الجوانب السلبية، وأركز عليها وأبرزها.. وحتى الآن فللقراء الحق في أن يولد لديهم مثل هذا الانطباع، فقد كانت النقاط السلبية المظلمة هي الأكثر إثارة للأسف والنقد، إن لم تبلغ أحيانا حد إثارة السخط والغضب الشديد.

لذا فقد أحببت في هذه المرة أن أتحدث عن بعض نقاط مضيئة، أجد بالفعل أنها تستحق منا الكثير من العناية، وأنها جديرة بأن تحظى بانتباهنا، ولا أبالغ إذا قلت إنها جديرة بتثمين عال من طرفنا دون تردد.

أولى هذه النقاط ما لمسته من واقع معايشة مباشرة وتجربة شخصية لتطور هائل، يكاد يكون مذهلاً، في الإجراءات المتبعة في مصلحة المرور والتراخيص.. فأنا شخصياً، والآلاف غيري من سكان المدينة، مررنا في السابق بتجربة التعامل مع قسم التراخيص، لإنجاز مختلف الإجراءات التي يحتاج إليها سائقو المركبات، وكانت التجربة، دون أي ظل من ظلال اللوم أو التقليل من جدارة العاملين بهذه المصلحة، سلبية إلى أبعد الحدود، فقد كان المرء يضطر، كي ينجز إجراءات تسجيل مركبة، أو تجديد رخصة، أو أجراء فحص فني وما إلى ذلك من إجراءات، للمرور برحلة من العذاب الحقيقي، حيث يضطر للتنقل من مكتب إلى مكتب، وفي كل مكتب يضطر للتزاحم مع المواطنين على الشباك، أو يضطر للانتظار أوقات طويلة، وكثيراً ما يظل يشاهد، وهو يتألم في داخله ألماً شديداً، مظاهر الوساطة والمحسوبية تمارس أمام عينيه، وهو ينظر ويرى، ولا يملك أن يقول، ناهيك عن أن يفعل شيئاً.. وكثيراً ما يحتاج المرء لأكثر من يوم أو يومين حتى يتم إنجاز ما ذهب لإنجازه..

وبكل المقاييس والمعايير كانت تلك تجربة بالغة السوء، وقوية الدلالة على أسوأ ما يمكن أن تصل إليه الإدارة العامة من تخبط وبيروقراطية وفساد.. وكان المواطنون قد وطنوا أنفسهم على القبول بها باعتبارها جزءاً من الواقع السيئ الذي تعيشه الإدارة الليبية في جميع مظاهرها ومرافقها، وليس في مصلحة التراخيص وحدها..

إلا أني منذ بضعة أشهر احتجت إلى أن أتوجه إلى مكتب التراخيص لإتمام إجراءات تسجيل مركبة جديدة. وأصارح القراء القول بأني أخذت أوراقي وتوجهت إلى هناك وقلبي مقبوض مسبقاً من توقع ما سوف أقابله من صعوبات وعراقيل وإضاعة للوقت، ولكني فوجئت، وكانت هذه المرة مفاجأة سارة ومبهجة إلى أبعد الحدود، فقد وجدت في مدخل الصالة التي يجب أن أتم فيها إجراءات الفحص الفني للسيارة،

موظفا يستقبلني بكلمة طيبة، فيقول لي: تفضل من هنا، ثم وجدت آخر يدلني على ما يجب علي أن أفعل، وهكذا مررت خلال أقل من ربع ساعة بكل الإجراءات التي كانت مطلوبة، وفوجئت بأني أخرج من الباب الثاني لتلك الصالة ومعي أوراق الفحص تامة ومختومة وجاهزة للاستخدام الرسمي.

خرجت من صالة الفحص، وأنا لا أصدق أني قد انتهيت، ثم توجهت إلى صالة الخدمات، أو ما يعرف أحياناً بالشباك الموحد، فدخلت ومعي ملف السيارة وكل الأوراق اللازمة، فجعلت أمر بملفي من موظف إلى آخر، بسهولة ويسر مذهلين، ولم أكد أنتهي إلى الموظف الأخير حتى فوجئت به يسلمني إيصالاً ويقول لي: تعال واستلم كتيب السيارة في الساعة الثانية عشرة. في تلك اللحظة كانت قد مرت ساعة واحدة.. فخرجت وبيدي الإيصال وأنا لا أصدق أني انتهيت من إجراءات تسجيل السيارة..

والآن، بصرف النظر عن إرجاع الفضل في تحقيق هذا الإنجاز المهم لهذا أو ذاك من العاملين أو المسؤولين، فإن ما يهمني في هذا الصدد هو ملاحظة أننا، حين نمتلك الإرادة لإصلاح الأوضاع وتطويرها وتحسينها، فإن بوسعنا فعل ذلك.

هل يعود الأمر إلى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، أو إلى وضع الأمور بين أيدي المؤهلين للقيام بها؟ سواء أكان هذا أو ذاك، فإن ما نخلص إليه هو أننا نستطيع أن نكون أفضل مما نحن عليه، إذا ما صدقت إرادتنا بالفعل في التطلع إلى التحسين والتطوير والإصلاح.

(4)

الطريق إلى جواز السفر .. عبر السوق السوداء

بعد أن تكون قد انتهيت من المسيرة المضنية والمحطمة للأعصاب في أروقة ومكاتب السجل المدني، كي تستخرج الشهادات المطلوب إرفاقها بطلب استخراج جواز السفر، تأخذ ملفك، بعد أن تعرف عليك إمام المحلة أو أمين السجل المدني، وختم لك الصور الشخصية، وتذهب للحصول على الطلب الذي يجب أن تملأ بياناته وترفق به الشهادات والصور وطابع الدمغة. ورغم علمك المسبق بأن نموذج الطلب ينبغي أن يكون متاحاً ومتوفراً في أحد شبابيك مكتب الجوازات، وأنه مثبت عليه بالخط الواضح أنه يباع للجمهور بربع دينار (أي 250 درهما)، إلا أن ما يحدث في الواقع هو أحد أمرين: إما أن تجد على الشباك الذي تباع فيه النماذج زحاماً وتدافعاً، وأحياناً سباباً وضرباً بالأيدي، لا قبل لك بمواجهته أو تحمله، أو تجد الشباك مغلقاً، أو تجد من يقول لك إن النماذج قد انتهت..

إذا كنت من أولئك الذين يخوضون التجربة لأول مرة، سوف تشعر بنوع من الحيرة أو من الأسف، ولا تدري ماذا تفعل، ولكنك سوف تجد الإجابة والمخرج من حيرتك حالما تخرج من المبنى، فيتدافع إليك صبيان وشبان يعرضون عليك أن تشتري منهم النموذج، بل يعرضون عليك أن يساعدوك في ملء بياناته إذا خمنوا من رؤيتك عجوزاً أنك لا تعرف القراءة والكتابة، ولكنك سوف تفاجأ بالثمن الذي يطلبونه منك مقابل ذلك النموذج، وهو لا يقل في العادة عن دينارين أو دينارين ونصف، أي ضعف قيمته الرسمية بعشر مرات.

وما يحدث عادة هو أنك تضرب أخماسك في أسداسك، وتعيد حساباتك، فتجد أن الدينارين والنصف أقل كلفة من مشقة التزاحم على الشباك، وبكل تأكيد أقل كلفة أيضاً من التردد على مبنى الجوازات في اليوم التالي أو لعدة أيام..

ولكنك لن تتمكن من الإجابة عن التساؤل الذي سوف يظل يدور في رأسك، حتى يسبب لك صداعاً لا يحتمل، وهو تساؤل بسيط في ظاهره يقول: وما الذي أوصل هذه النماذج إلى أيدي هؤلاء الصبيان أو الشبان..وتظل تقلب كافة الاحتمالات في مخيلتك: أيكون هؤلاء الصبيان قد اقتحموا مبنى الجوازات واستولوا على النماذج بالقوة؟ لا هذا مستحيل. إذن هل يكون ثمة لص أو عصابة لصوص تمكنوا من الوصول إلى مخازن المصلحة واستولوا على النماذج، ثم باعوها للصبيان والشبان الذين يدللون بها أمام باب المصلحة؟ وتقول لنفسك أيضا: هذا غير ممكن؟ وإلا لما جرؤ أولئك اللصوص على المناداة على النماذج وحملها عيانا جهاراً أمام باب المصلحة نفسه، حيث يكونون على مرأى ومسمع من رجال الشرطة ورجال الأمن الذين

يعملون داخل المبنى وخارجه. ثم تقفز إلى الاحتمال الثالث وهو أن تكون العملية كلها تتم بعلم ومباركة رجال المصلحة أنفسهم، وتجد نفسك ميالاً إلى القبول بهذه الإجابة باعتبار أنها الوحيدة القابلة للتصديق.. فالمنطق يقول إنه لولا وجود حالة من التواطؤ بين رجال المصلحة (مصلحة الجوازات) وهم أصلا من رجال الأمن، وبين أولئك الصبيان والشبان الذين يتعاملون بالنماذج خارج الإطار الشرعي، أي في ما يعرف بـ"السوق السوداء" لما أمكن أن توجد هذه الظاهرة أصلاً.. وعند بلوغ هذه الغاية من التحليل والتفسير، تجد أنه يصعب عليك قبول أن يكون رجل الأمن الذي كنت تتصور أن وظيفته هي المحافظة على القانون والعدالة ومكافحة الجريمة، هو نفسه من يقف وراء عملية تسريب النماذج الرسمية خارج المصلحة، والمتاجرة فيها في السوق السوداء، دون أي محاولة لإخفائها أو تغليفها بأي غلاف، أي –كما يقال– "على عينك يا تاجر".

ولقد وجدت عند آخر مرور لي بتجربة البحث عن النموذج موضوع هذه الحلقة، أن ثمة "كشكاً" متخصصاً في بيع النماذج، تستطيع أن تجد لديه غايتك من النماذج في كل وقت، ودون أي تزاحم أو تعارك أو تخاصم، بل تجد النموذج متضمنا طابع الدمغة، فتقول في نفسك إنه –على الأقل– قد وفر عليك مشقة البحث عن طابع الدمغة في السوق السوداء الموجودة في مدخل البريد الرئيس.

وتتعجب من تحول النماذج المسروقة والمسربة من مصلحة الجوازات، بضاعة رسمية تباع في كشك ثابت وربما لديه أيضا ترخيص رسمي بممارسة المهنة.. ولا حول ولا قوة إلا بالله..

(5)

المجتمع الذي يغش نفسه رسمياً

عندما نشاهد من واقع ممارساتنا المعتادة في كل ما يتصل بالإجراءات المطلوبة لإنهاء أي معاملة إدارية، مثل التقدم للقيد في الدراسة بمعهد أو جامعة، أو إتمام إجراءات التعيين في الوظيفة، إذا كان أحدنا من سعداء الحظ وحصل على وظيفة، أيا كانت، أن من أهم الأوراق الرسمية التي تطلب من المواطن شهادتين هما: شهادة اللياقة الصحية، وشهادة الخلو من السوابق الجنائية، فلا شك أن الانطباع الذي ينبغي أن يتكون لدينا على الفور هو أن إدارتنا الدقيقة حريصة على التأكد من ألا يتسرب إلى هذه المواطن المهمة في المعاهد والجامعات ومواقع العمل إنسان معتل الصحة أو مصاب بأمراض معدية –لا سامح الله– يمكن أن يتسبب، طبعا بدون قصد ولا نية مبيتة، في انتقالها إلى سائر المواطنين الذين سوف يختلطون به في هذه المواطن، أو إنسان سيئ السلوك، له سوابق جنائية، ويكون من الملائم التأكد من عودته إلى السيرة الحسنة والسلوك السليم قبل السماح له بالانخراط في مؤسسات المجتمع، والاختلاط بسائر المواطنين الأصحاء الطيبين من غير ذوي السوابق الجنائية.

ولكنك سوف تكتشف على الفور أنك مخطئ كل الخطأ في الحكم على مقاصد ونوايا مؤسساتنا الإدارية، وخاصة عندما تمر بنفسك بالتجربة، فتذهب لاستخراج شهادة اللياقة الصحية، وتكون، قبل أن تمر بهذه التجربة أو تسمع ممن مر بها من قبل، مستعداً لأن تذهب إلى المختبر المركزي للتحليلات الطبية، فتؤخذ منك عينة من الدم، ثم يقال لك راجع بعد يوم لكي تستلم النتيجة، ولعلك في دخيلة نفسك تكون مرتاحاً إلى ذلك، من جهة أن هذه فرصة لكي تتأكد أنك صحيح معافى، وأنك خال من الأمراض المعدية، فيطمئن قلبك، وترتاح نفسك. ذلك أنك سوف تذهل حين ترى الموظف المكلف في المختبر المركزي يستلم منك البطاقة، ثم يقول لك اذهب استرح قليلاً على ذلك الكرسي وبعد نصف ساعة سوف تستلم شهادتك. وبالفعل لن يمر وقت طويل حتى ينادي عليك موظف آخر في شباك تسليم النتائج، فيعطيك شهادتك وعليها ثلاثة أختام، تفيد بأن دمك وبولك سليمان من آثار الأمراض، فتحمد الله على ذلك.

تأخذ البطاقة وأنت لا تكاد تصدق أنك أنجزت أهم جزء في إجراء استخراج شهادة اللياقة الصحية، دون أن يشكك أحد بإبرة لسحب كمية من الدم، ودون أن تعاني مرارة الانتظار حتى اليوم التالي. وتسرع الخطى لكي تجرب بقية الإجراءات، فتفاجأ بالأمر ذاته يحدث ويتكرر في قسم الصدرية، وتجد ختماً آخر كبيراً بارزاً يقول "خال من الدرن"، يضعه موظف على شهادتك، دون أن يلمسك أو يضع سماعة على صدرك. فتذهب وأنت مندهش وحائر وغير مصدق إلى حيث الموظف المكلف بتعبئة القسم الخاص بالعيون

في الشهادة، فيأخذ شهادتك، ودون حتى أن يرفع رأسه لينظر في عينيك، يكتب أن نظرك في العينين 6/6 ثم يوقع ويضع الختم الرسمي.

وهكذا تكون قد حصلت على شهادة رسمية مائة بالمئة، ومعترف بها لدى كافة الجهات الرسمية، بأنك مواطن صحيح البدن، معافى، خال من الأمراض.

ثم تذهب إلى أقرب مركز شرطة أو أمن شعبي إلى بيتك، وبعد أن يملأ الموظف الاستمارة المعدة لغرض استخراج شهادة الخلو من السوابق، ويأخذ منك صورتين شخصيتين، ويجعلك تضع بصمة إبهامك على النموذج، يسلمك إيصالاً رسمياً بأنه استلم منك الطلب.

لكن الإشكال ليس في أن الموظف قام بواجبه واستلم منك الطلب والرسوم كاملة، ولكن الكارثة تكمن في أنك بذلك الإيصال الذي لا يثبت شيئا سوى أنك قدمت طلبا للحصول على شهادة الخلو من السوابق، تستطيع أن تذهب وتنهي أي إجراء إداري أنت بحاجة إليه، وسوف تتعامل معك الإدارة الليبية على أنك مواطن نظيف الملف من السوابق، ولو كنت في الحقيقة ذا ملف أسود مملوء حتى حافته.

فماذا يعني هذا؟ أنحن مجتمع قد تواطأ كله، بمواطنيه وإدارته ومستشفياته وأجهزة أمنه، على أن يغش نفسه، معتمداً تلك البيانات الكاذبة عبر التوقيعات والأختام الحكومية.

(6)

المواد المدعومة من مال الشعب تباع على قارعة الطريق

فكرة دعم السلع التموينية، وتحمل الدولة القدر الأعظم من تكلفتها الفعلية، كي تبيعها بأسعار مخفضة جداً للمواطنين، وفق ترتيبات معينة، وبناء على بيانات أفراد العائلة في كتيب العائلة، هي فكرة كانت، وأحسب أنها لا تزال، فكرة جيدة وضرورية، لإعانة ذوي الدخل المحدود، الذين لا تسمح لهم مرتباتهم الضعيفة بالحصول عليها مطلقاً، لو أنها تعرض في السوق بأسعارها الحقيقية..

وعلى الرغم من أننا انتقدنا السياسة المتبعة في تحديد وتعريف من يستحق هذا الدعم، ومشاهدتنا كيف تصل السلع المدعومة إلى كل الناس، بمن في ذلك الأغنياء والموسرون الذين وسع الله عليهم في أرزاقهم، ولا يحتاجون إلى مثل هذه المساعدة، فإننا ظللنا ننتظر قيام الدولة التي تتمكن من وضع أسس جديدة علمية لسياسة الدعم.

بيد أن ما يهمني في هذه المقالة هو الحديث عن ظاهرة باتت ملاحظة في مختلف أنحاء البلاد دون استثناء، وهي وجود هذه المواد المدعومة، التي يفترض ألا يحصل عليها إلا المواطن رب الأسرة، وفق البيانات الموجودة في كتيب العائلة، مكدسة أكداساً أكداساً، وتباع على رؤوس الأشهاد، بأضعاف أسعارها التي تشترى بها من الجمعيات الاستهلاكية.

وهنا يثور سؤالان مهمان، يظلان يضغطان على الذهن واللسان، دون الحصول على إجابة شافية:

السؤال الأول عن الكيفية التي تسربت بها هذه المواد من مخازن الشركة العامة للسلع التموينية إلى الشارع؟ فهذه المواد ليست مواد تجارية، ولكنها مواد تحتكر الدولة استيرادها، وتحتكر توزيعها على مستحقيها.. والمعلوم أنها بعد خروجها من الميناء الذي وصلت إليه من مصادرها، تورد إلى مخازن الشركة، ثم توزع وفق إجراءات معروفة على الجمعيات الاستهلاكية، فيستلمها الموظف المسؤول في كل جمعية، ثم ينقلها إلى مقر الجمعية، ويباشر توزيعها على الأفراد والأسر المسجلين لديه في سجلاته الرسمية المعتمدة من الشركة. إذن فكيف تصل المواد إلى من يعرضها في الشارع ويبيعها بأسعار ما يسمى السوق السوداء، أي بأضعاف أسعارها في الجمعية؟

أنا لا أجد لهذا السؤال إلا إجابة واحدة هي أن هناك حلقة فساد وسرقة، تسرق المواد وتبيعها لغير مستحقيها، خارج نطاق الجمعيات الاستهلاكية.. هذه الحلقة يمكن أن تكون أولى خيوطها في الشركة العامة للسلع التموينية، فتقع على موظف أو موظفين فيها مسؤولية (سرقة) هذه المواد وتهريبها والسمسرة فيها. وبالطبع قبل أن تقع المسؤولية على موظف أو موظفين، فإنها تلزم المسؤول الأعلى في الشركة وهو مديرها أو

رئيس مجلس الإدارة، الذي لا يمكن أن يقبل منه التذرع بأنه لا يعلم، فلا بد أنه، مثله مثلي أنا وسائر المواطنين، قد شاهد بعينيه تلك المواد التي توردها شركته معروضة للبيع بأسعار السوق السوداء على أرصفة الطرق، وفي كل مكان. وإذا لم يكن أول الخيط في الشركة العامة نفسها، فإنه لابد أن يكون لدى المسؤولين في الجمعيات، الذين يستلمون الحصص المقررة لهم، فلا يوزعون منها على المواطنين إلا جزءاً يسيراً، بعد أن يكونوا قد باعوا الجزء الأكبر للسماسرة.

وما ينطبق على السلع التموينية الغذائية، نجده ينطبق على مواد أخرى، تحتكر الدولة ومؤسساتها صناعتها أو استيرادها وتوزيعها على المواطنين بأسعار مدعوة مخفضة. من هذه المواد —على سبيل المثال– زيت السيارات، الذي تستورده أو تصنعه وتوزعه شركة البريقة، الذي يفاجأ المواطن أنه لم يعد متوفراً في محطات توزيع الوقود المختصة ببيعه للجمهور، ولكنه مكدس بكثرة ملفتة للنظر على قارعة الطرق.. ومن هذه المواد أيضاً اسطوانات غاز الطهي، التي تصل إلى أيدي السراق والمتاجرين بقوت الناس وحياتهم، فيعرضونها للبيع على قارعة الطرق، جهاراً نهاراً، دون خشية من أحد أو من مساءلة أو من عقاب.

أما السؤال الثاني فهو التالي: كيف يمكن أن يحدث هذا؟ كيف يمكن أن ترتكب جريمة سرقة بهذا الشكل، ولا يوجد من يساءل السارق أو يلاحقه بالعقاب، وفق ما ينص عليه قانون العقوبات؟

هنا أيضاً نجد أنفسنا مجبرين على بلوغ نتيجة مؤلمة غاية الإيلام، هي أن ما يحدث هو بالضبط تطبيق ممنهج لمقولة (حاميها حراميها)، فلا شك أن أجهزة الدولة المكلفة قانوناً بمتابعة أي تجاوزات على القانون ومتابعة مرتكبي هذه التجاوزات، ونحن نعرف أن ثمة جهازاً متخصصاً في متابعة السوق والتجارة ومختلف المهن هو جهاز الحرس البلدي، لا تخفى عليها هذه الجرائم التي نتحدث عنها، وهم يشاهدونها ترتكب أمام أعينهم في كل مكان، فلماذا لا يقومون بواجبهم في ضبطها وتقديم مرتكبيها إلى القضاء والقانون؟

وبالطبع ليس بوسعنا أن نمنع أنفسنا من الاتجاه إلى اتهام جهاز الحرس البلدي نفسه، وإلى الدولة برمتها، بأن من يفترض أنه مسؤول عن ملاحقة السارق ومعاقبته، هو نفسه من يتآمر مع السارق، ويتواطأ معه، لاقتسام ما يجنونه من الاتجار بالبضاعة المسروقة من مال، هم بكل تأكيد يعرفون جيداً أنه مال حرام، نعجب كيف يرضون لأنفسهم أن يعيشوا منه، وأن يغرقوا فيه أسرهم وأهلهم وأولادهم؟

(7)

من يوميات المواطن مقهور بن مسلوب بن محروم

لقد تعلمنا في دروس التربية الوطنية، منذ دروسنا الأولى في المدرسة الابتدائية، أن المواطن عليه واجبات يؤديها تجاه وطنه وبلاده ومجتمعه، ولكن له في مقابل ذلك حقوق ينبغي أن يؤديها له المجتمع.. فالعلاقة بين الوطن والمواطن، بين المجتمع والفرد، علاقة متكاملة وذات طرفين، لا تستقيم الحياة إلا بأداء كل طرف ما عليه من حقوق تجاه الطرف الآخر..

ولكننا بتنا نلاحظ في حياتنا اليومية، في مختلف مفاصلها التي تزداد تشعباً وتعقداً، أن هذه العلاقة بين الفرد والمجتمع، بين المواطن والدولة، قد أخذت تختل خللا جسيماً، صار يميل بها ميلاً واضحاً لأن تصبح علاقة ذات طرف واحد، هو الدولة، له أن يأخذ من الفرد والمواطن، بدون أي مبرر أو سبب أو عذر مقبول، ولا يعطيه في مقابل ذلك شيئا من حقوقه المشروعة التي تقررها له التشريعات والقوانين، بما في ذلك التشريعات العليا ذات الطابع الدستوري، مثل الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان وقانون تعزيز الحرية وما شابههما.

وقد بدأت رحلة المواطن البائس في هذه الطريق المؤسفة منذ أن أخذت جهات ما في الدولة (لا أحد يعرف على وجه التحديد ما هي وما صفتها القانونية) تفرض عليه أشكالاً من الرسوم والضرائب والخصومات، لا تعرف لها في كثير من الأحيان حتى تسمية محددة، فصار الموظف – على سبيل المثال– يقرأ في بند الخصومات في قسيمة المرتب، إلى جانب خصم النسبة المقررة لضريبة الدخل، والنسبة المقررة للتقاعد أو الضمان، نسبة أخرى، لتعويض الخسائر التي تعرضت لها الشركات والأسواق العامة، بعد أن نهبها واستولى على أموالها اللصوص والناهبون ممن كلفوا بإدارتها، ثم يقرأ في تلك القسيمة خصم مبلغ معين لصندوق الجهاد (الذي لم يشهد المواطن أنه قام بأي عمل جهادي منذ أنشئ)، وخصم نسبة لتمويل مشروع النهر الصناعي العظيم، ثم خصم دينار أو أكثر لا يحدد له في القسيمة أي مسمى على الإطلاق.. إلخ آخر هذه العناوين، التي كثيراً ما يقررها مبدعو إدارة الخصم على المرتبات، حتى قبل أن يقرروا لها اسماً أو عنواناً.

ويجد المواطن البائس أنه مطالب بأن يقبل ما يتبقى له من المرتب، دون أن يفكر حتى في السؤال عن تلك الخصميات: ما هي؟ ومن قررها؟ وما شرعيتها؟ وأين تذهب؟

ثم يظل المواطن المنهوب يتعرض لأنماط من النهب والسـرقة طوال رحلته الضـرورية، عبر مفاصل حياته اليومية، مع الإدارة العامة.. فيجد نفسه في المواقف التالية:

- يحتاج لاستخراج وثيقة رسمية (جواز سفر، بطاقة شخصية، كتيب عائلة، رخصة قيادة، رخصة تجارية...إلخ) فيجد نفسه مطالباً بتوفير عدد هائل من الوثائق والشهادات، معظمها كان ينبغي أن يوفرها ويحل محلها ويؤدي الغاية من ورائها "كتيب العائلة" بما يتضمنه من بيانات رسمية تخص المواطن وعائلته، ولكنه يجد نفسـه مطالباً بأن يذهب ليزاحم في مكاتب السـجل المدني، لكي يصل إلى موظف يقوم بنسخ البيانات من كتيب العائلة إلى ورقة أخرى، ويجد نفسه مطالباً بأن يدفع مقابل تلك الورقة رسوماً تثقل كاهله، وتهد حيله (ويكفي مثالاً على هذا تلك الشهادة الشـهيرة المسـماة "الشـهادة الإدارية" وهي في الحقيقة عبارة عن ورقة يعيد الموظف كتابة اسـم صاحب الكتيب فيها بخط يده، ويطلب منه مقابلها خمسة دنانير).

بيد أن قدرة مبدعي الإدارة الليبية على ابتكار الثغرات التي تتيح لهم المزيد من سلب المواطن ونهبه، لم تتوقف عند هذا الحد، بل جعلتهم يقررون أن تلك الشهادة الإدارية، التي لا تقول شيئا أكثر من أن هذا المواطن يدعى فلانا بن فلان بن فلان بن فلان (الاسـم الرباعي) هي شـهادة صالحة لمدة ستة أشهر فقط.. وأن على المواطن، إذا أراد أن يثبت أنه (فلان بن فلان بن فلان بن فلان)، أن يعيد استخراج الشهادة نفسها مرة أخرى.. فربما يكون قد حدث خلال ستة الأشهر تلك ما جعل اسمه يتغير فلا يعود محمد بن أحمد بن عبد الله مثلاً، بل أصبح عبد الله بن أحمد بن محمد، أو حتى مقهور بن مسلوب بن محروم..

وبالطبع لا يمكن أن يجد المرء تفسـيراً لمثل هذا الإبداع إلا في أن ثمة في الإدارة الليبية من يخطط ويسعى سعياً مقصوداً، "مع سبق الإصرار والترصد" لسلب ما يمكن سلبه من المواطن التعس، الذي قد يكون معتمداً في معيشته على معاش ضماني، أو على مرتب مجمد عند الحدود التي قيده فيها قانون رقم 15 منذ عدة عقود..

– أما إذا كنت من ذوي الأملاك (أي من أولئك القلة المحظوظين الذين ترك لهم آباؤهم العصاميون المكافحون تركة من عقار، أو تمكن بجهده ومثابرته من شراء عقار) فإنك سوف تذوق الأمرين كي تتمكن من إنجاز ما يطلب منك من إجراءات لتسجيل ذلك العقار وتأكيد ملكيتك له، بيد أنك لن تستطيع أن تمسك بين يديك بالوثيقة التي تثبت ذلك، إلا إذا دفعت مقابلا لما يسمى الشهادة العقارية (للعلم تسمى رسمياً شهادة الملكية المقدسة)، وهو مقابل يتجاوز بكل المعايير المبالغ التي يمكن تصورها كرسوم أو ضرائب أو دمغة، ذلك أنه سوف يطلب منك أن تدفع ما يقرب من مائتين وثلاثين ديناراً (إذا كانت مساحة عقارك معقولة، وهي على كل حال الحالة التي مررت بها شخصياً).

ولن تملك نفسك من التساؤل عن معنى أن تأخذ منك الدولة مثل هذا المبلغ كي تعطيك وثيقة تثبت تلك الملكية التي كنت قد دفعت في سبيل إثباتها ما فرض عليك من رسوم وضرائب، وما تحملته من أتعاب للمكتب الهندسي الذي قام بعملية الرفع المساحي، ثم لمكتب محرر العقود الذي أنهى لك بعض الإجراءات في مصلحة الأملاك ودائرة السجل العقاري..

وعندما تمر، أيها المواطن السعيد، بهذه الأنماط من المعاناة، وهذه الأشكال من السرقة والنهب والنصب والاحتيال التي تمارسها عليك الدولة، تعود إلى بيتك وتفتح شاشة التلفاز على بعض المحطات، فتمطرك تلك المحطات بسيل لا حد له من المعلومات والأخبار والتقارير عن أنواع وأنماط الإجراءات والإبداعات التي تتسابق وتتنافس في اتخاذها وابتكارها الدول كي تسهل على مواطنيها الإجراءات الإدارية المختلفة، وكي توفر لهم المزيد من الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وكيف تحرص تلك الدول على تسمية أموالها التي تصرفها في مختلف المجالات بأنها "**أموال الممولين**" أو "**دافعي الضرائب**"، لأنها تعتبر أن ما تقدمه للمواطن من خدمات عامة هو عبارة عن حق مكتسب له، مقابل الضرائب التي يدفعها للدولة، عما يكسبه من عمله وعرقه، وأنه لا فضل ولا جميل لها عليه، بل الفضل والجميل كله للمواطن "السيد" صاحب الأمر والنهي..

ثم تسمع عن الدول التي سعت حثيثاً، ونجحت، في أن تدخل عصر "**الحكومة الإلكترونية**" (وللعلم هذه الحكومة الإلكترونية لم تعد حكراً على الدول الصـــناعية المتقدمة، فقد أنجزتها دولة الإمارات العربية المتحدة منذ زمن)، وترى كيف أن المواطن في تلك الدول "الإلكترونية" لم يعد بحاجة أصلاً إلى أن يخرج من بيته، ويقف في الطوابير، ويتحمل عناء التزاحم والتعطيل، كي ينجز إجراء إدارياً، إذ بات بإمكانه أن يفعل كل ذلك وهو في بيته، عن طريق نقرات على لوحة المفاتيح في جهاز الحاسوب..

وحين تسمع مثل هذه الأخبار، تكاد تصاب بنوبة قلبية من شدة الحنق والغضب، وأنت تقارن ما تســـمعه بما تعيشـــه من واقع مر، وأنت تحاول أن تنجز إجراءات تبديل كتيب العائلة "**الأزرق**"، للحصول على الكتيب "**الأخضر**" الذي قررت الإدارة الآن أنه هو الوحيد الصالح للتداول، وقد علمنا أن إدارة الســـجل المدني قد فاجأت المواطنين بتحديد مهلة زمنية ضـــيقة للانتهاء من هذا الإجراء، ما اضطرهم إلى التدافع في وقت واحد للتزاحم على مكاتب السجل المدني. وهنا وجدت إدارة الســـجل المدني متعتها الكبرى في العثور على فرصـــة جديدة لتعذيب المواطنين وقهرهم وإذلالهم، فقررت أنها لن تقبل في كل يوم إلا عددا محدداً من الطلبات، وبات على المواطن "**البائس**"، كي يفلح في انتزاع دور له في القائمة المقررة لذلك اليوم أن يأتي في الساعات الأولى من الصباح الباكر. وحين صار الناس يلجؤون جميعهم إلى هذه الفكرة، انتهى الأمر بأن بات على أحدهم أن يرابط أمام مكتب الســـجل المدني منذ الســـاعة الثانية أو الثالثة صباحاً بأمل أن يجد له مكاناً في قائمة الأرقام التي سوف يكون أصحابها من المحظوظين لإنهاء إجراءهم في ذلك اليوم..

وبالطبع لن يكون تقديم الطلب إلا الخطوة الأولى في طريق شـــاقة ســـوف يظل عليه أن يقطعها صابراً محتسباً أجره على الله.. فسوف يكون عليه فيما بعد أن يراجع ذلك المكتب مرات ومرات، كي يقال له في مرة أن دوره لم يحن بعد، وفي مرة أخرى أنهم اكتشـــفوا أن ثمة شـــهادات ناقصة في ملفه، (مثل شهادة وفاة جده، أو شهادة ميلاد جدته لأمه)، ثم كي يقال له أخيراً إن إجراءاته تامة وســـليمة، ولكن "**الخامة**" غير متوفرة (والخامة هنا تعني الكتيب الذي ينبغي أن

تدون عليه البيانات)، أو أن الموظف الذي يحتفظ بالخامة في أدراج مكتبه غير موجود، وأخيراً أن مدير القسم الذي عليه أن يمهر الكتيب بتوقيعه لم يحضر ذلك النهار..

فماذا نقول؟ لك الله يا أيها المواطن المسلوب، وجزاك الله يا أيتها الدولة السالبة..

ولا حول ولا قوة إلا بالله..

(8) تعليم المواطن الكريم فضيلة الانحناء

كنت ذات مرة ماراً من أمام المدخل الرئيس للمعهد الصحي في منطقة الفويهات، بعد فترة من انتقال المقر الإداري للجنة الشعبية العامة للصحة بالشعبية إليه، فشاهدت جمعاً من الناس محتشدين أمام نافذة فتحت مؤخراً في الجدار الخارجي للسور المحيط بالمقر الإداري. وحين سألت عن الأمر قيل إن هؤلاء مواطنون يقومون بمراجعة الإدارة لقضاء مصالح لهم.

في الحقيقة لم تكن تلك هي المرة الأولى التي أشاهد جمعاً من المواطنين يراجعون إدارة من الإدارات عبر فتحة في نافذة تطل على الشارع، ولكن تكرار هذه الظاهرة في هذا الموقع بالذات أثار دهشتي، وولد في نفسي العديد من التساؤلات. ففي الإدارات الأخرى التي كنت شاهدتها من قبل، كنت أحاول أن أجهد نفسي في إيجاد تبرير أو تفسير للظاهرة بافتراض أن مقر تلك الإدارة ضيق، وأنه ليس في داخله متسع للمواطنين المراجعين، حيث إن مكاتبه وردهاته كلها مكتظة بالموظفين ومكاتبهم، ومن ثم فليس أمام الإدارة إلا فتح ثغرة في نافذة تطل على الشارع لكي يقوم المواطنون بالمراجعات اللازمة وإنجاز مصالحهم من خلالها. أما في هذا الموقع بالذات فقد صعب علي أن أجد أي تفسير لهذه المسألة، اللهم إلا تفسير واحد سوف أتحدث عنه فيما يلي، ذلك أني أعرف هذا المكان، منذ أن كان تابعاً كله للمعهد الصحي، وقد دخلته أكثر من مرة، وشاهدت بعيني تلك المساحات الهائلة التي تحيط بالمبنى الإداري من جميع جهاته، موزعة بين مواقف للسيارات وبين حدائق ومساحات خضراء، وكانت تلفت نظري تلك المسافة البعيدة التي تفصل بين البوابة الرئيسة للمقر وبين مدخل المبنى الإداري، ولذا فقد تساءلت عن السبب الذي يجعل إدارة اللجنة الشعبية العامة للصحة تفرض على المواطنين أن يبقوا في الشارع وفي العراء لمراجعة موظف من خلال فتحة صغيرة في نافذة، لإتمام إجراء أو قضاء مصلحة أو الاستفسار عن معلومة ما، في حين أن لديها وراء سور المبنى مساحات هائلة كان يمكنها أن تجهز فيها مكاناً مناسباً يقوم فيه المواطنون بمراجعاتهم واستعلاماتهم، ونظراً لتوفر تلك المساحات الكبيرة فقد ذهب خيالي إلى تلك الصورة التي نجدها في الدول التي تحترم مواطنيها، حيث يجد المواطن داخل الإدارة التي يراجعها مكاناً محمياً من آثار العوامل الجوية، سواء من الحر و"العجاج" أو من البرد والمطر، ويجد نظاماً للمراجعة يعطي لكل مواطن حقه في بلوغ الموظف الذي يراجعه حسب ترتيب وصوله إلى المكان، ويجد فوق كل ذلك كرسياً يجلس عليه حين يكون عليه أن ينتظر في المكان بعض الوقت.

ولقد قلبت مختلف الاحتمالات، ووضعت شتى الافتراضات حول الأسباب والدواعي التي لعلها تكون دعت أمانة اللجنة الشعبية للصحة إلى فعل ذلك، فلم أجد إلا افتراضاً واحداً بدا لي أنه الوحيد

المقبول، وهو أن هذه الإدارة، اتساقاً مع التوجه العام السائد لدى معظم الإدارات في البيروقراطية الليبية، قد قصدت قصداً لانتهاج الأسلوب الأكثر فعالية في تعذيب المواطنين وإهانتهم وتعريضهم لأكبر قدر من العناء والعنت وتحطيم الأعصاب .

ولقد اضطرتني الحاجة لقضاء بعض المصالح للمرور بهذه التجربة المرة، وكان أكثر ما يؤلمني ويوجعني مشاهدة مدى المعاناة والألم والعنت الذي يجده المراجعون، وبخاصة كبار السن منهم، الذين يجدون مشقة وعناء في المجيء إلى الإدارة أصلاً، ثم يجدون أضعاف ذلك العناء في الانتظار وفي التزاحم أمام تلك الفتحة في الشباك المتاح للمراجعة وقضاء المصلحة.

بيد أن كل ذلك قد يهون أمام الملاحظة الأخرى التي لاحظتها في العديد من هذه الشبابيك المعدة لمراجعة المواطنين، حيث وجدت الإدارات الحكومية تتفنن أيما تفنن في تصميم الفتحة المتاحة للتخاطب بين المواطن "الكريم" الذي يقوم بالمراجعة وبين الموظف الموجود في الطرف الآخر، بحيث تكون تلك الفتحة في الغالب أقل من مستوى رأس المواطن متوسط الطول، ومن ثم يجد المواطن أنه لا مفر له، للتمكن من مخاطبة الموظف، من أن ينحني حتى يبلغ رأسه مستوى تلك الفتحة العجيبة. وبصرف النظر عما في هذه الناحية من مشقة وإيلام، لا يحس بهما إلا كبار السن من أمثالي، الذين يعانون من أوجاع الظهر، وآلام الركبتين والمفاصل، إلا أن أكثر ما آلمني فيها وأوجع إحساسي بالكرامة الآدمية، هو فكرة اضطرار المواطن "الكريم"، وهو الإنسان الذي ميزه الله سبحانه وتعالى باستقامة الهامة وانتصابها، لأن ينحني لكي يستعلم من موظف أو يقضي مصلحة أو ينجز معاملة إدارية.

وقد اضطررت في نهاية الأمر إلى إضافة هذه الملاحظة إلى جملة ملاحظاتي حول أسلوب الإدارة البيروقراطية الليبية، التي تحرص على الإبداع دائماً، ولكن في الاتجاه غير الصحيح، أي في اتجاه تعقيد المسائل على المواطن وجعل مراجعة الإدارات مشواراً حافلاً بالمنغصات والمشقات والمفاجآت المؤلمة الموجعة .

(9)

ثقافة العجز .. تحت شعار "الله غالب"

ثمة عبارات نستخدمها أو نسمع كثيراً من الناس يستخدمونها، تضعنا في ورطة حقيقية؛ إذ لا نعرف كيف نفهمها، أو نحدد المقصود منها على وجه الضبط.. هذه العبارات تضعك في ورطة لأنك عندما تسمعها لا تستطيع أن ترفضها أو تقول إنها خطأ أو غير صحيحة، ولكنك في الوقت نفسه لا تستطيع أن تقبلها بالمعنى الذي يراد منك أن تفهمها به، ولا في السياق الذي تستخدم فيه.

من هذه العبارات عبارة "**الله غالب**". يرددها عليك أحدهم، فتجد أنك في ورطة، فإذا رفضت قبول هذه العبارة فسوف تبدو وكأنك تنفي أن يكون الله –عز وجل– غالب على أمره، وأن ابن آدم لا يملك من أمر نفسه شيئاً، بخلاف ما قضى به الله عليه أو له، وتبدو وكأنك تنكر أن يكون الأمر كله لله، وأن الإنسان عاجز مغلوب على أمره. ولكنك في الوقت نفسه تجد نفسك عاجزاً عن قبول الفكرة بالمعنى وفي السياق الذي يستخدمها فيه محدثك..

ولقد ظللت أقع في هذه الورطة كلما هممت بلوم أحد على أنه تخلف عن الوفاء بوعد قطعه على نفسه، بأن يفعل أمراً، أو أن يحضر في موعد معين، فإذا به لا يتحير مطلقاً في الرد، وتندفع من بين شفتيه عبارة "**الله غالب**"، وأجد نفسي متحيراً كيف أرد عليه: هل أقول له: لا ..هذا غير صحيح، فأكون كمن ينكر أن الله غالب على أمره.. أم أقبل منه على مضض ما وقع منه من إخلال بالوعد وعدم وفاء بالعهد، وكثيراً ما أعجز عن إيجاد أي عذر له فيما فعله، وخاصة أن كثيراً من الناس لا يخطر ببالهم أصلاً أن يخففوا من وقع الخطأ، بأن يتصل بالهاتف، أو حتى يرسل رسالة قصيرة، يعتذر عن عدم القدرة على الوفاء بالوعد، أو الحضور في الموعد المحدد..

وكثيراً ما أجد نفسي أندفع على الفور للرد: لا في هذه الحالة لا دخل لله تعالى بالموضوع، فأنت من قطع على نفسه الوعد، وأنت من يقع عليه واجب الوفاء بما وعد به.. والله بريء ممن يعد، ولا يفي بالوعد..

بيد أني أخذت ألاحظ أن هذه العبارة لم تعد مجرد عبارة عابرة يستخدمها بعض الأفراد، وغالباً دون أن يشعروا بما قد تتضمنه من معان ودلالات، ولكنها باتت توشك أن تكون ثقافة عامة، انتشرت لدينا، وتفشت في كياننا الاجتماعي والثقافي، كما يتفشى الورم الخبيث في أنحاء الجسم المصاب. فقد بات يذهلني أن أجد أحدهم يردد هذه العبارة في مواقف يكون قد تعرض فيها لإهانة من قبل موظف صلف قليل الأدب في إحدى الإدارات الحكومية، أو تعرض لتعطيل في إجراء معين يكون له

حق واضـح وصـريح فيه، أو أسـاء شـرطي مرور في الشـارع معاملته، فخاطبه بعجرفة أو حتى تفوه ضده بعبارات نابية وغير مقبولة، أو قابله شرطي في أحد مراكز الشرطة بما لا يليق بكرامة الإنسان بصفة عامة، والمواطن الكريم بصفة خاصة..

وكنت في مثل هذه المواقف أجد نفسي أقول: هل الله العزيز الغالب على أمره هو من يأمرنا بأن نقبل المذلة والإهانة، وهل هو من يأمرنا بأن نتهاون في المطالبة بما هو لنا حق في الشرع والشريعة والقانون، وهل هو من يأمرنا بأن نتقبل الإسـاءة ممن يفترض أنهم مكلفون بخدمتنا، سـواء في الإدارة العامة أو في أجهزة الأمن أو في أي موقع آخر من مواقع العمل والحياة الاجتماعية؟

ولقد وجدت أن انتشـــار ثقافة العجز والمذلة هذه، هي العلة الحقيقية التي يعاني منها جســـدنا الاجتماعي والثقافي، وأننا لن يكون لنا أمل في أن يســـتعيد مواطننا كيانه الآدمي الذي كرمه به الله تعالى إلا حين نتمكن من التمييز بحق بين الموقف الذي يجوز لنا أن نقول فيه "الله غالب"، وبين المواقف التي لا يحق لنا مطلقا أن نتلفظ فيها بهذه العبارة، لأنه يكون علينا فيها أن نرفض الإهانة، وألا نقبل الاســـتهانة بحقوقنا، لأن الله الغالب على أمره يأمرنا بذلك في كتابه العزيز، ولم يكرم بني آدم عند خلقه إياهم، ليتنازلوا هم بإرادتهم عن هذا التكريم، مهما كان السبب.

(10)

من إبداعات البيروقراطية المتخلفة:

ختم شهادة الرقم الوطني من دائرة السجل العقاري

العقلية البيروقراطية المتخلفة، ما زالت، للأسف، تتحكم في مفاصل الإدارة الليبية.. فعلى الرغم من أننا سعدنا كثيراً بالإنجاز الذي حققناه عبر تقنية المعلومات في إطار مشروع الرقم الوطني، إذ أصبح بمقدور المواطن أن يحصل على شهادة برقمه الوطني من خلال موقع المشروع على شبكة المعلومات، بمجرد إدخال رقم قيد العائلة وتاريخ ميلاد رب العائلة في صفحة المشروع، فيحصل على الفور، خلال ثوان معدودة، على الأرقام الوطنية لكل أفراد العائلة، مع خيار متاح لاستخراج نسخة من الشهادة الجماعية، أو شهادة خاصة بكل فرد من أفراد العائلة..

ولكننا نفاجأ بإحدى إبداعات البيروقراطية الليبية تفسد علينا تلك السعادة إذ نجد بعض الجهات تطالب المواطن بإحضار شهادة الرقم الوطني، مختومة من دائرة السجل المدني، ولم نفهم السبب أو الغاية من وراء ذلك.. هل هو تشكيك في مصداقية مشروع الرقم الوطني والمنظومة التي تديره؟ أم هو مجرد خضوع للعقلية البيروقراطية المتخلفة، التي سبق أن عشنا كيف أجهضت فكرة (كتيب العائلة) فجعلت الكتيب لا يغني المواطن عن استخراج العديد من الشهادات، وتحمل ما لا معنى له من التكاليف والتبعات المالية. والمؤلم في الموضوع أنك تكتشف عندما تذهب إلى دائرة السجل المدني، أن كل ما يفعله السجل هو قيام موظف بوضع ختم الدائرة على الشهادة التي يحضرها المواطن، هكذا دون أن يكون له أي دور في تدقيق الشهادة أو التأكد من صحتها..

وقد ذكرني هذا بحالة الغش الجماعي الذي نمارسه في إجراءات استخراج شهادة اللياقة الصحية، حيث يقوم موظفون في قسم التحليل بالمستشفى، وقسم الصدرية وقسم العيون، بوضع أختامهم على نموذج الشهادة ، فيشهدون لك دون أن يقوموا بأي عمل فعلي، بأنك خال من الأمراض، وأن نظرك سليم 100%. وهي شهادة زور جماعية.

وليت أحداً يدلني على المسؤول المبجل الذي ابتدع هذه البدعة من إجراءات البيروقراطية، فقرر طلب ختم شهادة الرقم الوطني بختم دائرة السجل المدني..

وقد تألمت لما سمعته يحدث في دائرة السجل المدني، إذ يضطر المواطنون البائسون للتجمهر أمام الدائرة منذ الصباح الباكر، منتظرين أن يتكرم الموظف بفتح الباب، والبدء في استلام الشهادات لختمها. وكثيرا ما يحدث أن يتأخر الموظف، أو يخطر له أن يغادر المكتب لأي سبب، فيضطر

المواطن الكريم أن ينتظر، حتى يسهل الله، ويحصل على ذلك الختم الغبي، على شهادة رسمية تصدر من منظومة تقنية موثوق بها، ومعتمدة نتائجها.

(11)

عجز المصالح والمرافق عن أداء وظائفها: من المسؤول

عندما كنا نقيم في العراق، أيام الرئيس الراحل صدام حسين، كنا نتابع تقليداً مميزاً يقوم به الرئيس بين حين وآخر، هو الذهاب في زيارات مفاجئة لبعض المرافق والمصالح الحكومية، ليتفقد أوضاعها ومدى استعدادها لأداء وظائفها، وتقديم الخدمات إلى المواطنين، ثم يصدر تعليماته بمكافأة مدير المصلحة الذي يتبين أنه يقوم بواجبه على أفضل وجه، ولكنه يصدر أوامره الصارمة بمعاقبة المهملين المقصرين. وأذكر تلك الحادثة التي أثارت في حينها استغراب ودهشة المشاهدين، عندما اكتشف الرئيس عند دخوله مكتب محافظ إحدى المحافظات، أن المكتب الذي يجلس عليه المحافظ كانت إحدى أرجله مكسورة، وأن المحافظ تحايل على الأمر بإسناد المكتب إلى قطعة من الآجر، المستخدم في البناء.. وأذكر الأصداء التي أحدثتها تلك الحادثة لدى الناس، والإجراء الذي اتخذه الرئيس صدام بإصدار أوامره بطرد ذلك المحافظة ومعاقبته على إهماله وتقصيره.

ولقد ظلت هذه الحادثة تخطر على بالي كلما دخلت مبنى مصلحة من المصالح الحكومية، أو مرفقاً من المرافق العامة، وظلت تصدمني مشاهد القذارة والإهمال المختلفة: من أكداس المخلفات والقمامة التي تجدها مكومة على الدرج أو في أركان الردهات والمكاتب، مناظر زجاج النوافذ الذي تنعدم من خلاله الرؤية بسبب تكدس الأوساخ عليه، ويتضح أنه لم يتفضل أحد بتنظيفه منذ أن أنشئ المبنى، مناظر الملفات والأوراق التي تحتويها وهي مرمية على الأرض أو فوق الدواليب أو في أركان المكتب.. هذا كله ناهيك عن المصاعد المتعطلة عن العمل في المباني التي تكون مصممة أصلاً للعمل بالمصاعد.

وكنت أتساءل دائماً عن هذه المصالح والمرافق: ألا يوجد في كل منها مدير أو مسؤول؟ وهل يمكن ألا يشاهد هذا المدير أو المسؤول ما نشاهده نحن المواطنين الذين نضطر لمراجعة هذا المكتب أو ذلك المرفق؟ وإذا كانت الإجابة عن هذا السؤال الأخير بالإيجاب، وهي بكل تأكيد كذلك، فلماذا لا يفعل هذه المدير أو الرئيس شيئاً لعلاج هذه الظاهرة المؤسفة المؤذية؟

ثم نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فإذا كان هذا المدير أو الرئيس مهملاً أو مقصراً أو عاجزاً عن القيام بما يجب القيام به، فثمة بالطبع مسؤولون أرفع قدراً منه، يتدرجون في المرتبة حتى يصل الأمر إلى الوزير المختص بذلك المكتب أو المرفق، ثم يصل الأمر إلى الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية: رئيس الوزراء أو حتى رئيس الدولة. فهل يعقل ألا يدرك الوزير المختص مثلاً بأن من أوجب واجباته متابعة العاملين تحت إدارته، وتبين مدى قيامهم أو تقصيرهم في القيام بمهامهم، فيتخذ بحقهم ما يلزم من إجراءات، سواء بالمكافأة أو بالعقاب...

ولقد ظللت أشعر بوخز الألم والأسف كلما قادتني الظروف أو الحاجة إلى مراجعة مكتب ما في مبنى المجمع الحكومي في مدينة بنغازي، وهو المجمع الذي يرجع إنشاؤه إلى العهد الملكي، ونذكر جميعاً كيف كان ذلك المبنى إنجازاً رائعاً، من حيث تصميمه وتجهيزه؛ إذ كان مزوداً بالتكييف المركزي، وبأربعة مصاعد كهربائية.. ولكننا عشنا بمرارة كيف انتهى ذلك المبنى الرائع إلى ما يشبه (الخرابة)، فقد تعطلت أجهزة التكييف المركزي، وبتنا نفاجأ عند الدخول إلى المبنى بأن ثمة مصعد واحد أو مصعدين فقط، من المصاعد الأربعة، صالح للعمل، وكنا نفاجأ باكتشاف أن أحد المصاعد لا يتوقف إلا في الأدوار الفردية أو الزوجية، وبالطبع نظراً لكثرة أعداد المراجعين، كنا نفاجأ بوجود طابور طويل أمام المصعد الذي يتسع بصعوبة لستة أو ثمانية أشخاص..

أما الداهية الكبرى فتلك التي كنا نعايشها عند اضطرارنا للصعود على السلالم، فنجد الدرجات مليئة بالأوساخ والأتربة وأعقاب السجائر، وبتنا لا نستغرب كثيراً عندما نجد في بعض الأركان بقايا ملفات وأوراق من أوراق المواطنين ووثائقهم التي كان ينبغي أن تكون محفوظة في أدراج وخزائن تحميها من الضياع.

ومع ذلك فلم تكن تلك هي الداهية الكبرى بالفعل، فقد كان ثمة ما هو أدهى منها، وهي ملاحظة مستوى النظافة والترتيب في مكتب المدير المسؤول الذي أنت ذاهب لمراجعته، فتكتشف أيضاً الظاهرة نفسها: أوراق وملفات مكدسة ومرمية على الأرض، أو فوق الخزائن، وطبقة التراب التي تغطي مكتب المدير نفسه، ومستوى نظافة زجاج النوافذ الموجودة في المكتب.

ولقد كنت أتوقف عن إلقاء اللوم على الموظفين، عندما أجد أن المدير نفسه يفتقد الحس اللازم بالنظافة والترتيب.. ثم أجد نفسي أتوجه باللوم إلى المسؤول الأعلى في تلك الدائرة أو المصلحة أو المرفق، وأتساءل: إن كان يعرف أن مستوى النظافة في المكاتب أو الإدارات التي تقع تحت رئاسته وإدارته قد بلغ ويبلغ هذا الحد من الإهمال وانعدام الإحساس، ولا يخطر عليه أن يبادر بفعل شيء إزاء ذلك، فهذه مصيبة وتقصير منه بالغ في أداء وظيفته، أما إن كان لا يعرف ذلك، لأنه لم يخطر عليه في أي وقت أن يمر على المكاتب أو الإدارات التي تتبعه كي يتفقدها ويتابع سير العمل فيها فتلك مصيبة أعظم، وتنتهي دائرة اللوم إلى بلوغ رأس الهرم، أي الوزير المسؤول أو حتى رئيس الوزراء أو رئيس الدولة...

(12)

عندما يتحول الجدار إلى منديل

عندما حل أجل الحاجة إلى تجديد البطاقات الشخصية لي ولأفراد عائلتي، وبعد الحرص الشديد على استكمال جميع المستندات المطلوبة لإنجاز تلك المهمة قبل الذهاب إلى مقر الجهة المخولة باستلام طلبات التجديد، حملت معي الملفات كاملة بدءاً بالنموذج (الذي اضطررت لشرائه من السوق السوداء بدينارين ونصف، على الرغم من أن الدولة حرصت على كتابة سعر بيع النموذج لأفراد الجمهور المحترمين وهو للعلم عبارة عن ربع دينار "250" درهما)، مروراً بالشهادة الإدارية الشهيرة (هذه الشهادة الغبية المستحدثة لتحطيم أعصاب المواطنين وإرهاق ميزانياتهم البائسة) وانتهاء بالصور الشخصية المختوم عليها من قبل إمام المحلة، ثم ذهبت إلى المقر المخصص لقبول طلبات التجديد.

لا أخفيكم –أيها القراء الأعزاء– أني ما كدت أقترب من المكان، وبالطبع كل سكان مدينة بنغازي يعرفونه جيداً، حتى أخذتني مشاعر الشفقة والتعاطف مع إخواننا من رجال الأمن والموظفين المدنيين الذين شاء لهم حظهم التعس أن يكون عملهم في هذا المكان، فالمكان، وهو عبارة عن مبنى قديم متهالك، أغلب الظن أنه من أيام الطليان، ليس، بكل تأكيد مهيئاً لأن يستغل في مثل هذا الغرض، على الإطلاق..أعني أن يكون مكاناً لاستقبال المئات والآلاف من المواطنين والمواطنات الذين سوف يحتاجون للتردد عليه لاستخراج بطاقات شخصية أو تجديدها.. المكان قديم ومتهالك، شبابيكه محطمة الأبواب والزجاج، وجدرانه لا يكاد يتبين لك شكلها من شدة ما تراكم عليها من أوساخ وغبار وقاذورات مختلفة.. وحين تدخله تفاجأ بعدة ملاحظات تقفز إلى ناظريك قفزاً، وتفرض عليك فرضاً أن تنتبه إليها، فلا تملك مطلقا أن تمر عليها مرور الكرام وتتجاهلها: أولى هذه الملاحظات أن المسؤولين في المكان لم تتوفر لديهم الأدوات المناسبة، وربما لم تتوفر لديهم الميزانية المطلوبة، لكتابة عبارات الإرشاد إلى أقسام المقر ومكاتبه المختلفة على لوحات إرشادية تعلق على الجدران في أماكنها المناسبة، فلم يجدوا أمامهم إلا أن يكتبوا تلك العبارات بالقلم الخطاط أو بفرشاة الطلاء على الجدار مباشرة. وبالطبع نستطيع أن نتوقع أن الأخ الكريم الذي تولى تلك الكتابة لم يكن خطاطاً محترفاً، ومن ثم فقد ظهرت تلك الكتابات أبعد ما تكون عن جمال الخط وحسنه، ناهيك عما يوجد فيها من أخطاء لغوية، أحياناً تكون فادحة ولا يمكن غفرانها على الإطلاق..

ثم تأخذك المفاجأة الثانية حينما تدخل إلى داخل المقر، حيث توجد المكاتب التي عليك أن تراجع فيها ما تريد إنجازه من مصلحة، فتقابلك غرف مغلقة، وغرف مفتوحة ولكنها مهجورة، ليس فيها سوى قطع من الأثاث الخرب القديم، وأحيانا كراس متهالكة، وربما حتى أسرة لم يبق منها سوى أرجلها

وإطاراتها الخاوية.. ثم عندما تبدأ في التعامل مع أحد تلك المكاتب، كثيراً ما تفاجأ بأن المكتب مكتظ بالمراجعين، وأنه ليس لك مكان داخله، ومن ثم يكون عليك أن تخرج لتنتظر دورك أو لتقتنص الفرصة الملائمة لاقتحام المكتب وانتزاع دورك انتزاعاً، وهكذا تجد نفسك وقد انتهيت إلى ممر ضيق لا يزيد عرضه على متر ونصف، ليس فيه متسع لأكثر من بضع أفراد، وفوق ذلك ليس فيه مقعد أو كرسي يمكنك أن تجلس فيه وتنتظر دورك.

وقد لفتت نظري ظاهرة غريبة حالما انتهيت إلى ذلك الممر، فقد وجدت جدرانه ملطخة بخطوط من الحبر متداخلة وذاهبة في مختلف الاتجاهات. دهشت أول الأمر، ولكن عندما اقتربت من تلك الخطوط ودققت النظر فيها وجدت أنها عبارة عن آثار بصمات أصابع ..

وهنا آتي إلى موضوع هذه المقالة.. فقد ذهبت رفقة زوجتي وبناتي لاستلام بطاقاتنا الشخصية بعد حلول الأجل المضروب لنا. نادت علينا موظفة كانت بالمكتب لكي يضع كل منا بصمة إبهامه على البطاقة قبل أن تتم عملية تغليفها .وقدمت إلينا الموظفة مشكورة وبمنتهى اللطف المحبرة، فقمنا بعملية البصم المطلوبة، ولكننا حالما انتهينا من تلك العملية حرنا في ما نفعل بآثار الحبر التي لطخت أصابعنا. لم يكن لدى تلك الموظفة علبة مناديل، ولا حتى قصاصات من الورق يمكننا أن نستخدمها في مسح آثار الحبر، فظللنا نحتفظ بأصابعنا مرفوعة خشية أن تلطخ ملابسنا أو نلطخ بها ملابس أحد من إخواننا المواطنين، ثم خرجنا إلى ذلك الممر.. وهنا التمعت في أذهاننا الفكرة.. وعرفنا السبب، فبطل العجب –كما يقولون– فقد كنا على وشك أن نهجم على أول بقعة في جدار ذلك الممر لكي نمسح فيها الحبر الذي يلطخ أصابعنا.. فقد كان آلاف المواطنين قد مروا قبلنا بهذه التجربة، ولم يجدوا منديلاً يمسحون به أصابعهم سوى جدران ذلك الممر المسكين .

(13)

عندما يتحول موظف الاستقبال إلى رجل بوليس

لا تكاد تخلو إدارة أو شركة أو مؤسسة، عامة أو خاصة، من مكتب أو نافذة، يجدها المواطن الذي يحتاج إلى المراجعة وقضاء مصالحه أمامه حالما يدخل من الباب الرئيس، ويجد وراء ذلك المكتب أو تلك النافذة موظف أو أكثر، كثيراً ما يعرفون بأنهم موظف أو موظفو استقبال أو استعلامات.

وقد كنت أحسب أن هذا التعريف كاف للدلالة على حقيقة الوظيفة التي أنيطت بهذا الموظف، وهي استقبال المواطنين المراجعين، والإجابة عن أية استعلامات أو استفسارات قد يحتاجون إليها، للتعرف على إجراء ما يحتاجون للقيام به، أو للسؤال عن أحد المكاتب، وكيفية الوصول إليه.. ولكني اكتشفت أن هذا الفهم لا يوجد إلا في مخيلتي التي لعلها قد تشوهت بفعل إقامتي سنوات عديدة في الخارج، واحتكاكي بالإدارات العامة والخاصة فيها، ومعايشتي الطريقة أو الأسلوب الذي تمارس به وظيفة الاستقبال والاستعلام، فقد تبين لي من مراجعتي العديد من الإدارات الحكومية في بلادنا أن فهم وتعريف وظيفة الاستقبال لدينا يختلف عما يفهمه بها الآخرون، ذلك أني كثيراً ما أجد موظف الاستقبال لا ينتظر حتى يأتي إليه المواطن الذي يحتاج إلى الخدمة أو المعلومة، فيستعلم منه أو يسأله عنها، ولكنه يبادر على الفور لاعتراض طريقه، وسؤاله: نعم.. تفضل.. إلى أين؟ وحين تكون مواطناً معتاداً على التردد على تلك الإدارة أو الجهة، وتعرف طريقك إلى مكاتبها وموظفيها جيداً، فسوف تجد بكل تأكيد أن ذلك السؤال لا معنى له، وأنه مجرد تعطيل وتأخير أنت في غير حاجة إليه، وربما تأخذك الحيرة والدهشة، ولا تمنع نفسك من التساؤل مثلي: ولماذا يسألني هذا الموظف عما أريد وإلى أن أمضي، وأنا لم أبين له حاجتي لمساعدته، لأني بكل بساطة لست محتاجاً إليها.. وتقول في نفسك أيضاً: لماذا يختلط الأمر في عقل ونفس ذلك الموظف بين عمله كمستقبل، وظيفته أن يجيب عن التساؤلات المحتملة للمواطنين المراجعين، وما يمارسه بالفعل حين يتحول إلى معترض، يظن أن من حقه أن يوقفك ويمنعك من الدخول، ثم يتحول إلى سائل ومستعلم بدلاً من أن يكون مسؤولاً ومستعلماً منه، وكثيراً ما تكون طريقته في اعتراض سبيلك وتوجيه الأسئلة إليك ينقصها الكثير من اللياقة واللطف وحسن الحديث، فيأخذك على الفور شعور بأنك –لا سامح الله– قد أخطأت الوجهة التي تقصدها، فبدلاً من التوجه إلى الإدارة الحكومية، ساقتك قدماك إلى مركز للشرطة، ووجدت نفسك أمام شرطي، يكون من حقه وحده أن يسألك ويحقق معك..

ولقد تعود مواطننا "الكريم" أن يقبل مثل هذا الوضع الشاذ المقلوب، ويتعامل معه على أنه أمر واقع لا مفر منه، ولا سبيل إلى مواجهته، وأنه جزء لا يتجزأ من حياتنا العامة التي باتت حافلة بالمكدرات والمنغصات

ومثيرات الأعصاب.. لأنه يعلم جيدا أنه لو حاول أن يقاوم رغبة ذلك الموظف في أن يتسلى قليلاً بأن يمارس ذلك الإحساس بالسلطة والهيمنة على المواطنين، فإنه يغامر بأن يفسد على نفسه ما أراد أن يقضيه من مصالح، فربما فهم ذلك الموظف "المحقق" أن المواطن يتجاهله ويعترض على وظيفته، ويعرقل أداءه مهمته العظيمة، فيغضب، وقد يمنعه من الدخول وإنجاز مصلحته. أما إذا فكر المواطن في أن يعبر عن غضبه وسخطه، فرفع صوته بالشكوى أو الاعتراض، فإن ثمة دائماً رجل أمن أو شرطيا قريباً مستعد لأخذك إلى مركز الشرطة بتهمة عرقلة موظف عام عن أداء وظيفته.

(14)

متحف بنغازي

عنوان عريض للخلل في تقدير الأولويات

لو لم يوجد ذلك المبنى الجميل المتميز الذي نشاهد، كلما مررنا به، تلك اللافتة التي تقول إنه "مشروع متحف بنغازي"، لربما كنا نسينا تماماً الحقيقة المؤلمة التي تفجعنا كلما فكرنا في مدينتنا الحبيبة بنغازي، وهي أن هذه المدينة العريقة، التي تعد نظريا ثاني مدينة في البلاد، ليس بها متحف، يستطيع أن يتعرف الناس من خلاله على تاريخها العريق، عبر مختلف الأزمان والعهود التي مرت عليها وتركت فيها بصمات وآثاراً..

لكن هذا المبنى ظل يفرض علينا فرضاً أن نصطدم بهذه الحقيقة المفجعة كلما مررنا به. وأحسب أن ثلاثة أرباع سكان مدينة بنغازي مضطرون للمرور به، عند اتجاههم إلى وسط البلاد لقضاء مختلف المصالح، ومن ثم فأنت لا تملك كلما مررت من هذه الناحية إلا أن تشاهد "**مشروع المتحف**"، ثم لا تستطيع أن تحمي نفسك من جيش التساؤلات التي تظل تهاجمك، دون أن تملك لها دفعاً أو تجاهلاً، يقودها سؤال كبير محير يقول: هل ثمة سبب واحد، منطقي ومعقول، يبرر بقاء هذا المشروع مجرد مشروع ينتظر الإنجاز والإتمام على مدى سنوات وسنوات، تجاوزت بكل تأكيد خمس عشرة سنة؟ ثم تحاول أن تقلب في ذهنك مختلف الاحتمالات، ولكن دون جدوى. تقول: أهي مسألة عدم إدراك لأهمية وقيمة أن يكون للمدينة الثانية في البلاد متحف يليق بأهميتها وتاريخها العريق؟ ولكنك لا تستطيع أن تقتنع بأن هذا يمكن أن يكون سبباً معقولاً، لأنك بكل بساطة ترفض أن تقبل فكرة أنه لا يوجد في بلادك كلها، ناهيك عن أن يوجد في مدينة بنغازي، مسؤولون على قدر من الوعي بأهمية وقيمة المتاحف التاريخية والأثرية. فتقول: إن المسألة إذن لا تعود إلى عدم وعي وإدراك. فتذهب بعد ذلك إلى تقليب الاحتمال الثاني، وهو أن يكون ثمة توجه واختيار مقصود من قبل الجهات المسؤولة عن المدينة وإدارتها لحرمان بنغازي من مثل هذا المرفق الحيوي المهم، ولكنك لا تجد نفسك ميالاً للقبول بهذه الفرضية، لصعوبة تمريرها على العقل والنفس، فلا يعقل أن تكون جماهير المدينة، وهي المسؤولة –نظريا على الأقل–عن اختيار المسؤولين في إدارة المدينة وتصريف شؤونها، من خلال المؤتمرات الشعبية، صاحبة السيادة وصاحبة الأمر، قد اتخذت قراراً مقصوداً بحرمان مدينتهم من متحف يليق بها وبتاريخها، أو أن هذه الجماهير قد فشلت، عبر هذه السنوات الطوال التي مرت منذ اتخاذ القرار التاريخي بتخصيص هذا المبنى العريق لإقامة المتحف عليه، في اختيار عدد من أبنائها يكونون جديرين بتحمل مسؤولية إنجاز المشروع.

ثم يهجم عليك أخيراً ذلك الافتراض الثالث، وهو أن العجز عن إتمام المشـــروع يرجع إلى عدم توفر الإمكانات المادية، ولكنك تفشل فشلاً ذريعاً وتاماً في ابتلاع هذا الافتراض أو قبوله، لأنك لا تملك نفسك عند المرور بإزاء مشـروع المتحف من رؤية تلك المسـاحات الهائلة من المسـطحات التي باتت تزينها "النجيلة" الخضراء الجميلة، وبالطبع لا يمكن إلا أن تقفز إلى ذهنك، كما ظلت تقفز إلى ذهني وتلح علي، فكرة المقارنة بين الأموال التي سمعت أنها صرفت على "مشروع" تغطية المساحات الخالية من الأرض في المدينة بمسطحات النجيلة الخضراء، وهي تبلغ في أقل التقديرات ما يزيد على عشرين مليونا من الدينارات، بالمبلغ الذي يمكنك أن تتخيل أنه يلزم لإتمام صيانة مبنى المتحف، وتجهيزه للقيام بمهمته.. ورغم أنك لست مهندساً ولا خبيراً في المقاولات، إلا أنك سوف تحسب أن بضعة ملايين فقط، قد لا تصل حتى إلى ربع المبلغ الذي صرف على مشـروع النجيلة، كانت تكفي لإنجاز المهمة. ثم إذا "جابتك" الطريق إلى منطقة وسـط المدينة وشـارع جمال عبد الناصر، فسوف تلح عليك التساؤلات والمقارنات، وتقول في نفسك: أيهما كان أولى بالعناية والتقديم، إتمام مشـروع المتحف أو إعادة ترميم وطلاء واجهات العمارات في شـارع جمال عبد الناصـر ووسـط المدينة وحتى في شارع الفاتح بالرويسات..

أما إذا ما لعبت برأسك المقارنة الأخرى بين الزمن الذي استغرقته عملية تغطية مساحات بنغازي الخالية بالنجيلة، وهو لم يتجاوز الشهرين، بالسنوات الطوال المتتابعة التي مرت منذ تخصيص المبنى لمشروع المتحف، فإنك سوف تسلم بعجزك التام عن إيجاد إجابات مرضية لتساؤلاتك، ثم لا تملك إلا أن تبدي أسفك الشديد لحال مدينتك العزيزة، وتقول: لك الله يا بنغازي..

(15)

مجالس بلدية منتخبة.. ولكنها غائبة عن ساحة الفعل

منذ بضع سنوات، قررت أن أذهب والعائلة لقضاء إجازة قصيرة، واخترنا أن نذهب إلى منتجع سياحي، سمعنا أنه مجهز تجهيزاً جيداً، ويقع على شاطئ البحر في بقعة من أجمل البقاع على الساحل الليبي، وهي راس الهلال. وحيث إني ولا أحداً من العائلة له أي خبرة بالطريق الساحلي، فقد بدأنا نقع في حيرة من أمرنا حالما أردنا الخروج من مدينة المرج، ولم نعثر على الطريق المؤدي إلى البيضاء إلا بصعوبة، بعد أن اهتدينا إلى لافتة صغيرة جداً، تشير إلى اتجاه المدينة.

كنت أعرف أن الطريق إلى راس الهلال تتفرع من طريق شحات. وأعرف من خبرة سابقة أن شحات تأتي في تفرع يتجه إلى يسار الطريق الساحلي، يعرف عادة بمفرق (بيفيو باللغة الإيطالية) شحات، يقع على بعد 20 كيلومترا من البيضاء. عند وصولنا إلى المفرق اتجهنا يساراً نحو شحات، وأخذنا نترصد ونبحث عن الطريق التي تؤدي إلى راس الهلال.. لم نجد أي إشارة تساعد على ذلك، فتورطنا في مواصلة السير إلى الأمام، حتى وجدنا أنفسنا نقع في شرك الطريق القديمة الضيقة التي تمر من وسط الآثار، وهي طريق في منتهى الخطورة، إذ تقع على منحدر جبلي، ولا تتسع لسيارتين إلا بصعوبة بالغة..

المهم.. قطعنا مشفقين تلك الطريق حتى وصلنا إلى طريق أخرى منبسطة وأكثر اتساعاً، علمنا فيما بعد من الخبر والتجربة أنها هي الطريق التي تؤدي إلى راس الهلال، وتبدأ في تفرع عن الطريق الرئيسة قبل الولوج إلى منطقة الآثار.. وعندما سلكنا تلك الطريق من راس الهلال إلى شحات، اكتشفنا أن هناك لافتة صغيرة لا تتجاوز أبعادها 50×30 سنتيمترا، معلقة في أعلى جدار أو عمود، لا يكاد ينتبه إليها المسافر إلا بصعوبة بالغة، ولا يمكن أن ينتبه إليها المسافر الجديد، الذي يمر بالتجربة لأول مرة، تشير إلى أن الطريق إلى راس الهلال عن اليمين.

وقد دفعتني هذه التجربة إلى التساؤل المؤلم التالي: أليس في هذه المناطق كلها جهات مسؤولة؟ ألم يكن فيها مؤتمرات شعبية ولجان شعبية، وأصبح فيها بعد الثورة (المباركة) مجالس محلية مختارة أولاً، ثم منتخبة انتخاباً شعبياً رسمياً بعد ذلك؟ وكيف يمكن أن تبرر هذه الجهات كلها عجزها الفاضح عن تقديم أبسط الخدمات للمواطنين، من سكان المناطق أو غيرهم ممن يمرون عليها عابرين أو قاصدين جهات معينة لأداء عمل أو إنجاز مصلحة؟

وقد تساءلت كيف يعجز المجلس المحلي في المرج مثلا عن وضع لافتة كبيرة تشير إلى الطريق إلى البيضاء وغيرها من المناطق المحيطة؟ ويعجز المجلس البلدي في شحات عن وضع لافتة كبيرة تشير بوضوح إلى الطريق المؤدية إلى راس الهلال.. وبالطبع لا أقبل من أحد من هؤلاء أن يتحجج بقلة الإمكانات، فأنا أعرف من تجربتي الخاصة أن طباعة لافتة بمقاس لا يقل عن 3×2 متر مثلا لا تكلف أكثر من 50 ديناراً... فهل يعقل أن يعجز المجلس المحلي عن توفير ما يكفي لطباعة بضع لافتات في أنحاء المدينة لإرشاد المسافرين إلى الجهات التي يقصدونها، لا سيما عند المفترقات وجزر الدوران.

وبالطبع هذه الظاهرة لا توجد في المرج أو البيضاء أو شحات أو طبرق، ولكنها توجد في كل أنحاء الوطن، ما يعني أنها ظاهرة تخلف حضاري شاملة، لا تنجو منها مدينة أو قرية.. ولا يملك أحدنا إلا أن يشعر بالأسى والخجل، عندما نقارن حالنا، ونحن نفترض أننا دولة غنية بمواردها المالية، بدول أخرى لا تملك أي إمكانات، ولكنها امتلكت الإدارة الرشيدة، وصحوة القانون..

في هذا الخصوص أجد نفسي منجَرًّاً دون أن أعي لمقارنة رحلتنا إلى راس الهلال برحلة أخرى قمنا بها بالسيارة إلى الجارة تونس.. وأذكر أننا لم نجد أي صعوبة في الاسترشاد إلى الوجهة التي نقصدها، سواء في السفر بين المدن المختلفة، أو في التجوال داخل مدينة تونس العاصمة مثلا، فحيثما توجهنا كانت دائما تصادفنا من بعد اللافتات التي تدلنا على الطريق، فلا نتوه أو نضل الطريق، ولا نحتاج إلى التوقف بين حين وآخر للسؤال عن الطريق.

وقد زادت حدة الأسف والألم أضعافاً عندما أخذت أضيف إلى ملاحظاتي السابقة ما لاحظته أثناء إقامتي وتجولي في مدينة طبرق، فقد لاحظت أن المدينة كلها تقريبا، على الرغم من وجود أعمدة الإنارة في الشوارع والطرق، فإنها لا معنى لها، لأنها لا تعمل، وأتصور أن فريقاً من فنيي الصيانة يكفي لتلافي هذا النقص الخطر، وأتصور أيضاً أن تكلفة تزويد هذه الأعمدة بمصابيح لا يمكن أن تمثل عبئا مالياً باهظاً على ميزانية المجلس البلدي.

أما الملاحظة المؤسفة الثانية، فهي حول وجود مساحات أو مواضع في بعض الطرق الرئيسة في المدينة، تمتلئ بالحفر التي تعيق حركة السير، إلى جانب تسببها في أضرار بالغة بالسيارات التي قد تغامر بتجاوزها بسرعة.. ولا أدري كم يمكن أن تكلف صيانة مثل هذه المساحات، وهي في معظمها لا تتجاوز مسافة 100 متر مثلاً.. وهل يقبل من المجلس البلدي أن يعتذر بنقص الإمكانات..

إنها ليست مسألة نقص إمكانات، ولكنها نقص إرادة سياسية، وغياب الدولة القادرة على تطبيق اللوائح والقوانين، وغياب الوعي لدى المواطنين الذين يقبلون أن يتولى المسؤولية في الشؤون المحلية أناس غير قادرين ويثبتون أنهم غير أكفاء وغير جديرين بتحمل المسؤولية.

(16)

مجالس بلدية منتخبة.. ولكنها غائبة عن ساحة الفعل

منذ بضع سنوات، قررت أن أذهب والعائلة لقضاء إجازة قصيرة، واخترنا أن نذهب إلى منتجع سياحي، سمعنا أنه مجهز تجهيزاً جيداً، ويقع على شاطئ البحر في بقعة من أجمل البقاع على الساحل الليبي، وهي راس الهلال. وحيث إني ولا أحداً من العائلة له أي خبرة بالطريق الساحلي، فقد بدأنا نقع في حيرة من أمرنا حالما أردنا الخروج من مدينة المرج، ولم نعثر على الطريق المؤدي إلى البيضاء إلا بصعوبة، بعد أن اهتدينا إلى لافتة صغيرة جداً، تشير إلى اتجاه المدينة.

كنت أعرف أن الطريق إلى راس الهلال تتفرع من طريق شحات. وأعرف من خبرة سابقة أن شحات تأتي في تفرع يتجه إلى يسار الطريق الساحلي، يعرف عادة بمفرق (بيفيو باللغة الإيطالية) شحات، يقع على بعد 20 كيلومترا من البيضاء. عند وصولنا إلى المفرق اتجهنا يساراً نحو شحات، وأخذنا نترصد ونبحث عن الطريق التي تؤدي إلى راس الهلال.. لم نجد أي إشارة تساعد على ذلك، فتورطنا في مواصلة السير إلى الأمام، حتى وجدنا أنفسنا نقع في شرك الطريق القديمة الضيقة التي تمر من وسط الآثار، وهي طريق في منتهى الخطورة، إذ تقع على منحدر جبلي، ولا تتسع لسيارتين إلا بصعوبة بالغة..

المهم.. قطعنا مشفقين تلك الطريق حتى وصلنا إلى طريق أخرى منبسطة وأكثر اتساعاً، علمنا فيما بعد من الخبر والتجربة أنها هي الطريق التي تؤدي إلى راس الهلال، وتبدأ في تفرع عن الطريق الرئيسة قبل الولوج إلى منطقة الآثار.. وعندما سلكنا تلك الطريق من راس الهلال إلى شحات، اكتشفنا أن هناك لافتة صغيرة لا تتجاوز أبعادها 50×30 سنتيمترا، معلقة في أعلى جدار أو عمود، لا يكاد ينتبه إليها المسافر إلا بصعوبة بالغة، ولا يمكن أن ينتبه إليها المسافر الجديد، الذي يمر بالتجربة لأول مرة، تشير إلى أن الطريق إلى راس الهلال عن اليمين.

وقد دفعتني هذه التجربة إلى التساؤل المؤلم التالي: أليس في هذه المناطق كلها جهات مسؤولة؟ ألم يكن فيها مؤتمرات شعبية ولجان شعبية، وأصبح فيها بعد الثورة (المباركة) مجالس محلية مختارة أولاً، ثم منتخبة انتخاباً شعبياً رسمياً بعد ذلك؟ وكيف يمكن أن تبرر هذه الجهات كلها عجزها الفاضح عن تقديم أبسط الخدمات للمواطنين، من سكان المناطق أو غيرهم ممن يمرون عليها عابرين أو قاصدين جهات معينة لأداء عمل أو إنجاز مصلحة؟

وقد تساءلت كيف يعجز المجلس المحلي في المرج مثلا عن وضع لافتة كبيرة تشير إلى الطريق إلى البيضاء وغيرها من المناطق المحيطة؟ ويعجز المجلس البلدي في شحات عن وضع لافتة كبيرة تشير بوضوح إلى الطريق المؤدية إلى راس الهلال.. وبالطبع لا أقبل من أحد من هؤلاء أن يتحجج بقلة الإمكانات، فأنا أعرف من تجربتي الخاصة أن طباعة لافتة بمقاس لا يقل عن 3×2 متر مثلا لا تكلف أكثر من 50 ديناراً... فهل يعقل أن يعجز المجلس المحلي عن توفير ما يكفي لطباعة بضع لافتات في أنحاء المدينة لإرشاد المسافرين إلى الجهات التي يقصدونها، لا سيما عند المفترقات وجزر الدوران.

وبالطبع هذه الظاهرة لا توجد في المرج أو البيضاء أو شحات أو طبرق، ولكنها توجد في كل أنحاء الوطن، ما يعني أنها ظاهرة تخلف حضاري شاملة، لا تنجو منها مدينة أو قرية.. ولا يملك أحدنا إلا أن يشعر بالأسى والخجل، عندما نقارن حالنا، ونحن نفترض أننا دولة غنية بمواردها المالية، بدول أخرى لا تملك أي إمكانات، ولكنها امتلكت الإدارة الرشيدة، وصحوة القانون..

في هذا الخصوص أجد نفسي منجَرًّاً دون أن أعي لمقارنة رحلتنا إلى راس الهلال برحلة أخرى قمنا بها بالسيارة إلى الجارة تونس.. وأذكر أننا لم نجد أي صعوبة في الاسترشاد إلى الوجهة التي نقصدها، سواء في السفر بين المدن المختلفة، أو في التجوال داخل مدينة تونس العاصمة مثلا، فحيثما توجهنا كانت دائما تصادفنا من بعد اللافتات التي تدلنا على الطريق، فلا نتوه أو نضل الطريق، ولا نحتاج إلى التوقف بين حين وآخر للسؤال عن الطريق.

وقد زادت حدة الأسف والألم أضعافاً عندما أخذت أضيف إلى ملاحظاتي السابقة ما لاحظته أثناء إقامتي وتجولي في مدينة طبرق، فقد لاحظت أن المدينة كلها تقريبا، على الرغم من وجود أعمدة الإنارة في الشوارع والطرق، فإنها لا معنى لها، لأنها لا تعمل، وأتصور أن فريقاً من فنيي الصيانة يكفي لتلافي هذا النقص الخطر، وأتصور أيضاً أن تكلفة تزويد هذه الأعمدة بمصابيح لا يمكن أن تمثل عبئا مالياً باهظاً على ميزانية المجلس البلدي.

أما الملاحظة المؤسفة الثانية، فهي حول وجود مساحات أو مواضع في بعض الطرق الرئيسة في المدينة، تمتلئ بالحفر التي تعيق حركة السير، إلى جانب تسببها في أضرار بالغة بالسيارات التي قد تغامر بتجاوزها بسرعة.. ولا أدري كم يمكن أن تكلف صيانة مثل هذه المساحات، وهي في معظمها لا تتجاوز مسافة 100 متر مثلاً.. وهل يقبل من المجلس البلدي أن يعتذر بنقص الإمكانات..

إنها ليست مسألة نقص إمكانات، ولكنها نقص إرادة سياسية، وغياب الدولة القادرة على تطبيق اللوائح والقوانين، وغياب الوعي لدى المواطنين الذين يقبلون أن يتولى المسؤولية في الشؤون المحلية أناس غير قادرين ويثبتون أنهم غير أكفاء وغير جديرين بتحمل المسؤولية.

(17)

من إبداعات البيروقراطية الليبية

المطلوب من المواطن أن يقر بأن أبناءه ليسوا أبناء حرام..

في الأيام الماضية انتبهت أنا وأفراد عائلتي إلى أن صلاحية بطاقاتنا الشخصية توشك على الانتهاء، وحرصاً منا على أن نكون مواطنين صالحين، متقيدين بالقوانين النافذة، وتحسباً لئلا نقع في أي مشاكل تعوق إنجاز مصالحنا لدى الإدارات المختلفة، بسبب انتهاء صلاحية البطاقات الشخصية، فقد شرعت بصفتي رب العائلة في ذلك المشوار المطلوب المرور به من أجل استصدار بطاقات شخصية جديدة لي ولأفراد العائلة.

وبالطبع أنا هنا لست بصدد الحديث عن طبيعة ذلك المشوار الذي تبين أنه مشوار شاق ومرهق، لا للبدن الذي يحتاج إلى معاناة التنقل بين العديد من الإدارات فحسب، بل أيضاً للروح التي تجد نفسها معرضة في كل مرحلة من مراحل ذلك المشوار لأصناف من المعاناة النفسية المرهقة للأعصاب، بسبب طول الانتظار، وتزاحم المواطنين على شبابيك الإدارات، واضطرارهم في أحيان كثيرة للوقوف مدداً طويلة في حر الشمس وبرد الشتاء، فضلاً عن الاصطدام بطريقة معاملة الموظفين التي يعوزها في كثير من الأحيان الحد المعقول والأدنى من الذوق واللطف والتفهم..

أقول إني في هذه المقالة العاجلة والقصيرة، لا أريد أن أتحدث عن كل تلك المعاناة، فالحديث حولها يطول ويطول، ولكني أريد أن أركز على "إبداع" من آخر إبداعات العقلية البيروقراطية التي تبذل دائما فوق ما بوسعها للبحث عن الجديد في مجال إرهاق المواطن وتدمير أعصابه، وتكليفه ما لا يطاق، وما لا معنى له في الوقت نفسه، فبعد أن اعتقدت أني وفرت جميع الشهادات والإقرارات المطلوبة كوثائق لاستصدار البطاقات الشخصية، لي ولأفراد عائلتي، فوجئت بأن هناك ورقة أخرى ما زالت ناقصة، وهي، كما فهمت من الموظف المسؤول، بعد إعادة الاستفسار أكثر من مرة، حرصاً على عدم سوء الفهم، إقرار مني بصفتي رب العائلة، بأن أولادي المسجلين رسمياً باعتبارهم أبنائي وبناتي في كتيب العائلة، بناء على شهادات ميلاد رسمية وقانونية تثبت نسبتهم إلى بصفتي والدهم، ونسبتهم إلى زوجتي بصفتها والدتهم، أقول مطلوب مني إقرار مصدق عليه من إمام المحلة بأن أبنائي وبناتي هم أبناء وبنات شرعيون لي. وبالطبع يفهم من ذلك بالضرورة أن المطلوب مني أن أقر بأن أبنائي وبناتي هؤلاء ليسوا **"أبناء حرام"**، لأني لا أعرف مقابلاً للابن الشرعي سوى الابن غير الشرعي، وهو ما يعرف بتعبير آخر، قد يكون أكثر فجاجة وقسوة على الأذن والذوق "ابن زنا"، وحيث إننا مسلمون، ونظن أنفسنا ملتزمين بديننا، فإننا تربينا على أن "الزنا" هو من أكبر الكبائر.

في الحقيقة إني قد أصـــبت بقدر من الذهول والدهشـــة، ففي الســـابق كانت لنا، ولا تزال في الحقيقة، انتقادات كثيرة وجوهرية على ممارســـات وإفرازات العقلية البيروقراطية المترســـخة في إداراتنا الرسمية، فيما يتعلق بطبيعة الإجراءات التي يطلب من المواطن القيام بها، وما يتعلق بالمعاناة الحقيقية التي يتعرض لها المواطن في ســـبيل القيام بتلك الإجراءات وإتمامها، ولكني لم أكن لأتصـــور أن الأمر يمكن أن يصـــل إلى هذا الحد من العبث واللامعقول. فكيف نسـتطيع أن "نهضـم" مثل هذه الفكرة المذهلة، التي لا نعرف في حقيقة الأمر من كان وراءها، وهي فكرة أن تطلب من المواطن أن يقر ويشـــهد على نفســـه بأن أبناءه المســـجلين في كتيب العائلة هم أبناؤه من زواج شـرعي، وليسـوا أبناءه من علاقة غير شـرعية مع تلك المرأة المقيدة في كتيب العائلة على أنها زوجته وأم أبنائه.

وفي الحقيقة إن هذه الفكرة العجيبة ذكرتني بمشـهد مر بي في شـريط سـينمائي أو في مسـلسـل تلفزي ، لا أذكر بالضـبط، يتحدث عن معاناة المواطنين في جارتنا مصـر، ويصـور بأسـلوب سـاخر قاس في سـخريته ومرارته، أشكال المعاناة التي يمر بها المواطن المسكين وهو يلهث ما بين الإدارات الحكومية، ويحاول أن يلبي ما يطلبه منه الموظفون من شـهادات وإقرارات وإمضـاءات، وقد فوجي ذلك المواطن الذي يحكي الشـريط قصـته بأحد الموظفين يقول له: هات لنا شـــهادة بأنك على قيد الحياة. فحار ذلك المواطن المســـكين كيف يفعل، وما هي الجهة المخولة بأن تصدر للمواطنين شهادات بأنهم أحياء، وليسوا موتى.

(18)

هذه المعادلة الصعبة

أطباء لا يجدون العمل، ومرضى لا يجدون العلاج

عندما لا تكون ثمة ظروف معينة تتيح لك الاطلاع عن قرب على ظاهرة من الظواهر، فإنك ربما ظللت تميل إلى أخذها مأخذاً يسيراً، وربما ملت إلى اعتبارها من مبالغات الناس وأحاديثهم.. ولكن الظاهرة التي اخترتها لحديثي في هذه الحلقة ظاهرة عشتها ولا أزال أعيشها عن قرب، من خلال ابنتي طبيبة الأسنان التي تعمل منذ عدة سنوات في العيادة المركزية للأسنان..

ولقد عجبت غاية العجب منذ تخرج ابنتي في كلية طب الأسنان، ثم إنهائها إجراءات تعيينها في قسم الأسنان بمستشفى 7 أكتوبر، حين فوجئت بأنهم حددوا لها جدول عملها يومين فقط في الأسبوع.. وحين سألتها عن السبب في ذلك، قالت إن السبب يعود إلى كثرة عدد الأطباء بالنسبة لعدد الكراسي المتوفرة في القسم.. ثم تضاعفت المفاجأة حين ظللت أسمعها تتحدث عما يحدث في واقع ممارستها وزملائها العمل؛ إذ يظل يتناوب على الكرسي الواحد ثلاثة أطباء أو أكثر.

ولقد ظلت تأخذني الحيرة المؤلمة، والتساؤل الممض عن الأسباب الحقيقية وراء هذا الواقع المؤسف؟ فطفقت أحاول أن أقوم بحسبة بسيطة في ذهني عن تكلفة تجهيز مستشفيات وعيادات بنغازي المجمعة بأعداد إضافية من الكراسي، تستوعب الأعداد المتزايدة من أطباء وطبيبات الأسنان في المدينة، ويمكن أن تسد حاجة المواطنين الذي يطلبون العلاج، ويضطرون إلى المرور بأشد أنواع المعاناة والمشاق وهم يتكدسون في العيادة المركزية أو في قسم الأسنان بمستشفى 7 أكتوبر، وكانت الحسابات التي أنتهي إليها تجعلني أزداد إحساساً بالحسرة والألم، فالمبالغ التي أجد أنها يمكن أن تزود مدينة بنغازي بعشرات الكراسي، التي تستوعب أعداد الأطباء المتوفرين، وتيسر العلاج لأعداد المرضى المترددين على العيادات، هي مبالغ زهيدة، ولا وجه مطلقاً لمقارنتها بالمبالغ الطائلة التي نسمع عن صرفها فيما لا طائل وراءه من مشاريع أو أبواب صرف، ناهيك عن المبالغ التي نسمع عن سرقتها ونهبها من الميزانيات التي تقرر للشعبيات والمصالح الإدارية، فتخطئ طريقها إلى مصالح الناس، وتجد طريقها معبداً مختصراً إلى جيوب اللصوص والسارقين وفاسدي الذمة.

ترى من المسؤول عن هذا الواقع الفاجع المؤلم؟ أهي جماهير المؤتمرات الشعبية التي لا تحسن اختيار الذين تكلفهم بتنفيذ قراراتها؟ أم هم هؤلاء المكلفون الذين لا يرتقون إلى مستوى المسؤولية الوطنية، فيقومون بما تحتمه عليهم ضمائرهم وأخلاقيات المهنة، فيبحثوا عن السبل والحلول المناسبة لمثل هذه الأوضاع المزرية التي يشاهدونها ويعايشونها كل يوم؟

ولا يستطيع أحد أن يقنعني بأن ذوي العلاقة بهذه الظاهرة، من المسؤولين عن العيادات والمستشفيات، والمسؤولين في الجامعة التي تتبعها كلية طب الأسنان، لا يدرون بأن ثمة مشكلة تحتاج إلى حل وعلاج.. أو أنه لا تتوفر لديهم الإمكانات الكافية للحل.. فنحن نشاهد بأعيننا العديد من المشاريع التي تقام هنا وهناك، ونسمع عن الأرقام المذهلة التي تخصص لها، فتبلغ عشرات الملايين، ولكننا نبحث عنها، ونتساءل عن الأوجه التي صرفت فيها، فلا نكاد نجد جواباً.. اللهم إلا ذلك الجواب الذي أشرنا إليه آنفاً، وهو أن هذه المبالغ عادة ما تخطئ الطريق إلى أوجه الصرف فتنتهي في الجيوب وحسابات المصارف أو الخزائن الشخصية في البيوت..

وتظل المعادلة التي اتخذتها عنواناً لمقالتي هذه تبحث عن الحل: كيف يكون لدينا أطباء زائدون عن حاجة العمل، حتى أن أحدهم لا يعمل إلا يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع، في حين يتكدس المرضى في العيادات والمستشفيات ولا يجدون من يعالجهم..

(19)

وثائقنا الرسمية.. ومسألة الأمن..

منذ أن وعينا على الدنيا، وبلغنا السـن التي يمكن فيها لأحدنا أن يمتلك وثائق رسمية خاصـة به، مثل البطاقة الشخصية وجواز السفر، ونحن نعرف ونعيش في واقع التجربة المباشرة أن هذه المسألة من اختصاص أجهزة الأمن، يديرها ويشرف عليها من ألفها إلى يائها رجال وضباط من الشرطة..

وربما يظل أحدنا يعتقد أن هذا الترتيب هو الترتيب الطبيعي والضروري، ولا يخطر بباله أصلاً أن يعرض المسألة على التفكير أو التساؤل.. ولكنك حين تتاح لك الفرصة لتجول في بعض أنحاء العالم، وبخاصة إذا أتت بك الطريق إلى دولة مثل أمريكا، فإنك سـوف تبدأ في عرض الأمر على التفكير والمراجعة.. وسـوف تلح عليك الفكرة التالية: إذن فمسألة استخراج الوثائق الرسمية التي يحتاجها المواطن ليست بالضرورة مسألة ذات علاقة بأمن البلاد الوطني أو القومي، وأنه لا داعي مطلقاً لأن توكل إلى أجهزة الأمن ورجاله..

في بعض تلك الدول تكتشف أنك يمكن أن تحصل على رخصة قيادة السيارة، والبطاقة الشخصية، وحتى جواز السفر، دون أن تتصل برجل أمن أو شرطي مطلقاً، وكثيراً ما تكتشف أنك يمكن أن تنجز بعض هذه الإجراءات في أقرب مكتب بريد إلى مسـكنك.. وربما لم تحتج حتى إلى أن تتحرك من بيتك، إذ يمكنك أن تنهي كل الإجراءات المطلوبة بالضغط على أزرار حاسوبك الشخصي من داخل بيتك..

ولقد ظللت دائماً أتساءل بيني وبين نفسي، وربما بادلت آخرين بعض الأفكار الغريبة التي تخطر علي، وأقول: لماذا تكون مثل هذه الإجراءات، وهي بطبيعتها مجرد إجراءات إدارية، من اختصـاص رجال الشـرطة وأجهزة الأمن؟ وما الحاجة إلى رجل أمن كي يسـتلم من المواطن الوثائق المطلوبة لإكمال إجراء ما؟ ثم ما الحاجة لرجل أمن كي يخط البيانات بيده على الوثيقة المطلوبة، ثم ما الحاجة إليه كي يتولى تسليم البطاقة إلى صاحبها عندما ينتهي إعدادها، وتكون جاهزة للتسليم؟

ولقد كنت دائماً أتصور أن ثمة خللاً ما في تصورنا لطبيعة الإجراءات التي نلزم بها المواطن في العديد من جوانب حياته العملية، وكانت مسألة الوثائق هذه من أكثر المسائل إلحاحاً على فكري.. فأنا قد أفهم أن ثمة جانباً صغيراً من مسألة استخراج بعض الوثائق، وخاصة جواز السفر، له علاقة ما بالأمن، أعني من حيث حاجة السلطة التنفيذية في الدولة للتأكد من أن هذا المواطن الراغب في الحصول على جواز سفر، ذو سجل نظيف من الناحية الأمنية، وأنه ليس مطلوباً لأجهزة الدولة أو للقضـاء في جنح أو مخالفات أو جرائم، ومن ثم فلا يحق له قانوناً أن يسـتخرج جواز سـفر، أو أن يظل جواز سـفره بحوزته، ولكني لا أسـتطيع أن أجد العلاقة بين أجهزة الأمن ورجاله وبين بقية الإجراءات التي يحتاج المواطن للقيام بها، وهي كلها إجراءات إدارية

عادية وروتينية: لا تزيد عن استلام ملف الوثائق المطلوبة والصور الشخصية، والتحقق من صلاحيتها ودقتها ومطابقتها للبيانات الرسمية للمواطن، ثم تحصيل أية رسوم مقررة وإصدار إيصالات بها، وأخيراً تحديد موعد للمواطن لاستلام وثيقته، ثم أخيراً تسليمها له حين تكون جاهزة. أما إجراءات العمل على تجهيز الوثيقة، فهي أيضاً جميعها، باستثناء جانب التدقيق الأمني، إجراءات إدارية بيروقراطية، يمكن لأي موظف أو موظفة، من العاملين على أجهزة الحاسوب أن يقوم بها على أتم وجه وأدقه..

بالطبع ما زالت الطريق أمامنا طويلة جداً، قبل الوصول إلى مرحلة الحكومة الإلكترونية، التي سوف تتيح للمواطن أن ينجز مختلف إجراءاته الإدارية الحكومية من داخل بيته، عن طريق جهاز الحاسوب والتواصل عبر الشبكة العالمية.. ولكن لعله يحق لنا أن نحلم بمرحلة انتقالية، تتحول فيها مسألة استخراج الوثائق الرسمية إلى مسألة إدارية، تقوم بها مكاتب تابعة للجهاز التنفيذي، يعمل فيها موظفون وموظفات مدنيون.. وهم بحمد الله كثيرون وكثيرات..

ولندع إخواننا من رجال الأمن والشرطة يتفرغون لمهامهم الفعلية الأصلية، وهي القيام على أمن المواطن والبلاد، من خلال مكافحة مظاهر الجريمة والإخلال باستقرار الحياة الاجتماعية.

(20)

وجهة نظر

وماذا عن أبنائنا في الداخل؟

جاءت مقالة الدكتور زاهي بعنوان "أبناؤنا في الخارج" في وقتها لتضع بعض النقاط المهمة على حروفها، ولتؤكد على جملة من المعاني التي كان لابد من المبادرة بالتأكيد عليها، وبخاصة في ظل ما سماه الدكتور زاهي "ردود الأفعال" التي نجمت عن تصريحات المهندس سيف الإسلام في لقائه مع قناة الجزيرة.

وقد أبرز الدكتور زاهي بما لا نرى حاجة لمزيد عليه أهمية أن تخضع قضية الليبيين في الخارج لنقاش هادئ يتسم بالصدق والصراحة والوضوح، يشارك فيه جميع أبناء هذا الوطن في الداخل والخارج على حد سواء، كما أكد أن هناك فرصة تاريخية للتعامل الإيجابي مع قضية الليبيين في الخارج وفتح قنوات الاتصال معهم ومد الجسور إليهم، مبينا أن ذلك يرتبط بتوفير ضمانات خاصة وعامة، وإرسال مؤشرات واضحة عن الرغبة في استيعابهم وقبولهم وفتح المجال أمامهم للمشاركة الفاعلة والجدية والحرة في العملية السياسية بجميع أبعادها.

بيد أني من منطلق ذلك الصدق والصراحة والوضوح في مناقشة القضية الأساسية في هذا الخصوص، أود أن أبدي وجهة نظر هي في تقديري دعم وإثراء لوجهة نظر الدكتور زاهي، ذلك أن سياسات الإقصاء والتخوين والتكفير والتشكيك في المقاصد التي يرى الدكتور زاهي أنها كانت وراء دفع أبنائنا في الخارج لمغادرة الوطن، ومن ثم تفضيل البقاء في ديار الغربة، لم تقتصر في حقيقة الأمر على تلك الأعداد المحدودة من الليبيين الذين تمكنوا من مغادرة الوطن أصلاً، ثم تمكنوا من تدبير أمور عيشهم في مختلف ديار الغربة، ولكنها طالت بآثارها السيئة أعداداً كبيرة من أبناء الوطن، الذين لم يجدوا أنفسهم، بسبب آرائهم السياسية، مهمشين عن ساحة الفعل والمشاركة في تقرير مصير الوطن وإدارة شؤونه فحسب، بل وجدوا أنفسهم مدانين ومتهمين، ومعرضين لعديد من صور الملاحقة والتجريم والعواقب غير الحميدة.

ومن هذا المنظور جاء اختياري لعنوان هذه المقالة "وماذا عن أبنائنا في الداخل"، فأنا أظن أن الحاجة التي عبر عنها الدكتور زاهي، ومعه كل الحق في تقديره أننا تأخرنا عن مواجهتها، "لاحتواء كل الاتجاهات والآراء" تصدق على أبناء الوطن في الخارج، كما أنها تصدق على أبناء الوطن في الداخل أيضاً، فهؤلاء الأخيرون هم أيضاً بحاجة إلى توفر الضمانات التي تفتح السبيل أمامهم للتعبير،

بحرية وفي ظل من الأمان على سلامتهم وحياتهم، عن آرائهم وتصوراتهم فيما يتصل بالنقلة التي يتهيأ الوطن لحدوثها نحو مستقبل مزدهر، يرجو الجميع أن تكون صورته ثمرة حوار حر، وتبادل للآراء والأفكار والخبرات، يشترك فيه الجميع، في الداخل والخارج، في إطار من توافق وطني شامل، يطوي صفحة الإقصاء والتهميش الماضية، ويفتح صفحة جديدة يكون شعارها أن الوطن للجميع مهما اختلفت آراء أبنائه وتصوراتهم حول السبل التي يرونها ملائمة وضرورية لإصلاح الأوضاع فيه، وتطويرها في الاتجاه الذي يؤسس لذلك الغد المنشود.

ومن هنا فإننا نرى أننا بحاجة حقيقية لمد الجسور نحو أبناء الداخل أيضاً، الذين يشعر كثيرون منهم بأنهم ليسوا أفضل حالاً من إخوانهم المغتربين في الخارج، فهم بسبب إقصائهم ومصادرة حقهم في الرأي والاختلاف، يحسون بأنهم منفيون ومغتربون، بالروح والفكر والإحساس، وإن كانوا يعيشون بكياناتهم المادية كأجساد تدب فيها الحياة على أرض الوطن.

(21)

وهذا العجوز الفاني من وليه؟

عندما أسمع أو أشاهد مكتوباً في اللافتات المعلقة في شوارع مدننا مقولة: "المجتمع ولي من لا ولي له" لا أستطيع أن أملك نفسي من الشعور بيد من الأسى والألم تعتصر قلبي، وتجثم على صدري، لما باتت تجسده هذه المقولة، في نظري، من تناقض صـــارخ ومفجع بين المقولة والتطبيق.. فهذه المقولة في حقيقتها تلخيص رائع لجملة من المعاني التي أحسـب أن ديننا الإسـلامي يقوم عليها في أسـس بنيانه الاجتماعي.. فقد تعلمنا منذ صـغرنا وحفظنا، حتى عن ظهر غيب، تلك الآيات والأحاديث الشـريفة التي تعبر عن جوانب من هذا المعنى، في قوله تعالى: إنما المؤمنون إخوة، وقول رسـوله الكريم (ص) إن المسـلمين كالبنيان المرصـوص، وأنهم كالجسد الواحد، وأنهم يسعى بذمتهم أدناهم، وقوله الشامل القاطع: ليس منا من بات شبعان وجاره جائع.

ثم تعلمنا المزيد من الدروس في هذا الصـدد من خليفتي الرسـول الكريم أبي بكر وعمر، وطالما درسـنا وقرأنا قصـة عمر بن الخطاب الذي حمل كيس الطحين على ظهره، وأوقد النار وطبخ الطعام، ولم يهنأ له بال حتى أطعم عيال المرأة الفقيرة، وتركهم وقد ناموا بعد أن شبعوا..

ثم تعلمنا من سـيرة الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز ما ظل يدهشـنا ويأخذ بألبابنا، حين تقول لنا كتب التاريخ إنه بلغ في أواخر عهده القصـير، من عدله ورعايته للمسـلمين تحت ولايته، أن المنادي كان يذهب لينادي في أرجاء البلاد، يبحث عن فقير يحتاج إلى مسـاعدة، فلا يجد من يجيبه، لأن عمر كان قد كفى كل الناس، حتى لم يعد بينهم فقير ولا محتاج.

كل هذه المعاني تقفز إلى ذهني، وتظل تنخر في صـميم ضـميري، وأنا أشـاهد العم (...) ذلك العجوز الفاني، الذي لا يكاد يجر خطواته المنهكة من أثر العمر المتقدم والشيخوخة، وهو يخرج صباح كل يوم، ويظل يدفع بقواه المتهالكة تلك العربة التي صنعها من بضعة ألواح من الخشب، وركبها على عجلتين، ووضع عليها بقايا "بضاعته"، وأحسب أنه يستغرق في دفعها زمنا لا يقل عن الساعة أو ثلاثة أرباع الساعة، حتى يقطع بها الإشـارة الضـوئية في شـارع "البيبسـي"، ويظل يدفعها حتى يصـل بها إلى مدخل متجر "الصـابر" للمواد الغذائية، فيضعها بجانب الرصيف، ويجلس بحذائها، حتى يرزقه الله بمن "يتصدق" عليه بشراء شيء مما يضعه الشـيخ على عربته. والكل يعلم أنه يفعل ذلك وهو يدرك أنه ليس بتاجر، وأن بضـاعته التي يبيعها ليسـت بضـاعة مطلوبة أو ذات قيمة، ولكنه رجل ذو عزة نفس وأنفة، رجل "عصـران" كما نقول في لهجتنا العامية، فلا يريد أن يمد يده طالباً الإحسان والشفقة.

وبقدر ما كنتُ أُعجب بخلق هذا الشيخ "العصران" الكريم، وأكبر فيه عزة النفس والأنفة، كانت دائما تأخذني عند رؤيته وهو ينئ وراء عربته، ويجر خطواته البطيئة العاجزة، مشاعر مؤلمة من الفجيعة، وأتساءل: هذا الشيخ العجوز الفاني، من وليه؟ من المسؤول عن كفايته وسد حاجته، وتوفير شيخوخة آمنة مطمئنة له، بعد أن قضى شبابه ورجولته وهو يكد ويشقى في هذه الحياة، ولا بد أنه أعطى للمجتمع ما يكفي لأن يكون دينا له مستحقاً، على المجتمع أن يوفيه له عند عجزه وشيخوخته.

وأتساءل كذلك: هذا الشيخ العجوز الفاني لا يخرج عن أحد حالين: إما أنه مقطوع من شجرة —كما يقال– فليس له من أهله وذريته وذوي رحمه أحد يشعر بأنه مسؤول عن رعايته وسد حاجته، أو أن له ذرية (أبناء وبنات) وذوي رحم (إخوة وأعمام وأخوال) وأبناء عم وعشيرة.

فإذا كانت الثانية هي الصحيحة، فسؤالنا هو: أين هم ذوو الأرحام الذين يتركون عجوزهم هذا يعاني كل هذه المعاناة وهو يسعى من أجل لقمة العيش؟ أليس فيهم واحد أو أكثر يجد أن دينه وخلقه يحتمان عليه أن يكفل هذا الشيخ ويرعاه ويسد حاجته؟

أما إذا كانت الحالة هي الأولى، أي أن هذا الشيخ مقطوع من شجرة، وأنه ليس له ولي، فالسؤال إذن هو: **وأين المجتمع الذي هو ولي من لا ولي له؟**

هذا المجتمع، الذي يزعم أنه ولي من لا أولياء لهم، عليه أن يفعل أحد أمرين: إما أن يضع من التشريعات ما يلزم أولياء مثل هذا الشيخ بالنفقة عليه ورعايته، أو أن يتكفل عبر مؤسساته الاجتماعية بذلك، فيكفي مثل هذا الشيخ وغيره حاجتهم، ويخصص من بين موظفيه وعامليه من يذهب كل شهر إلى بيت كل واحد منهم فيعطيه نفقته التي قررها له المجتمع، وهو مرفوع الرأس، موفور الكرامة، كامل العزة والكبرياء.

الفصل الثاني

دعونا نحلم...

الأعمال الكبيرة تبدأ دائماً بحلم يراود شخصاً أو أشخاصاً، يؤمنون به وبفائدته للحياة وللأحياء.. ثم يسعون بكل ما لديهم من جهد ومال ووقت لجعله حقيقة ملموسة على أرض الواقع..

وليبيا القادمة هي الآن شذرات أحلام تراود فكر وخيال نخبة من أبناء الوطن، سوف يتوقف تحققها على أرض الواقع على قدرتهم على اجتياز حالة الإحباط واليأس ونقص الثقة في الذات، وإصرارهم على تجاوز العقبات والصعاب، حتى يروا حلمهم متحققا فعلاً على أرض الواقع، فيحق لهم آنئذ أن يرددوا قول الشاعر:

فإذا الحلم حقيقة والأماني إرادة

(1)

الحلم الأول

المنتجع العلاجي

لقد ظللنا نشاهد ونعايش الحالة المتردية للخدمات الصحية في البلاد.. حتى بتنا نرى مرضانا يضطرون لأن يفعلوا المستحيل كي تمكنوا من السفر للعلاج في الخارج: يسخرون كل ما يملكون من حطام الدنيا، وربما يثقلون كواهلهم بالديون، من أجل التمكن من نقل مريض لهم إلى إحدى الدول التي ما زالت تسمح لليبيين بالدخول إليها بدون عقبات روتينية، مثل تأشيرة الدخول وغيرها.

فهل يحق لنا أن نحلم بأن توجد لدينا الدولة التي تتمكن من وضع خطط وبرامج وسياسات لإنهاء هذه الحالة المزرية، حتى لا يعود المواطن الليبي مضطراً لأن يسافر إلى الخارج لتلقي العلاج؟

إني أرى أن من حقنا ذلك بكل تأكيد.. ولا أجد ما يمنع من تخيلنا إنشاء مدينة أو قرية علاجية، وربما عدة مدن أو قرى، ونسعى باستثمارات محلية وخارجية لإنشائها ثم تجهيزها بكل ما يلزم من بنى تحتية لتوفير كل ما يلزم لتوفير الرعاية الصحية والعلاج للمواطن الليبي دون الحاجة لأن يغادر الوطن.

وبالطبع نحلم بأن تكون هذه المجمعات العلاجية متكاملة، بحيث تتوفر فيها كل الخدمات المصاحبة للعلاج، مثل أماكن إقامة لمرافقي المريض، مزودة بالمطاعم والأسواق وخدمات الإنترنت.

وبكل تأكيد سوف يكون أساسياً ربط هذه القرى أو المنتجعات العلاجية بكل أنحاء البلاد بوسائل المواصلات المناسبة: الطرق السريعة، المطارات، حافلات النقل العام.. إلخ

وإذا بلغنا مستوى الوعي بما يحدث حولنا في العالم، واتجهنا للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية، وفق عقود (البوت) فيحق لنا أن نحلم بأن نتمكن من تحقيق هذا الحلم دون أن

تخسر الدولة الليبية أي أموال، فيتم تنفيذه على نفقة الشركات الأجنبية المتخصصة، ويتم الاتفاق على أن تمنح هذه الشركات حق استغلال هذا المشروع لمدة معينة (15–20) سنة مثلاً، تعود ملكيته بعدها إلى الدولة الليبية، بعد أن يكون المشروع قد وفر المزيد من فرص العمل وفرص التأهيل المهني لأبنائنا وشبابنا وشاباتنا.

(2)

الحلم الثاني

الطرق السريعة

ولقد ظللنا نعيش الحالة المؤلمة المؤسفة التي عليها طرق المواصلات في البلاد كلها: من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها.. وظللنا نأسف أن نظام الاستبداد الذي جثم على صدر البلاد أكثر من42 عاماً، فشل في أن يزود البلاد ولو بطريق واحدة تستحق أن يطلق عليها طريق في هذه المرحلة من تقدم العلم والعالم..

وظللنا نشاهد المديات التي وصل إليها العالم، لا في الدول المتقدمة فقط، بل حتى في الدول القريبة منا والتي لا تختلف ظروفها الحضارية كثيراً مع ظروفنا، مثل دول الجوار: تونس والمغرب ومصر، والدول الشقيقة مثل الإمارات والكويت والسعودية..

ولذا فإني أقول إن من حقنا أن نحلم بأن توجد الدولة التي تضع في سياساتها برامج وخططا لتزويد البلاد بعدد من الطرق السريعة، المصممة والمجهزة على أحدث ما وصلت إليه تقنيات بناء الطرق السريعة، التي تشيد وفق تصميمات ومعايير عالمية، من حيث توفير أعلى مستويات المتانة والتحمل، وأعلى مستويات الخدمات اللازمة للمسافرين: محطات التزود بالوقود، الفنادق، المطاعم، المقاهي، الورش الفنية، الاتصالات.. إلخ

ولنا أن نحلم بأن توجد طريق ساحلية حديثة، تربط بين حدود البلاد الشرقية والغربية، وأن توجد طرق سريعة تربط بين المدن الكبرى على الساحل الشمالي والجنوب، فتكون طريق عبور للمسافرين والبضائع من الشمال إلى جنوب البلاد ومنه إلى أعماق القارة الأفريقية.

(3)

الحلم الثالث

الموانئ والمطارات الدولية

إننا بلادنا تتمتع بموقع بالغ الأهمية من الناحية الاستراتيجية، وبوسعها أن تحقق من وراء استثمار هذا الموقع عائدات خيالية، ويقول الخبراء إن من المؤسف عدم توجه سلطة الحكم في الماضي إلى هذا الاستثمار من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة، والموانئ والمطارات الدولية، كي تتحول ليبيا إلى مفصل عبور بين دول العالم المختلفة، ودول أفريقيا.

ولنا أن نحلم بإنشاء عدد من المطارات الكبرى، نعدها لتكون نقاط عبور للطائرات التي تنقل البضائع والمسافرين من مختلف دوال العالم إلى دول أفريقيا. وقد تحدث كثير من الخبراء حول فكرة إنشاء مطار دولي متطور في أقصى نقطة من حدود ليبيا الجنوبية، ليكون نقطة العبور تلك، مثل منطقة العوينات على سبيل المثال.

وعندما نتهيأ ونتطلع لإحداث نقلة شاملة في مفهوم الاستثمار السياحي لمقدرات ليبيا السياحية: التاريخية، والثقافية والترفيهية ...إلخ فقد يكون من الضروري في هذا السياق إنشاء مطارات وموانئ متطورة بالقرب من مناطق الجذب السياحي، لتسهل على السائحين الوصول إلى الوجهات التي يقصدونها مباشرة وبأيسر السبل وأقل التكاليف.

وفي هذا المجال أيضاً سوف يكون من العقل والحكمة أن نستفيد من الإمكانات والفرص التي بات يوفرها نظام الاستثمار وفق عقود (البوت)، إذ تتولى شركات استثمارية أجنبية إنشاء المطار أو الميناء، وتجهيزه وتشغيله، واستثماره وفق شروط معينة، لمدة تحدد في العقد، عادة ما تكون ما بين 15–20 سنة.. تؤول بعدها ملكية المشروع إلى الدولة الليبية.

وبذلك نكون بالطبع قد حققنا فائدة أو فوائد كثيرة دون أن نتحمل أي تكاليف: إنشاء المشروع وتجهيزه بما يلزم من معدات وأجهزة تشغيل، توفير فرص عمل للمواطنين الليبيين، توفير فرص تأهيل وتدريب على التقنيات المتطورة للعاملين الليبيين، توفير الخدمات التي

يقدمها المشروع (ميناء بحري/ مطار) للمواطنين وللدولة الليبية، من حيث استيراد البضائع ومستلزمات الحياة، وتوفير مواصلات متطورة للمسافرين، وللقادمين إلى البلاد من السائحين.

(4)

الحلم الرابع

الإسكان والزواج

قد يستغرب البعض هذا الربط بين الإسكان والزواج.. وقد قصدت ذلك قصداً لأني أرى أن من أهم العوامل التي تعيق إقدام الشباب على الزواج، هو العجز عن توفير السكن، الذي أصبح يقع في خانة المستحيل بالنسبة لأي شاب ليس له سند يسنده من أب أو أسرة ثرية.

وقد لا يكون من البعيد أن نحلم بأن توجد تلك الحكومة التي تتمكن من إيجاد تلك السياسات، وتلك الخطط، لمساعدة الشباب في الحصول على مسكن يبنون فيه أسرة.. باتباع البرامج والسياسات التي نفذتها دول أخرى كثيرة، من خلال أساليب الإقراض الميسر، الذي يمكن الشاب من امتلاك بيت، بعد دفع أقساط شهرية على مدى 20 أو حتى 30 عاماً مثلاً.

إن هذا الكلام ليس مجرد حلم يطلق في سماء الخيالات والأوهام، ولكنه ينطلق من إدراك مباشر لحجم الكارثة التي يتعرض لها مجتمعنا جراء هذه المشكلة، فعجز الشباب والشابات عن الزواج، لبناء أسرة، يمثل تهديداً مباشراً لما نسميه الأمن الاجتماعي، من حيث إن الزواج والعيش في كنف الأسرة، سبيل مؤكدة لحماية الشباب من الانحراف الخلقي والتعرض لمختلف التشوهات النفسية والاجتماعية، إلى جانب أنه وسيلة المجتمع لضمان بقائه ونموه وتجدده.

إن مختلف الدراسات والإحصاءات تشير إلى تناقص فاجع في معدل النمو السكاني، فتدني نسبة المتزوجين، يعني بالضرورة تدني أعداد الأطفال المنجبين. وبالنظر إلى قلة عدد السكان أصلاً في بلادنا فإن هذا يجب أن يطلق صفارة إنذار بالخطر، أعني خطر تحول المجتمع الليبي إلى مجتمع أقرب إلى الشيخوخة، بسبب تناقص أعداد المواليد، ومن ثم أعداد الشباب الذين يكونون طاقة المجتمع على العمل والإنتاج.

وإني مقتنع تماماً بأن على أي حكومة وطنية قادمة أن تضع في أولوياتها سياسات مدروسة بمنهجية علمية لحث ومساعدة الشباب على الزواج وبناء الأسرة، من خلال تذليل مختلف العقبات والصعاب التي تحول دون ذلك..

وإني أحلم بأن توجد لدينا تلك الحكومة التي تضع هذه القضية في أولوياتها، فتقوم بالدراسات العلمية والاجتماعية والاقتصادية، التي يمكن أن تسهم في خدمتها، من قبيل تذليل صعوبة الحصول على السكن، وتنفيذ برامج التوعية للتقليل من تكاليف ومصاريف الزواج، وتطبيق سياسات الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وتوفير مستلزمات الأمومة والطفولة..

(5)

الحلم الخامس

المواصلات

من عاشوا وشهدوا على ما قبل انقلاب 69، منذ نشأة الدولة الليبية، لا شك أنهم يذكرون أن خدمة المواصلات العامة كانت متوفرة منذ السنوات الأولى للاستقلال. نذكر جيداً شركة الحافلات التي أسسها وأدارها مواطن اسمه (السلاك)، وكانت توفر خدمة النقل للركاب في مدينة بنغازي، عبر خطين نذكرهما للتاريخ، هما: خط البركة وخط البلاد. ونذكر أن هذه الحافلات كانت تتميز بانتظام مواعيدها الدقيق، إلى جانب نظافتها وتميزها بخدمة راقية جداً.

كما نذكر خدمة نقل المسافرين على الحافلات بين بنغازي وطرابلس وغيرهما من المدن.

ولكننا عشنا بمرارة وأسف بالغين كيف وصلنا في هذا المجال إلى حال من التردي والانحدار، حتى عشنا مرحلة اختفاء المواصلات العامة تماماً، وانتهى المواطنون إلى استخدام ما يعرف بسيارات (القلع)، حيث يتكدسون فيها كما تكدس الحيوانات، ويعانون الأمرين في استقلالها والحصول على مقعد فيها، ولا يعرف لها أحد محطات محددة.

وهكذا انتهينا إلى ما نعيشه الآن من خلو مدننا من خدمة النقل العام تماماً..

فهل يحق لنا أن نحلم بالقدرة على استرجاع ذلك العهد، من خلال وضع السياسات والبرامج الكفيلة بالتشجيع على إنشاء شركات النقل العام، بحيث تتوفر تلك الحافلات التي تيسر على المواطن التنقل إلى حيث يريد أو يحتاج بيسر وسهولة وفاعلية ودقة.

ولنا أن نتخيل ما يمكن أن يترتب على هذا من فوائد، ليس أقلها أثراً تقليل الحاجة إلى استخدام المركبات الخاصة، كما نشاهد اليوم، وما ينجم عن ذلك من فائدة ومردود على الاقتصاد الوطني كله: اقتصاد في استهلاك الوقود، اقتصاد في استهلاك المركبات وقطع

غيارها، اقتصاد في إضاعة وقت الناس للوصول إلى ما يلزمهم من مرافق وخدمات، وللحصول على أماكن لركن السيارات.

أما إذا أردنا أن نرفع سقف الأحلام، فقد يكون لنا أن نحلم بأن نستورد من الخارج تلك الحلول المتطورة في مجال المواصلات: النقل بالحافلات، القطارات بالغة السرعة والمعلقة، سيارات الأجرة المبرمجة على خدمة الاتصالات الحديثة، وما إلى ذلك.

بيد أن مثل هذه الأحلام تحتاج إِلى إحداث ثورات جذرية في أسلوب تفكيرنا وتعاملنا مع هذه القضايا، وأول ما ينبغي علينا إعادة النظر فيه نظرتنا إلى موضوع التمويل والاستثمار.. فنحن نتطلع إلى دولة جديدة، تكون دولة راعية لا (ريعية)، وكل ما عليها أن تمارس دور التخطيط والتنظيم والمراقبة، وتترك لرأس المال الوطني والأجنبي حرية المبادرة والعمل..

من الثابت علمياً أننا بهذا التوجه سوف نتمكن من إنجاز الكثير من المشروعات دون أن تتكفل الدولة بأي نفقات، بل مقابل حصولها على ما سوف يترتب على تلك المشروعات من ضرائب ورسوم، وما سوف يتحقق من ورائها من منافع وعوائد على الاقتصاد الوطني.

(6)

الحلم السادس

الطاقة

لا نحتاج بالطبع أن نكرر القول حول حجم الكارثة التي نعيشها في مجال إنتاج الطاقة.. فما زالت مدننا وقرانا تعاني من انقطاع التيار الكهربائي، الذي كثيرا ما يستمر لعدة ساعات في اليوم..

ولا نحتاج للقول بأن هذا، إلى جانب تردي المستوى في العديد من الخدمات الأخرى، يعد وصمة عار في جبين المسؤولين الذين تحملوا المسؤولية عبر السنوات الماضية، وفشلوا في القيام بالحد الأدنى مما عليهم وبوسعهم القيام به لتحسين الأداء.

وهنا دعونا نحلم بأن توجد لدينا دولة تضع في رأس قائمة مستهدفاتها وضع السياسات الكفيلة بإنهاء هذه المأساة.. من خلال الشروع فوراً في الولوج إلى عالم التقنية الحديثة المتطورة لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن العالم منذ سنوات أخذ يتحدث عما يسمى الطاقة النظيفة (وهي الطاقة المنتجة من الشمس والرياح)، فلعله لن يكون من أحلامنا البعيدة أن نحلم بالوصول من خلال استثمار هذه التقنيات الحديثة إلى إنتاج طاقة كهربائية، لا تكفي لتغطية الاستهلاك المحلي منها، بل تفيض عن هذه الحاجة، بما يجعلها قابلة للتصدير إلى الخارج، كي تتحول في منظور ليس بعيداً، إلى مصدر دخل إضافة يساعد في تحولنا من حالة الاعتماد الكلي على إنتاج النفط والغاز.

وإذا وضعنا في حسابنا تلك الدراسات العلمية التي تؤكد أن لدينا في الصحراء الليبية (الصحراء الكبرى) منطقة يمكن أن تنتج، من خلال استغلال الطاقة الشمسية، ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي، ليغطي حاجة قارة أوروبا كله. ولنا أن نتخيل كم يمكن أن يوفر لنا ذلك من دخل إضافي.

أما الحلم الآخر المتصل بهذا الحلم فيتعلق بالحلم بأن نبلغ حالة الاستغناء عن التزود بغاز الطهي من خلال أسطوانات الغاز التقليدية، ونبلغ مرحلة إيجاد بنية تحتية من شبكة تزويد البيوت بالغاز، كما تزود بمياه الشرب وبالطاقة الكهربائية.

وكي نستوعب أبعاد هذا الكلام ما علينا إلا النظر إلى ما تقوم به جارتنا مصر، لنرى أن أحلاما أكبر وأضخم من هذه تأخذ طريقها الآن للتحقق.. وسوف نخجل من أنفسنا عندما نتابع ما تخطط له مصر من بناء عاصمة إدارية جديدة، يقال إنها مصممة لاستيعاب ما يزيد عن خمسة ملايين نسمة.. أي ما يقرب من سكان ليبيا كلها.. وهي مدينة مصممة على أحدث الطرز المعمارية، ومزودة بكل ما يلزم من بنى تحتية، تشمل شبكات الماء والكهرباء والغاز والاتصالات، وشبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار...إلخ

فدعونا نحلم.. ثم نبحث عن الدولة القادرة على تنفيذ هذه الأحلام..

(7)

الحلم السابع

الطفولة

أحسب أن الواقع الذي يعيشه الأطفال في بلادنا لا يرضي أحداً.. بالطبع سوف يقول لي قائل: إن الوضع الذي يعيشه المواطن الليبي عامة، لا الأطفال فقط، لا يرضي أحداً أيضاً، ولكني أقول إن ما يتعرض له الأطفال منذ ما قبل الولادة وحتى نهاية سن الطفولة، التي قد نحسبها بالتزامن مع نهاية مرحلة التعليم الأساسي، يجب أن تكون له أولوية مطلقة في أي خطط أو سياسات قد نعدها للمستقبل، حالما توجد لدينا الدولة القادرة على معالجة الحاضر، ولكن بالتزامن مع استشراف المستقبل المتوسط والبعيد أيضاً.

فدعونا نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تضع سياسات حديثة، منطلقة من آخر ما وصلت إليه الدول المتقدمة في سلم الحضارة، في مجال رعاية الطفولة، منذ تكون الجنين في رحم أمه، حتى اكتمال تكوينه، ثم في مختلف مراحل حياته، حتى يبلغ سن النضج.

ونحن نتابع ونشاهد تلك البرامج التي تنفذها بعض الدول المتقدمة في رعاية الطفل، منذ ما قبل الولادة، من خلال رعاية أمه أثناء حملها به، فتوفر لها الرعاية والمتابعة الصحية اللازمة، للاطمئنان على سلامة تكون الجنين، وخلوه من أخطار التشوهات والأمراض، وتتابعها حتى بلوغ لحظة الولادة، فتعمل على أن تجعلها تتم في أمان وسلام، للأم ووليدها.

ثم نتابع أيضاً ما توفره تلك الدول للأم الوالدة، من رعاية ومتابعة صحية وعلمية واجتماعية، وما توفره لها من مستلزمات حياة الطفل الرضيع، من حليب ومواد نظافة وغيرها. وقد نعجب حين نسمع أن هذه الرعاية والمتابعة تأتي إلى الأم حيث توجد في بيتها، وتأتي إلى الأم ولو كانت أجنبية عن البلاد، ومن جنسية أخرى.

وإننا نحلم بأن نبلغ تلك الدولة التي لا نجد فيها طفلاً في سن الدراسة خارج المدرسة، أو طفلاً تضطره حاجة أهله إلى ترك صفوف الدراسة كي يمارس عملاً يسهم به في سد

حاجات الأسرة. فتقوم الأجهزة المختصة بالمتابعة الاجتماعية بدراسة تلك الحالات، ومعالجتها، وتوفير ما يلزم الأسرة، إذا ثبت عجزها وعجز معيلها عن الوفاء بالمطالب اللازمة لتوفير الحد الأدنى من العيش الكريم.

وقد نحلم بأن نبلغ تلك المرتبة من النضج والرقي الحضاري، فنتوافق على اعتبار الأمومة وظيفة وطنية، تقوم بها المرأة الأم لصالح المجتمع، ومن ثم على المجتمع أن يؤدي للأم ما يلزم من الرعاية المادية والمعنوية حتى تكون قادرة على القيام بتلك الوظيفة على أكمل وجه.

ولعل الشاعر لم يبعد عن هذا المعنى عندما قال:

الأم مدرسة، إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق

إذ يربط بين إعداد الأم وإعداد الشعب كله. ومسؤولية إعداد الشعب ليست مسؤولية الأم وحدها، بل هي مسؤولية المجتمع كله.

(8)

الحلم الثامن

الرياضة

نتألم كثيراً ونحن نتابع المهرجانات الرياضية المختلفة، على صعيد إقليمي وعالمي، فلا نجد علم بلادنا يرفع، ويندر جدا أن نجد من بين الفائزين بالميداليات المختلفة بعض أبنائنا وبناتنا. وفي الوقت نفسه نتابع كيف ترسل الدول المختلفة العشرات من أبنائها وبناتها، لا سيما صغار السن، فينافسون في الألعاب المختلفة، ويحصدون الجوائز والميداليات.

فهل كثير علينا أن نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تضع في أعلى سلم أولوياتها تلك السياسات الموجهة لاكتشاف الموهوبين في مجالات الرياضة المختلفة، لا سيما من فئة الصغار، ثم وضع البرامج لصقل مواهبهم وتنميتها، حتى بلوغ المستويات المطلوبة للمشاركة في المنافسات الرياضية المختلفة.

وإننا نتابع من حين إلى آخر تمكن بعض الليبيين من إثبات قدراتهم وتميزهم في مجالات رياضية مختلفة، وتمكنهم من إيجاد مواقع لهم في المنافسات المختلفة، ولكن يظل مما يؤسف له أنهم يفعلون ذلك بمبادراتهم الشخصية الذاتية، ويقومون به على نفقاتهم الخاصة المحدودة..

لذا فدعونا نحلم بأن توجد الدولة التي تضع السياسات الملائمة في هذا المجال، من خلال الحرص على إنشاء مجمعات رياضية في كل تجمع سكاني، تتيح لأبناء هذا التجمع ممارسة الرياضة، ومن خلالها يتمكن الخبراء من اكتشاف الموهوبين لتوجيههم بعد ذلك إلى مرحلة الإعداد المتقدم، ثم التركيز على المتميزين منهم لتوجيههم إلى مراحل متقدمة من الإعداد المتخصص، للمشاركة في المنافسات الدولية.

وبالطبع لا يخفى أن هذا سوف يتطلب إن تخصص الدولة من ميزانياتها نسبة مناسبة للصرف على هذا الجهد والإعداد، ثم تضع السياسات لإنشاء المعاهد والأكاديميات الرياضية الملائمة لأداء الغرض.

(9)

الحلم التاسع

الرعاية الصحية

لا يختلف اثنان منا مطلقاً على فكرة أن الرعاية الصحية في بلادنا قد انحدرت إلى مستويات لا مزيد من إمكان الهبوط تحتها.. وفي مقالة سابقة تحدثنا على الحلم بأن توجد لدينا الدولة القادرة على وضع وتنفيذ سياسات لإنشاء المنتجعات والمدن العلاجية، المصممة لتوفير كل ما يلزم المواطن الليبي للعلاج والحصول على ما يلزم من رعاية صحية، داخل بلاده، دون أن يتجشم مشاق وتكاليف السفر إلى الخارج..

ولكني في هذه الورقة أريد أن أطور هذا الحلم إلى مستوى أعلى، وهو أن توجد الدولة التي توفر لكل مواطنيها المستوى اللازم من الرعاية الصحية، وتتكفل بتغطية تكاليف العلاج والدواء، من خلال نظام التأمين الصحي الشامل.

لن نكون بالطبع أول من يفكر في هذا، ونحن نتابع ونعرف كيف توفر الدول المتقدمة هذا النوع من التأمين لمواطنيها، وكما يدفع المواطن طوال سنوات خدمته في الدولة أو في القطاع الخاص نسبة محددة، تستقطع من مرتبه، تودع في صندوق الضمان الاجتماعي، كي يحصل عندما يبلغ سن التقاعد على معاش يسد حاجته بقية عمره، فإن نظام التأمين الصحي يتم بالطريقة نفسها، وهي أن يدفع المواطن أقساط التأمين، مقابل أن يحصل على ما يحتاجه من علاج ودواء..

إننا نتابع ونتألم ما يعانيه مواطنونا في سبيل الحصول على العلاج وتوفير الدواء اللازم، الذي باتت أسعاره تتصاعد بشكل مخيف وغير مبرر. أما حين نتحدث عن دواء الأورام أو الأمراض المزمنة فحدث ولا حرج، فالمواطن يضطر إلى بيع كل ما يملك، إن كان يملك شيئاً، كي يوفر ثمن دواء أو تكلفة رحلة إلى الخارج لتلقي العلاج.

ولعل من أولى حقوق المواطن على الدولة أن يحصل على ما يلزمه من رعاية صحية كاملة، ونحن نحلم بأن توجد الدولة التي توفر له هذه الرعاية داخل بلاده، ولا يحتاج إلى السفر إلى الخارج للبحث عنها.

(10)

الحلم العاشر

النظافة

أينما تجولنا في مدننا وقرانا تصدمنا مشاهد القمامة المتكدسة في الشوارع والطرق، وفي الساحات والأماكن العامة. ولا نجد إجابة عن تساؤلنا الملح: لماذا وصلنا إلى هذه الحال؟ وأين الجهات المسؤولة؟ ولماذا لا تجد حلولاً ومعالجات؟

وأذكر أني منذ عدة سنوات، بعد انتخاب أول مجلس بلدي في مدينة بنغازي، قدمت إليهم اقتراحاً بإيجاد حل جذري لمشكلة النظافة، من خلال إيجاد وسيلة أو صيغة لإنهاء ظاهرة (شركة النظافة) التي أصبحت متخلفة جداً، وعاجزة تماماً عن أداء مهمتها، ناهيك عن كونها أصبحت مظهراً من مظاهر الفساد الإداري، من خلال تكدس آلاف العاملين فيها، دون أي مبرر من حاجة العمل الفعلية لهم.

وتحدثت إلى المجلس عن أن العالم قد تجاوز هذه الصيغة المتخلفة للتعامل مع القمامة، من خلال شركات كبرى متخصصة في جمع القمامة وتدويرها، وأن هذه الشركات مستعدة للتقدم بعروض إلى الدولة الليبية أو إلى البلدية لشراء قمامة المدينة، مقابل التكفل بجمعها وإنشاء مصانع لتدويرها، أو إعدادها للتصدير إلى أماكن يتم فيها التدوير. وبهذا الأسلوب لن نتكفل نحن في ليبيا أي قيمة ندفعها مقابل جمع القمامة، بل سوف نتلقى من تلك الشركات ثمناً لقمامتنا التي نسمح لهم بجمعها.

طبعا هذا الكلام لم يجد آذاناً صاغية لا في بنغازي ولا غيرها من المدن الليبية التي تعاني كلها من مشكلة القمامة.

ومن ثم فهل لنا أن نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تملك الإرادة السياسية اللازمة لإحداث التغيير، فتوفر الظروف الملائمة لاستثمار هذه الإمكانية، وتيسر على الإدارات المحلية

فرص التعاقد مع شركات النظافة العالمية، كي تتولى جمع القمامة والتصرف فيها، بتدويرها وبيعها، سواء داخل ليبيا أو خارجها.

إن بقاءنا حتى هذه اللحظة نعاني من هذا العجز الفاضح عن التعامل مع القمامة باستغلال الفرص والإمكانات المتاحة في العالم هو مؤسف ومؤلم وموجع.. وهو مؤشر آخر على فشل السلطات التي تولت مقاليد الأمور في بلادنا، لا منذ 2011 فقط، بل منذ 1969.

فدعونا نحلم بأن يتغير هذا الوضع، وأن نتمكن من إيجاد سلطات على مستوى المسؤولية، فتقوم بما في الوسع والإمكان لتغيير هذا الواقع البائس.

(11)

الحلم الحادي عشر

الإدارة

نتألم كثيراً ونحن نشاهد ونعيش المأساة التي يواجهها المواطن عند الحاجة إلى مراجعة أي إدارة حكومية، من أجل إنجاز إجراء ما، أو الحصول على إفادة أو شهادة، فنراه يكابد ما لا يطاق من الآلام والأوجاع، ويتكلف ما لا يحتمل من التكاليف والمصاريف، للحصول على خدمة إدارية روتينية، بات من الممكن أن يحصل عليها وهو ماكث في مكانه، من خلال جهاز الحاسوب أو حتى جهاز الهاتف..

منذ عدة سنوات كتبت مقالة بعنوان (الحرب ضد كتيب العائلة)، تحدثت فيها عن الأساليب الغريبة التي أخذت تتبعها الجهات الإدارية المختلفة، لإجهاض فكرة (كتيب العائلة) من أساسها؛ إذ أخذت تطلب من المواطن، للحصول على أي خدمة إدارية، أن يصور كتيب العائلة، كله أو صفحات منه، ثم ابتدعت هذه الإدارات فكرة مطالبة المواطن بالحصول على شهادة سموها (الشهادة الإدارية)، وجعلوا لها رسما مؤلماً هو (5) خمسة دنانير، لاستخراجها من دائرة السجل المدني، وهي في حقيقتها شهادة غبية سخيفة، لأنها لا تعدو كونها نسخة يكتبها موظف بخط يده، ينقل فيها بيانات موجودة في كتيب العائلة، هي الاسم الرباعي لطالب الشهادة..

ثم تطورت إبداعات البيروقراطية الليبية إلى خطوة أخرى تمثلت في إجهاض فكرة (شهادة الرقم الوطني) التي بات ممكنا للمواطن أن يستخرجها من خلال منظومة الرقم الوطني الإلكترونية؛ إذ أخذت الجهات الإدارية تطلب من المواطن أن يحضر شهادة بالرقم الوطني مختومة من مصلحة السجل المدني.. وفضلا عن خلو هذا الطلب من أي معنى أو مبرر، فقد أخذنا نعيش واقعاً مريراً آخر، تمثل في أن هذا الطلب بات يكلف المواطن أشد أنواع المعاناة والتكاليف، فيضطر إلى الذهاب إلى السجل المدني منذ الصباح الباكر، ليصطف في طابور، حتى يتكرم الموظف المختص بختم الشهادات، فيفتح أبوابه للجمهور، ثم يشرع

في وضع ختم السجل المدني على الشهادات، دون أن يفعل أي شيء، للتأكد من صحتها أو عدمها. وبذلك تكلف تلك الشهادة التي لم يستغرق استخراجها من المنظومة الإلكترونية سوى دقيقة أو دقيقتين، ضياع يوم كامل، أو في الأقل عدة ساعات كي يحصل على ختم السجل المدني عليها.

هنا بكل تأكيد من حقنا أن نحلم بأن توجد تلك الدولة التي ترتقي إداراتها إلى مستوى معقول في إنجاز مصالح المواطنين، بأسهل طريقة ممكنة، ونحلم بكل تأكيد بأن نبلغ تلك المرحلة التي تتحول فيها الحكومة وإداراتها المختلفة إلى الحكومة الإلكترونية، التي تنجز فيها الخدمات إلكترونيا، دون أن يتجشم المواطن في سبيل الحصول عليها أي مشقة أو تكاليف.

(12)

الحلم الثاني عشر

مجتمع خال من المتسولين

لا شك أن مشاهدة مواطن يمد يده يتسول الصدقات من الناس مؤلم وموجع، لا سيما إذا تبين أن هذا المواطن يلجأ إلى التسول، لا حيلة للكسب السهل، ولكن لأنه بالفعل لا يجد ما يسد حاجة معيشته، سواء أكان فرداً أم عائلاً لأسرة.

إن هذه الحالة تفرض علينا أن نسأل أنفسنا، لماذا يسمح المجتمع بأن يصل أحد أبنائه إلى هذا الحد من الحاجة، ولابد أن يتبين عند البحث أن هذا المواطن لا يخلو من أن يكون عاجزاً عن العمل لكسب العيش بنفسه، أو أن ما يحصل عليه من عمل ما يمارسه لا يكفي لسد حاجاته وعائلته. وفي كلتا الحالتين فعلى المجتمع واجب حتمي لا تجاوز عنه، هو أن يكفل له ما يكفيه للعيش عيشاً كريماً.

وقد كتبت منذ عدة سنوات إن لدينا في تاريخنا الإسلامي أمثلة رائعة على شعور الحاكم بالتزامه برعاية شؤون رعيته، فيفعل ما ينبغي لسد حاجتهم، لا سيما إذا كانوا غير قادرين على الوفاء بها بأنفسهم، لعجز أو مرض أو شيخوخة.. ولنا في المأثور عن سيرة الخليفة عمر بن الخطاب، والخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز أمثلة رائعة مدهشة، فقد بلغ الأمر في عهد عمر بن عبد العزيز، أن يعود عماله المكلفون بتوزيع الأعطيات والمنح للمحتاجين في أنحاء دولته، ليقولوا له إنهم لم يجدوا محتاجاً يعطونه، فيأمرهم بأن ينثروا الحب على قمم الجبال، كي تجد الطيور ما تأكل.

واقتباساً من هذا المأثور الرائع وضعت اقتراحاً تقدمت به لعدة جهات رسمية، بإنشاء جهاز خاص، سميته (جهاز الشرطة الاجتماعية)، وإذا شئنا الابتعاد عن مفردة (الشرطة) فلعلنا نسميه (جهاز التكافل الاجتماعي)، تكون مهمته متابعة الأحوال في المدينة أو المنطقة المكلف بها، وحين يجد امرءاً يتسول الناس، سواء في مفترقات الطرق، أو على أبواب المساجد والمصارف مثلاً، يأخذونه إلى قسم مختص بالدراسة الاجتماعية، فيدرس

المختصون حالته، ليتبينوا إن كان فعلاً محتاجاً، لأي سبب من الأسباب، فيحال إلى صندوق التكافل، ليفرض له معاشاً يكفي لسد حاجته وأسرته إن كان يعيل أسرة.

وفي السياق نفسه تحدثت عن فكرة متابعة ظاهرة وجود الأطفال في سن الدراسة خارج مقاعد الدراسة، إما يتسولون بشكل مباشر أو غير مباشر، أو يضطرون لممارسة أعمال شاقة من أجل الكسب. وجعلت متابعة أحوال هؤلاء الأطفال من اختصاص جهاز التكافل الاجتماعي، فينظر الجهاز حالة كل طفل، ليعرف الأسباب وراء وجوده خارج الفصل الدراسي، ويدرس حالته وحالة أسرته الاجتماعية، وإذا تبين أن الأسرة تدفع بأطفالها إلى التسول أو إلى سوق العمل بسبب الحاجة، فيكون على المجتمع أن يقوم بواجبه لكفالة هذه الأسرة، بما يتيح للطفل أن يواظب في مدرسته، ولا يضطر للخروج منها.

فهل لنا أن نحلم ببلوغ ذلك المجتمع الذي لا نعود نرى فيه متسولاً أو طفلاً في سن الدراسة خارج الفصل الدراسي؟

(13)

الحلم الثالث عشر

المضمون اجتماعياً يأتيه معاشه في بيته

عندما شرعت منذ عدة سنوات في متابعة إجراءات التقاعد، لإنشاء ملف لي في صندوق الضمان، حتى تقرير الراتب الضماني الذي أستحقه، عشت بنفسي، وبمرارة وألم، تلك المعاناة التي يعانيها المتقاعدون لإتمام تلك الإجراءات.. وكنت أتابع تلك الإجراءات في عمارة الضمان القريبة من الضريح، قبل أن يطور صندوق الضمان مقراته كما نشاهدها على النحو الحالي، وكانت مراجعة الإجراءات في تلك العمارة عبارة عن عملية مأساة إنسانية بكل معنى الكلمة، وقد كنت أتألم خاصة وأنا أشاهد الشيوخ والعجائز الذين يواجهون تلك المعاناة، فيضطرون إلى الصعود إلى طوابق عليا، وكثيراً ما يضطرون إلى فعل ذلك على الأقدام، لعدم وجود مصعد، أو لتعطل المصعد الصغير الموجود.

أما عن الإجراءات البيروقراطية، التي يطلب من المتقاعد أن يتمها، فحدث ولا حرج.. فعلى المتقاعد أن يستوفي أو يجهز ما لا يقل عن 14 شهادة أو إفادة، من جهة العمل السابقة، إلى السجل المدني..إلخ.. وكثيراً ما يحدث أن يواجه المتقاعد وهو يراجع مكاتب الضمان المختلفة، بأن هناك دائماً شهادات أخرى ناقصة أو غير مستوفاة ..إلخ، فيضطر إلى الذهاب ثم العودة مرة ومرات..

وقد جعلتني هذه الذكرى أسمح لنفسي بأن نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تضع في صميم سياساتها في مجال التضامن والتكافل الاجتماعي ما يلزم لجعل انتقال المواطن إلى حالة المتقاعد أمراً سهلاً نظامياً، تقوم به أجهزة الدولة بذاتها، دون إلزام المتقاعد بإجراءات بيروقراطية متخلفة ولا لزوم لها.

ولعلنا نحلم بأن نبلغ تلك الحالة التي لا يعود فيها المتقاعد بحاجة لأن يتحرك من بيته، لا سيما إذا كان قد بلغ الشيخوخة أو كانت حالته الصحية لا تسمح له بالحركة، كي ينهي

إجراءات التقاعد.. بل تنهي له الإدارة المسؤولة إجراءاته، حتى إشعاره بالراتب الذي حدد له، واستلامه إشعاراً من المصرف الذي به حسابه الجاري بتمام إيداع المرتب..

ومن ثم فنحلم ببلوغ ذلك المستوى من احترام آدمية الإنسان وحقوقه الأساسية كمواطن، قضى حياته وهو يعمل وينتج، ومن حقه حين يبلغ سن التقاعد، أن يستريح ويخصص له المجتمع ما يكفيه ويكفي من يعولهم، للعيش عيشاً كريما. وبذلك نحقق المجتمع الذي لا يحتاج فيه المتقاعد لأن يذهب للبحث عن معاش الضمان، ولكن يبقى معززاً مكرماً ويأتيه معاشه في بيته.

(14)

الحلم الرابع عشر

التعليم وفرص العمل

لا شك أننا نأسف ونتألم كثيراً عند مشاهدة شبابنا وشاباتنا يبقون، بعد المرور بكل مراحل التعليم، والحصول على شهادات الليسانس والبكالوريوس، أعداداً في صفوف العاطلين عن العمل، الذين لا يجدون فرصة عمل يفترض أن تعليمهم الذي حصلوا عليه في الجامعات والمعاهد يؤهلهم للحصول عليها.

ولا نحتاج إلى كثير من البحث أو التأمل كي نتفق على أن السبب في هذه الحالة المزرية المؤلمة هو تلك الفجوة الواسعة بين نظام التعليم وبين حاجة سوق العمل في المجتمع، فالنظام السائد عندنا، بسبب الالتزام المقدس بتوفير مقاعد في مؤسسات التعليم العالي لكل من يجتاز امتحان الشهادة الثانوية، ما زال يواصل قبول أعداد من الطلاب، في المجالات التي يعرف الجميع أن ليس لها أي فرص في سوق العمل، مثل الدراسات المسماة إنسانية: الآداب بمختلف تخصصاتها. ويتزامن مع هذا الفارق الكبير بين مخرجات التعليم العالي، ومخرجات التعليم المتوسط والمهني، فنجد كليات الطب والهندسة تدفع إلى سوق العمل أعداداً تفوق بمراحل حاجة السوق وإمكانات التشغيل والتوظيف المتاحة، بينما تظل سوق العمل بحاجة إلى المزيد والمزيد من العاملين المهنيين المهرة في مختلف المجالات.

ولذا فمن حقنا أن نحلم بأن توجد الدولة القادرة على وضع سياسات جريئة لإحداث نقلات مهمة وجوهرية في هذا المجال، يأتي في مقدمتها في تقديري إعادة النظر في هيكلية المؤسسات التعليمية، لنتجه بشكل مقصود وحازم إلى تقليص مؤسسات التعليم العالي ذات الاختصاص النظري، في مقابل زيادة مؤسسات التعليم المهني، المصمم وفق دراسات علمية لمتطلبات سوق العمل المحلية، لسد حاجة هذه السوق من عاملين مهنيين

متخصصين، ما يؤدي بذاته إلى توفير المزيد من فرص العمل للمتخرجين في هذه المؤسسات.

ولعلنا نحلم أيضاً بأن تحدث نقلة جوهرية أيضاً في نظرتنا الوطنية إلى معايير التوجه والانتساب إلى معاهد ومؤسسات التعليم المهني، فيقبل في هذه المؤسسات الحاصلون على معدلات عالية في امتحانات الثانوية أو الإعدادية، وبالمقابل يُقَرّر للحاصلين على شهادات مهنية مكافآت ومعاملات مالية تفوق ما يحصل عليه خريجو الجامعات الذين لا تمس حاجة سوق العمل إليهم.

وبالطبع سوف يتطلب ذلك تنفيذ برامج توعية وتثقيف واسعة، تتجه لإقناع الناس بأهمية وفائدة الحصول على شهادة مهنية، وتقنعهم بتغيير نظرتهم إلى خريج المعهد المهني على أنه يأتي في مرتبة أدنى من خريج الجامعة أو المعهد العالي.

(15)

الحلم الخامس عشر

الاستثمار والاقتصاد الحر

لنعترف بأننا نواجه أزمة حادة في مختلف قطاعات الحياة العامة جراء نظرتنا العتيقة المتخلفة لموضوع الاستثمار، ومسألة إتاحة مجالات الاستثمار مفتوحة أمام رأس المال الوطني والأجنبي.

لقد عانينا كثيراً عبر عقود من الزمن من هذه النظرة التي سادت إبان حكم معمر القذافي، الذي شن، تحت شعارات الاشتراكية وما إليها، حرباً شرسة ضد رأس المال الوطني الذي كان، على الرغم من ضعف إمكاناته ونقص خبراته، يقوم بدور لا بأس به في الاقتصاد الوطني. أما رأس المال الأجنبي فكان في نظره يقع تحت بند السيادة الوطنية، ويعده تدخلا في الشأن الداخلي الوطني.

وفي ظل طغيان وسيادة مفهوم الدولة الريعية، على مسيرة الاقتصاد الوطني، أغلقت كل أبواب المبادرة الحرة أمام أي رأس مال قد يتوفر داخلياً وخارجياً، وتحول الشعب الليبي كله تقريبا إلى عالة على خزينة الدولة، وأغلقت فرص وآفاق الاستثمار أمام المستثمرين عامة، سواء أكانوا ليبيين أم أجانب.

ولا أظن أننا بحاجة إلى كثير من الكلام لنقتنع بأننا خسرنا كثيراً جداً جراء هذه النظرة القاصرة، ومن ثم فلنا بكل تأكيد أن نحلم بأن توجد الدولة التي تضع في أولويات سياساتها تحرير الاقتصاد، والتوجه الحثيث نحو تبني منهاج الاقتصاد المنتج الحر، الذي تتاح فيه الفرصة أمام الاستثمار الوطني والأجنبي، للتنافس على مشروعات تنمية وعمران، تشرف الدولة على تنظيمها وعرضها، ثم المراقبة على تنفيذها واستغلالها، لضمان وصول منافعها للمواطن الليبي أينما كان.

ولا شك أنه سيكون من الغباء المطلق ألا نسارع للاستفادة من الصيغ الحديثة المتطورة التي أبدعها العالم للاستثمار، وفق الأنماط المختلفة للعقود القائمة على مبادئ (التنفيذ،

التشغيل، ثم التحويل)، وهي عقود تقوم فيها شركات استثمارية بتنفيذ مشروع ما، في سياق عقد بينها وبين الدولة الليبية، يمنحها حق استغلال هذا المشروع والاستفادة من بعض ثماره، لمدة معينة (20–25 سنة مثلاً)، تؤول بعدها ملكية المشروع للدولة الليبية، دون أن تخسر الدولة فيه ديناراً واحداً، بل ستكسب من ورائه ما لا يعد ولا يقدر من الفوائد، مثل الرسوم والضرائب المحصلة، ومثل توفير فرص العمل لأبناء الوطن وبناته الذين تعجز الدولة حالياً على توفير فرص عمل لهم، انتهاء بتدريب وتأهيل أعداد من الفنيين الذين سوف يعتمد عليهم في تشغيل وإدارة مشروعات مماثلة.

(16)

الحلم السادس عشر

التجمع السكني المتكامل

بالطبع الوضع الذي عليه تجمعاتنا السكنية في المدن والقرى لا يرضي أحداً.. فما زالت تجمعاتنا السكنية عبارة عن عدد من المباني المستخدمة، منازل ومتاجر ومحلات لتقديم خدمات مختلفة، وإدارات حكومية...إلخ، وما زلنا نرى حتى في بعض المدن التي وضع في تخطيطها العمراني مساحات تخصص للمنافع العامة، مثل الحدائق والمتنزهات والملاعب الرياضية، كيف تهمل هذه المساحات، ويتم التعدي عليها بتجريفها والبناء عليها.

وبالطبع أحسب أن أحداً لا يختلف معي حول أهمية مثل تلك المساحات المخصصة للمنافع العامة، من جهة أنها ضرورية لتوفير بيئة صحية للمواطن، تسهم في إدامة صحته البدنية والعقلية والروحية وتنميتها.

وهنا ألمس لب الفكرة التي أريد الحديث فيها وهي أن التجمع السكني اللائق بحياة الإنسان كامل الإنسانية والمواطنة والحقوق، يجب أن يكون متكاملاً، بحيث يكون مصمماً وملائماً لأداء كل ما يحتاجه العيش الكريم من وظائف.. وهذه الوظائف لا نختلف على أنها تتجاوز، ولا تقتصر فقط على الوظائف المادية، أي توفير السكن والطرق ومرافق توفير الغذاء والرعاية الصحية، بل تمتد لتشمل الوظائف المعنوية والروحية، وهي توفير المرافق المتعلقة بالثقافة والفنون والرياضة.

وهكذا فدعونا نحلم بأن توجد لدينا الدولة المؤهلة للنظر إلى حاجات الحياة الكريمة في بلادنا نظرة تكاملية شاملة، فتشرع في وضع الخطط اللازمة لكي يعاد تصميم التخطيط العمراني للتجمعات السكنية، بحيث لا يخلو تجمع سكاني، كي يستجيب لمفهوم المجمع السكني المتكامل، من مركب ثقافي، يحتوي مكتبة عامة، ومسرحا ودار عرض، ومعرضاً للفنون التشكيلية ومتحفاً للآثار.

وبالطبع لن يكتمل أي تجمع سكني بدون وجود مجمع رياضي يتاح فيه للمواطنين أن يمارسوا الرياضة، بعد أن يتوفر لهم نمط العيش الكريم الذي لا تعود فيه مسِألة توفير متطلبات العيش المادية: الغذاء والدواء، هي كل همهم، بل تصبح هذه المتطلبات متوفرة بالضرورة وفي متناول كل مواطن مهما كان موقعه في السلم الاجتماعي، ومهما كان دخله ومعاشه.. وبذلك يعود لديه ذلك الفراغ الذي يسمح له بأن يفكر في إشباع حاجاته الروحية، من خلال أنماط الفنون المختلفة، فيجد المسرح ودار العرض، يشاهد فيهما العروض المسرحية والسنمائية والموسيقية، ويجد معرض الفنون التشكيلية، يشاهد فيه إبداعات الفنانين في التصوير والنحت والنقش ..إلخ

ودعونا نحلم بأن نرى في بلادنا الدولة التي تعيد بناء مناهج التعليم منذ مراحله الأولى، لتجعل التربية الفنية جزءاً أساسياً من مناهج التربية، كي يبنى أطفالنا منذ نعومة أظفارهم بأذهان متفتحة، ربيت على الإحساس بالجمال وتذوقه، ثم ممارسته والإبداع فيه.

(17)

الحلم السابع عشر

المجمع الإداري

تكملة للحلم الذي تحدثنا فيه عن الإدارة وضـرورة فعل ما بالوسـع للتعجيل بتحديثها وتخليصـها من العقلية والأسـاليب البيروقراطية المتخلفة، فإني أقترح في هذا الحلم فكرة إيجاد مجمع إداري حديث في كل تجمع سكني، يؤسس على استخدام أساليب الميكنة والتقنية الحديثة، يكون مربوطاً بشـبكة إلكترونية مع إدارات الدولة التي تقدم الخدمات الأساسـية للمواطنين، مثل بطاقات الهوية الشـخصـية وجواز السـفر ورخصـة القيادة والإفادات المختلفة الأخرى، ويعمل فيه كوادر من الموظفين المؤهلين تأهيلاً عالياً للتعامل مع وسائل الاتصالات الإلكترونية، والمدربين على أعلى مستوى من الرقي في التعامل مع المواطنين.

ودعونا نحلم بأن يوجد في كل تجمع سكني مثل هذا المجمع الإداري، الذي يقصده المواطن فينجز ما يحتاج إليه من إجراءات إدارية، بسرعة ودقة وسهولة متناهية، دون أن يطلب منه ملء ورقة يكتب فيها ما يريد الحصـول عليه، وهي ورقة غبية لا معنى لها، ومصـيرها دائماً أن ترمى في سـلة المهملات، بعد أن يكون المواطن قد تكبد في سبيل إعدادها ما نتخيله من المشقة والتكلفة التي لا لزوم لها مطلقاً.

واسـتباقاً لأي تعليق قد يقول إننا بعيدون جداً من أفق هذه الأحلام التي تحلم بها، أقول إن ما أقدمه على أنه مجرد أحلام، هو الآن واقع ملموس ومعاش في كثير من الدول، لا تلك المتقدمة المتحضـرة، ولكن حتى من الدول التي نعدها مثلنا متخلفة ومتأخرة عن ركب الحضارة..

ودعونا نكن واثقين من قدرتنا على اللحاق بركب الحضـارة وعصـر التقنية إذا ما توفرت لدينا دولة لها إرادة سـياسـية وقدرة فعلية على تحويل أي أحلام أو خطط نظرية إلى أفعال وواقع ملموس..

(18)

الحلم الثامن عشر

الفنون والثقافة

عندما نبلغ مستوى إشباع وكفاية حاجات الإنسان الأساسية، اللازمة للحد الأدنى من المعيشة الكريمة، هي الحاجات المادية: الطعام والشراب والسكن والكساء، ثم الدواء والبنية التحتية المطلوبة للتجمعات السكانية، يصبح من حقنا أن نحلم بأن توجد الدولة التي تسعى لتحقيق ما هو فوق ذلك، أي ما فوق الحاجات المادية اللازمة للحياة العضوية.. لنبلغ حد السعي لتوفير وإشباع حاجات الإنسان الروحية، للتمتع بمختلف مظاهر الجمال في الحياة والكون، وهو ما تحققه الفنون الجميلة: الرسم والنحت والموسيقى والغناء والرقص الفني، إلى جانب فنون المسرح والسينما.

ونحن عندما نحلم ببلوغ ذلك المستوى، لا نتجاوز حدود الحلم المعقول والممكن، فقد كنا بلغنا ذلك المستوى في عهود سابقة من حياة ليبيا، التي كانت دولة.. ولعلنا نذكر بأن المسرح وجد في ليبيا منذ ما قبل نشأة الدولة الليبية، وأن عدداً من المبدعين في مجالات الرسم والموسيقى والفنون التشكيلية قد ظهروا وبرزوا في ساحة الحياة الفنية والثقافية، وأغنوا هذه الحياة بما لا يزال باقياً شاهداً حتى يومنا هذا.

ولكننا، ونحن نتطلع إلى ذلك المستقبل الذي نرجو أن يكون قريباً، يحق لنا أن نحلم بأن توجد الدولة التي ترتقي إلى مستوى هذا التطلع، فتضع السياسات والبرامج الكفيلة بإيجاد البنية التحتية اللازمة لمثل هذه الفعاليات الثقافية، من خلال إنشاء المسارح ودور العرض، وإنشاء المركبات الثقافية التي تحتضن معارض الفنون التشكيلية المختلفة، وإلى جانب ذلك تأسيس معاهد وأكاديميات الفنون، المتخصصة في إيجاد أجيال من العاملين في هذه المجالات، يحصلون على أرقى ما يوجد في العالم اليوم من إعداد علمي وعملي.

وبالطبع يحق لنا أيضاً أن نتطلع إلى أن نعود من جديد إلى جعل حصص الفنون والتربية الفنية حصصاً أساسية في كل مراحل التعليم، منذ ما قبل التعليم الابتدائي، حتى نضمن تخريج أجيال من المواطنين ذوي ذائقة فنية راقية ومدربة على تذوق الفنون وإبداعها.

ويرافق هذا الحلم بالطبع أن نحلم بأن توجد هذه البنى التحتية الثقافية والفنية في كل أنحاء الوطن، فلا يخلو منها تجمع سكني مهما كان نائياً أو صغيراً. ولعلنا لم ننس بعد السينما المتنقلة والمكتبة المتنقلة التي كانت تذهب إلى النجوع والقرى وتعرض على سكانها العروض الفنية المختلفة، وتوفر لهم الزاد الثقافي المناسب من خلال الكتب والصحف والمجلات.

(19)

الحلم التاسع عشر

التعليم وسوق العمل

لعلنا لا نحتاج إلى كثير جهد للتدليل على أننا نواجه وضعاً بالغ الصعوبة، في التوفيق بين مخرجات سياساتنا التعليمية وسوق العمل.. فمنذ سنوات ونحن نعيش تلك الحالة المؤسفة التي نجد فيها مؤسساتنا التعليمية العليا (الجامعات والمعاهد العليا) تضخ إلى الحياة أعداداً هائلة من حاملي الشهادات العليا، سواء في مجالات العلوم الإنسانية (الآداب وما في حكمها) أو في المجالات العلمية (الطب والهندسة وما في حكمهما)، ولكن حاملي هذه الشهادات يصطدمون بواقع مؤلم ومؤسف؛ إذ لا يجدون لهم أعمالاً تناسب ما تعلموه في الجامعات، وذلك في معظم الحالات لأن أعدادهم تتجاوز بكل المقاييس الحاجة الفعلية لسوق العمل. وهكذا نجدهم ينضمون إلى صفوف العاطلين عن العمل، أي إلى فئة القوة البشرية المعطلة والمهدرة.

ولذا فمن حقنا أن نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تعيد النظر في سياساتها التعليمية، بدءاً من إعادة النظر في تحديد معايير القبول في الجامعات والمعاهد العليا، بحيث لا يفتح باب القبول على عواهنه، اعتماداً فقط على مقياس النجاح في الثانوية العامة، الذي نعرف جميعنا أنه في غالب الأحيان لا يدل على أي قدرات فعلية لدى الطالب، ولعل الطالب يكون قد اكتسبه بوسائل وطرق غير أخلاقية، كالغش أو الرشوة مثلا. ولقد كان يؤلمني أن نستعرض أعداد الطلاب في جامعاتنا، فنجدهم يعدون بالآلاف، ونتساءل أولا إن كانت الجامعات لديها فعلاً من البنية اللازمة لاستيعابهم وتقديم خدمة تعليمية جيدة لهم، ثم نتساءل عن الآفاق المتاحة أمام الناجحين من هؤلاء كي يجدوا فرصة عمل، تناسب ما تعلموه، وربما تتيح لهم الفرص التي يبحثون عنها لبناء مستقبلهم وحياتهم.

ولقد تحدثنا وتحدث كثيرون عن أن الأولى بنا أن نعيد تصميم خارطتنا التعليمية ونقلبها رأساً على عقب، بأن نعطي الأولوية المطلقة لمؤسسات التعليم المهني والمتوسط،

بناء على الدراسات الميدانية والإحصاءات التي تحدد لنا بالدقة اللازمة ما الأعمال والمهن التي نحتاجها في سوق العمل بالفعل، وكم الأعداد التي تحتاجها هذه السوق من المهنيين المؤهلين تأهيلاً متوسطاً وعالياً لممارسة هذه الأعمال.

ولقد ظللنا نعاني من ترسبات في ثقافتنا العامة تضع العمل المهني في أسفل درجات السلم الاجتماعي، من حيث الاعتبار والوجاهة الاجتماعية، وتضع معيار القبول في المدارس الفنية والمعاهد الفنية المتوسطة والعليا في أدنى سلم معايير القبول، فتؤدي بالضرورة إلى تحول التعليم المهني المتوسط والعالي إلى أسفل درجات السلم، فلا يتجه إليه إلا الحاصلون على أدنى متوسطات النجاح، الذين لا تؤهلهم معدلات نجاحهم للالتحاق بأي جامعة أو معهد عال..

وإني أحلم ببلوغنا تلك الدولة التي تعيد النظر في هذه الثقافة، وتعيد تصميم سياساتها التعليمية بما يحفز الطلاب للبحث عن التعليم المهني، الذي يؤهلهم لممارسة مهنة أو حرفة، مطلوبة في سوق العمل، ويكفل لهم بذلك الحصول على فرصة العمل التي تدر عليهم دخلاً معقولاً، يمكنهم بالفعل من الشروع في بناء حياتهم ومستقبلهم.

(20)

الحلم العشرون

بيئة الإبداع والتفوق

في الحلم السابق تحدثنا عن حلمنا بوجود الدولة القادرة على إعادة النظر في سياسات التعليم وبناه الأساسية.. وفي هذا الحلم نتقدم خطوة أو درجة أخرى في سلم الأحلام، فنتطلع إلى وصولنا، ولو في مراحل لاحقة، إلى الدرجة التي تصبح فيها بلادنا بيئة متطورة، بمقاييس العصر، فتكون فيها مساحات أساسية لتوجيه رعاية خاصة جداً، لأبنائها من الموهوبين وذوي القدرات الذهنية الفائقة، كي يرعوا مواهبهم وينموها، ثم يشقوا طرقهم في مسالك الإبداع والاختراع.

كثير من المؤشرات تثبت أن بلادنا غنية جداً بأمثال هؤلاء الموهوبين المتفوقين، ولكننا نشاهد بألم شديد كيف أنهم لا يجدون من يقدر هذه المواهب ويرعاها، ويوفر لها الحد الأدنى المطلوب لتنميتها، وتجسيد ما تبدعه من أفكار، وتتوصل إليه من اختراعات علمية، ونجد عدداً منهم يضطرون للبحث عما يريدونه خارج الوطن، فيذهبون أو يتواصلون مع مراكز البحث والشركات الصناعية في مختلف أنحاء العالم، باحثين عمن يقدر أفكارهم وابتكاراتهم، فيتبناها ويتيح لهم الفرص والمتطلبات المادية لاختبارها وإجراء التجارب عليها، حتى تثبت جدارتها فيتم تبنيها، وطرحها في سوق الصناعة والتجارة.

إذن فدعونا نحلم بأن توجد لدينا تلك الدولة التي تضع في صميم سياساتها، إيلاء أهمية قصوى لرعاية الموهوبين والمتفوقين والأذكياء منذ مراحل الطفولة المبكرة، فنكتشف تلك المواهب والقدرات في مرحلة مبكرة جداً، ثم نطبق مختلف برامج التنمية والتأهيل والتطوير، لإتاحة الفرصة والمجال لتلك المواهب حتى تجد التربة المناسبة والمناخ المناسب لتنمو وتزدهر، ثم تؤتي الثمار المرجوة منها.

وهذا يقودنا بالضرورة إلى أهمية إعادة النظر في تصميم وبناء مؤسساتنا التعليمية، فنبدأ بوضع المعامل والمختبرات العلمية في قلب المؤسسة التعليمية (المدرسة، المعهد، الكلية.. إلخ)، ثم ننتهج السبل العلمية الملائمة لتصميم المناهج التربوية والتعليمية، كي تكون لدينا الوسائل لاكتشاف المواهب والقدرات الفائقة في وقت مبكر، تمهيداً لتطبيق البرامج المخصصة لرعايتها وتوفير ما يلزمها من معدات ومختبرات وبيئة مناسبة للنمو والإبداع.

ولعلنا لا نبالغ إذا تطلعنا إلى حد تضمين قضية الإبداع ورعاية الموهوبين في صلب دستور البلاد، فينص الدستور على تحديد نسبة معينة من دخل البلاد القومي لهذا المجال، فتصبح الميزانية التي

سوف تخصص لرعاية الإبداع والمواهب والمهارات الفكرة، جزءاً أصيلاً من الميزانية العامة للدولة، وتعد من صلب سياسة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية.

ولعل أحدنا يشعر بكثير من الأسف حين نطلع على مقارنات تجرى بين ما وصلت إليه إسرائيل في مثل هذه المجالات، وبين ما نعيشه نحن في بلادنا العربية وبعض بلاد العالم الثالث من تخلف مؤلم ومؤسف.. مثل مقارنة معدل نشر الكتب، ومعدلات القراءة، ومعدلات الاختراعات العلمية والإبداعات الفكرية والثقافية والفنية..

(21)

الحلم الحادي والعشرون

الآثار والسياحة الداخلية

نتحدث دائما عن تلك الثروة الهائلة التي نملكها في بلادنا من مقومات الجذب السياحي: الآثار المتبقية من مختلف الحضارات التي مرت على أرضنا، المقومات السياحية الطبيعية، من شواطئ جميلة ونظيفة وممتدة، إلى جبال غنية بالثروات الطبيعية والمحميات المختلفة، إلى الصحراء وما تحفل به جبال وتكوينات صخرية ونقوش آثارية وبحيرات وعيون مائية..

ولكننا نعيش في الوقت نفسه كيف أننا لا نقدر قيمة هذه الثروة التي نملكها، وكان يمكن لو وجدت لدينا الدولة التي تقدر هذه القيمة أن تفعل الممكن لاستثمارها في السياحة، فتحقق لنا نسبة مهمة من واردات الدخل القومي.

ولعل الأدهى والأمر أننا نعيش ونشاهد كيف أن مفردات هذه الثروة تضيع من بين أيدينا، بفعل الإهمال وانعدام سلطة الدولة والقانون، فنجد المواقع الغنية بكنوز لا تقدر بثمن، من مخلفات الحضارات التي تعاقبت على ليبيا: الإغريقية والرومانية والبيزنطية والإسلامية، تبقى بدون أي حماية أو رعاية، فتصبح نهباً للتخريب وللنهب والسرقة..

فلعلنا نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تديرها حكومة بها من يدرك القيمة الحقيقية الهائلة لهذه المقومات السياحية، من حيث إمكان تطويرها وتنميتها لتصبح إضافة نوعية مميزة إلى الاقتصاد الوطني.

كثير من الدراسات تؤكد أن لدينا فرصاً ثمينة جداً لاستثمار مواردنا السياحية استثماراً اقتصادياً ذا أبعاد مادية ومعنوية وسياسية، عبر وضع الخطط اللازمة للحفاظ على المواقع الأثرية السياحية أولاً، لحمايتها من النهب والتخريب، وثانياً لإنجاز البنية التحتية اللازمة لاستثمارها سياحياً، سواء في السياحة الداخلية أو الخارجية، بكل ما يعنيه هذا التعبير من توفير مختلف الخدمات في المواقع المستهدفة للتنمية السياحية، من مرافق صحية، ومرافق

إيواء، ومطاعم وأسواق .. بعد توفير سبل الوصول إليها، من طرق برية ومطارات وموانئ بحرية.

ولن نمل من تأكيد ثراء ما نملكه من مقومات سياحية، من حيث قيمتها الثقافية والتاريخية، ومن حيث تنوعها بين مختلف أشكال الجذب السياحي: السياحة التاريخية، السياحة الشاطئية، سياحة الصحراء.. إلخ

الفصل الثالث

حول الحزبية والديمقراطية

(1)

الحزبية: ليست خيانة .. بل هي الحل؟

على مدى أربعة عقود من الزمن ظلت آلة القذافي الدعائية تدق على عقول الليبيين بترديد مقولات صُـمِّمت على نحو مقصـود ومُبَرمج لتغرس في نفوسـهم جملة من القناعات والأفكار، كان أهمها وأخطرها على الإطلاق تلك المقولات التي تتعلق بتصوير الانتماء إلى الأحزاب السياسية على أنه عمل مضاد لمعنى الوحدة الوطنية، وأنه قرين التعصب والتجزئة، التي تؤدي على نحو لازم، كما ظل القذافي يدَّعي ويروج، إلى تفتيت وحدة الشعب وسلطته، التي يقول إنها "لا تتجزأ".

وينبغي أن نكون موضـــوعيين في حكمنا على مدى نجاح ذلك المخطط الدعائي الفكري الذي جند له القذافي، ووظف من أجله ما توفر تحت يديه من قدرات وإمكانات بشرية ومادية، فنعترف بأنه نجح إلى حد كبير في غرس تلك القناعات المضـــادة لفكرة الحزبية والتحزب في نفوس أبناء الأجيال التي ولدت وعاشـــت وترعرعت في ظل حكمه، حتى أننا نشـــاهد الآن بكل وضـــوح كيف أن مجرد التلفظ بكلمة (حزب) أو (تحزب) يحدث لدى المتلقي، مســـتمعاً أو قارئاً، ردة فعل تلقائية، من النفور والتحفز والرفض، نتيجة ما يحضـــر إلى ذهن المتلقي وروحه على الفور من معاني الخيانة، التي ارتبطت بمقولة (من تحزب خان)، وإيحاءات السلوك السيئ المرفوض، التي ارتبطت بمقولة (الحزبية إجهاض للديمقراطية). وحيث إن المواطن الذي يريد أن يكون مواطناً صـالحاً سـوف يكون حريصـاً على نفي صفة الخيانة الوطنية عن نفسه، وسوف يتجه إلى رفض أي سلوك معاد للديمقراطية، فإنه سوف يجد في نفسه ذلك النفور العاطفي التلقائي من فكرة الحزب والحزبية.

وإني على قناعة قوية راسـخة بأن علينا أن نضـع من الخطط، ونبذل من الجهود، ما بوسـعنا وضـعه وبذله، كي نخوض حرباً فكرية إيديولوجية، تهدف أساسـاً إلى مكافحة مخلفات حملة القذافي الإيديولوجية، فنسعى إلى مسح تلك الأفكار المغلوطة التي زرعها القذافي، وظل يرعاها وينميها على مدى سنوات حكمه الشمولي الاستبدادي، بهدف مقصود واحد هو حمل المواطنين على القبول بهيمنة الرأي الواحد، والنفور من أي فكر أو توجه لامتلاك رأي مخالف أو مختلف، ناهيك عن المخاطرة بالتفكير في التجمع مع آخرين حول رأي أو فكر، جعله القذافي منذ السـنة الأولى لاسـتيلائه على السلطة يقع في دائرة الأفعال المجرمة قانوناً، والتي يعاقب مرتكبها بالسجن وربما الإعدام.

ومن هنا فإني أحث على أن نباشر حربنا الفكرية السياسية على هذا الصعيد بالدعوة والترويج لجملة من المقولات المضـادة، أقترح على رأسـها مقولة **(الحزبية ليسـت خيانة، بل هي الحل)**، ثم

ندعم هذه المقولات بما يلزم من الشرح والتفصيل، كي نحفز المواطنين لإعادة النظر والتأمل في هذه المسألة، بأمل الوصول إلى ما يمكن الوصول إليه من ترسخ القناعات الجديدة، التي أرى أنها ستكون لازمة وحيوية في اتجاه مسعانا لتأسيس بديل لحكم استبداد الرأي الواحد، يقوم على أسس متينة من الوعي العميق بأن اختلاف الناس في الرأي هو أمر فطري طبيعي، وجد مع بني آدم منذ أن خلقهم الله مختلفين غير متساوين فيما أودع في عقولهم ونفوسهم من قدرات ومدارك وأحاسيس، وأن من غير الممكن، بل من أفدح الخطأ، محاولة طمس هذه الحقيقة أو تجاهلها أو مقاومتها، فهذه المحاولة هي أقصر الطرق لدفع أصحاب الآراء المختلفة في المجتمع للعمل سراً، وبعيداً عن رقابة القوانين والمجتمع، وذلك يقود بالضرورة إلى التنازع والتصارع العنيف، ويؤدي بالنتيجة إلى تهديد السلم الاجتماعي واستقرار الحياة السياسية.

إن التسليم بحق الناس في الاختلاف في الآراء والأفكار، وحقهم الطبيعي في امتلاك حرية التعبير عن تلك الآراء والأفكار، ثم حقهم في التلاقي للعمل سوياً بطريقة سلمية، لإقناع الآخرين بآرائهم هو الأساس الضروري لقيام مجتمع يتعايش فيه المختلفون في الرأي مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، شركاء على قدم المساواة في بناء المجتمع واتخاذ ما يتعلق بذلك من قرارات.

ومن هذا المنظور فإننا ندعو إلى أن يتبنى الليبيون منذ الآن مقولة إن "**الحزبية هي الحل**"، ونحثهم على ألا يترد أحدهم في التحزب للرأي الذي يراه، وفي ممارسة حقه في المشاركة في بناء الوطن، حملاً للأمانة الوطنية التي يلقيها على كاهله كونه مواطناً مسؤولاً عن المشاركة في القرار، وعليه عبء المشاركة مع سائر إخوانه المواطنين في تحمل هذه المسؤولية.

(2)

الحملة ضد الأحزاب السياسية هل هي عودة إلى ثقافة (من تحزب خان)؟

كثرت في الآونة الأخيرة الانتقادات والاتهامات الموجهة ضد الأحزاب السياسية، وقد أخذت تزداد قوة وحدة، حتى باتت تقترب إلى حد كبير من تلك الحملة التي شنها الطاغية القذافي في بداية حكمه، تمهيداً لإحكام قبضته المتسلطة على مقاليد الأمور،

حتى لا يعود ثمة صوت يرتفع إلا الصوت المؤيد له ولأفكاره وسياساته، وانتهت تلك الحملة إلى تقنين تلك الحالة وشرعنتها من خلال إصدار القانون سيء الصيت والسمعة الذي عرف بقانون (حماية الثورة)، الذي عرف أيضاً باسم (قانون تجريم الحزبية)، ثم جعل الفكرة مبدأ فكريا ثابتاً من خلال المقولات التي تضمنها الكتاب الأخضر (من تحزب خان) و(الحزبية إجهاض للديمقراطية).

ولا أدري ماذا نقول ونحن نسمع الآن، ونحن نخطو خطواتنا الأولى لتأسيس دولة الديمقراطية التي جاهدنا وكافحنا من أجلها، ودفعنا ذلك الثمن الباهظ من الدماء الزكية ومن التضحيات وشتى صور وأصناف المعاناة والآلام، من يتهم الأحزاب السياسية بأنها هي السبب في ما نعانيه الآن من تخبط وتعثر. وإني أصنف من يشاركون في هذه الحملة، ويرددون في إطارها مختلف أشكال النقد والتجريح والاتهام للأحزاب والحزبيين، إلى صنفين: الأكثرية تردد هذا الكلام وهي لا تدرك فحواه وأبعاده، وما ينطوي عليه من مخاطر على آمالنا الكبيرة في تأسيس دولة ديمقراطية، لا تقوم لها قائمة بدون أحزاب سياسية وبدون تعددية حزبية. وإلى جانب هذه الأكثرية هناك في تقديري فئة معينة، تتبنى هذا الطرح، وتقود هذه الحملة، مدركة أبعادها الحقيقية، ولكنها تقودها وتشارك فيها من منطلق السعي إلى تحقيق مصالح شخصية ضيقة، ربما تتضافر بعض الملابسات الآنية في خلق أوهام لديهم بأن أملهم في تحقيقها مرهون ببقائهم مستقلين، لا يحسبون على أي طرف أو حزب سياسي.

وبصرف النظر عن مصداقية أو حقيقة ما أطرحه في هذا الخصوص، فإني أحببت في هذه المقالة أن أرفع صوتي بالتحذير الشديد من مغبة الانزلاق والانجرار وراء هذه الحملة البالغة السوء، فأقول إن ما شاهدناه وعايشناه من تخبط وتردٍّ في أداء الأحزاب السياسية التي كان لها وجود في المؤتمر الوطني العام، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الأحزاب السياسية من حيث هي محكوم على أدائها بالتردي والتخبط والفشل. بمعنى أن فشل حزب أو عدد من الأحزاب في أداء عمله، يجب ألا يعني مطلقا أن الأحزاب فاشلة من حيث هي أحزاب، أو لأنها أحزاب. وحتى الحزب أو الأحزاب التي شاب أداءها نوع من التخبط أو الانزلاق إلى مصالح حزبية أو شخصية ضيقة، في مرحلة ما، وفي

ظل معطيات معينة، يمكن، بل ينبغي أن تكون قادرة على تحسين أدائها، وإصلاح أخطائها، حتى ترتقي إلى مستويات أعلى من الأداء والفعل.

وهذا ما حدث مع الأحزاب التي وجدت نفسها، ربما دون أي قدر من الإعداد والاستعداد، تخوض معركة التجاذب السياسي في إطار المؤتمر الوطني، وتبين أنها لم تكن قد نضجت بعد بالقدر المطلوب والكافي لممارسة السياسة بقدر أكبر وأسمى من الروح الوطنية التي تغلب دائماً المصلحة الوطنية العليا على أي اعتبارات أو مصالح حزبية أو شخصية.

إن علينا أن نعي حقيقة أساسية مهمة، وأن نتفق عليها، وهي أن الديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا على دعامات أساسية هي الأحزاب، التي تتمكن من تأطير قوى المواطنين الأفراد في قوى سياسية منظمة، يلتقون في إطارها حسب الأهداف والرؤى الفكرية والسياسية التي يتفقون عليها، ويمارسون من خلالها حقهم الطبيعي في المشاركة في صناعة القرار العام، من خلال آليات التنافس السياسي، والركون إلى مبدأ تحكيم رأي الأغلبية، عبر آلية الاقتراع العام، وما تفرزه صناديق الاقتراع من نتائج تحدد الجانب الذي تؤيده الأغلبية، ومبدأ حصانة الأقلية من أي عدوان أو تغول من طرف الأغلبية، واحتفاظها بحقها الدستوري في ممارسة الوجود السياسي، والقيام بدورها في النظام الديمقراطي وهو ممارسة المعارضة السياسية الإيجابية، من حيث هي أداة أساسية للرقابة على أداء الأغلبية التي تكلف بممارسة السلطة التنفيذية.

وإني أخشى أن انسياقنا وراء هذه الحملة ضد الأحزاب السياسية سوف يقودنا حتماً إلى النتيجة التي خلص إليها القذافي، بقوله إن (الحزبية إجهاض للديمقراطية)، إذا انجررنا إلى القول بأن الأحزاب هي السبب فيما نعانيه من تخبط في الأداء وفشل في الممارسة. وإني أشبه ما يحدث لدينا حيال الأحزاب، بما يحدث لمن يراقب سلوك المسلمين السيئ، فيأخذ الإسلام ديانة وشريعة، بجريرة ما يرتكبه المنتسبون إليه من أخطاء وجرائم. وبالمثل فإن ما قد يرتكبه المنتسبون إلى أحزاب سياسية من أخطاء في الممارسة، أو بعد عن الروح الوطنية، يجب ألا يؤخذ على الحزبية نفسها، كآلية لتنظيم عمل المواطنين السياسي من خلال أطر منظمة مؤهلة لممارسة السياسة والمشاركة في عملية صنع القرار وتنفيذه.

ولقد ناديت منذ مدة بأن نواجه ثقافة القذافي تجاه الحزبية وتجريمها بمقولة تقابلها تقول **(لا ديمقراطية بدون حزبية)**. وبالفعل لن يكون لنا أمل في تأسيس دولة ديمقراطية، بدون ترسيخ القناعة بالعمل الجماعي المنظم، من خلال الأحزاب السياسية، كأساس للممارسة الديمقراطية الناضجة، ثم

السعي لتطوير أداء الأحزاب، حتى يرتقي إلى ما نأمله ونرجوه من أداء واعٍ راقٍ، يستطيع أن يتعالى فوق المطامع والمصالح الحزبية الضيقة، إلى آفاق المصلحة الوطنية العليا.

(3)

الدستور الذي نريد

أولاً – وضعه وإقراره:

أولى القضايا التي ينبغي التأكيد عليها تتصل بالطريقة التي يتم بها وضع الدستور وإقراره. ولعلنا لسنا بحاجة إلى تكرار القول حول ما قضت به السوابق التاريخية في هذا الخصوص، فقد سارت الأمم من قبلنا، حين بلغت المرحلة التي رأت فيها ضرورة وضع دستور تقوم عليه الدولة ومؤسساتها، وتقنن من خلاله المبادئ والثوابت التي يقع حولها الإجماع الوطني، لتمثل الأسس التي ينبني عليها العقد الاجتماعي الذي يقره أبناء المجتمع بإرادتهم الحرة لتنظيم تعايشهم في ظل مجتمع واحد، على نحو يحفظ لكل فرد منهم عدداً من الحقوق الأساسية لا يجوز المساس بها أو الانتقاص منها، ويحفظ للمجتمع ككل وحدته واستقراره وأمنه وسلامته، نقول قد سارت الأمم على اتباع منهجية باتت شبه مكرسة ومعترف بها للآلية التي تتبع لوضع الدستور، وهي تشكيل "**جمعية**" من أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً من الشعب، أو انتخاباً غير مباشر من قبل الهيئات ذات الشأن في المجتمع، كالأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وما في حكمها، على نحو يضمن أكبر قدر ممكن من تمثيل مختلف فئات المجتمع وشرائحه الاجتماعية والمهنية، وتسمى هذه الجمعية "**جمعية تأسيسية**" لأنها تخول مهمة وضع "**الدستور**" الذي يُعدّ هو حجر "**الأساس**" الذي سوف يقوم عليه بناء المجتمع والدولة.

ثم سارت الأعراف التي اتبعت في هذه الدول على أن تقوم هذه الجمعية، مستعينة بما ومن تراه لازما من الأدوات والمراجع والخبراء والمختصين، بوضع دستور للبلاد، تحدد فيه الأسس اللازمة للبنيان السياسي والاجتماعي للدولة. وسارت الأعراف كذلك على أن تأخذ هذه الجمعية التأسيسية ما تراه لازماً من الوقت لعرض كل مادة من المواد التي يراد تضمينها في الدستور على النقاش الحر، فيعرض أعضاء اللجنة عليها ما يرون من اعتراضات أو انتقادات، وما يقترحون من تعديلات بالإضافة أو الحذف، حتى يتم إقرار صيغة نهائية لها عندما تصوت لصالح إقرارها أغلبية مقررة من أعضاء اللجنة. وهكذا تواصل اللجنة عملها على هذا النحو، حتى تنتهي من عملها بإقرار الصيغة النهائية للدستور كما وقع عليها اتفاق الأغلبية المقررة من أعضاء اللجنة.

وتفيدنا تلك السوابق التاريخية، في الدول التي وضعت فيها الدساتير على هذا النحو، أن عمل "**الجمعية التأسيسية**" لا يتم في السر أو في الخفاء، بعيداً عن عيون وأسماع الناس، بل يتم في العلن وفي الهواء الطلق، ولا يكون فيه شيء مخفي أو سري أو محظور الاطلاع عليه، فتفتح أبواب المكان الذي تعقد فيه الجمعية اجتماعاتها للمواطنين، لمن أراد منهم أن يحضر ويتابع مسار النقاش والحوار، وتفتح هذه الجلسات للصحفيين والإعلاميين لينقلوا إلى القراء ما يدور ويتبادل من آراء وأفكار، ثم تكون جميع تلك الأفكار والنقاشات التي تدور بين

أعضاء الجمعية التأسيسية موضوعاً للحوار الوطني بين مختلف مكونات المجتمع وفي مختلف الساحات المتاحة: صفحات الصحف، موجات الإذاعة، قنوات التلفزة، وفي وقتنا الحاضر المواقع المختلفة على الشبكة العالمية.

وهكذا تسمح هذه الطريقة بأن يأتي الدستور الذي يوضع باتباع هذه المنهجية والآلية معبراً عن الإرادة الشعبية لغالبية المواطنين، وعاكساً للتوجهات الرئيسة التي تقرها هذه الأغلبية، ولا يكون معبراً عن إرادة فرد حاكم، أو فئة حاكمة، تفرض فيما بعد على الناس بقوة السلاح والإرهاب والقمع.

وإننا في ليبيا لا نحتاج إلى أن نذهب بعيداً لكي نجد مثالاً نقتدي به، أو نموذجاً نحذو حذوه، فلنا في دستور دولة ليبيا الحديثة خير مثال يقتدى به، وأروع نموذج يحتذى حذوه. ورغم أننا –أعني أنا وأبناء جيلي– كنا عند إعلان استقلال دولة ليبيا صغاراً، إلا أننا درسنا في كتب التاريخ، وحدثنا الكبار الذين عايشوا فترة ما قبل إعلان الاستقلال عن الطريقة التي اتبعت لوضع دستور البلاد، الذي أعلن عن وضعه رسميا في 7 من أكتوبر من عام 1951، حيث كانت أولى الخطوات في سبيل وضع ذلك الدستور تشكيل "**الجمعية التأسيسية**" التي لم تكن ظروف البلاد في ذلك الوقت تسمح بأن يتم اختيار أعضائها بأسلوب الانتخاب المباشر، فتم الاتفاق على أن يعين الزعماء السياسيون والاجتماعيون في كل ولاية من الولايات الثلاث (طرابلس، برقة، فزان) عشرين عضواً لكل ولاية، ومن هؤلاء الأعضاء تشكلت "**لجنة الستين**" التي عكفت على عقد جلساتها لوضع دستور للبلاد، كان هو الدستور الذي قامت على أساسه دولة ليبيا الحديثة، بنظامها الملكي البرلماني، والذي ظل يحكم شؤون البلاد ويسود على كل شيء فيها، بما في ذلك الملك نفسه.

من الحق أن ذلك الدستور لم يتم إقراره بأسلوب الاقتراع المباشر، وهذا أمر مفهوم ومبرر، بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد، وهي تخرج من ربقة الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ممزقة الأوصال، فقيرة وجائعة ومريضة، ويكاد لا يوجد من بين سكانها من يفك الخط أو يعرف القراءة والكتابة أكثر من بضعة آلاف من الأفراد. إلا أننا وقد قطعنا أشواطاً في الانتقال بليبيا من ذلك الحد الفاجع من الفقر والجهل، فإننا نحسب أن اشتراط إقرار أي دستور يوضع للبلاد باتباع أسلوب الاقتراع الشعبي الحر المباشر لن يكون مطلباً مبالغاً فيه، أو عسير التطبيق، إذا ما كفلنا لذلك الاقتراع الحر المباشر كل ضمانات النزاهة والدقة والموضوعية.

ومن هنا فإننا نعيد التأكيد على أن الدستور الذي نريد هو الدستور الذي يضعه الشعب، بواسطة "**جمعية تأسيسية**" منتخبة –كما قلنا– بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تكون ممثلة لكل فئات المجتمع وشرائحه وقواه السياسية والاجتماعية، تمارس عملها في وضع الدستور في العلن، وتعرض جميع الآراء والأفكار التي تتداولها

على الناس ليبدوا فيها الرأي، ويتحاورون حولها، في مختلف الأطر والمواقع، وعبر مختلف وسائل التعبير عن الرأي، في الصحافة والإعلام بكل أنماطه وفنونه، وذلك كله لضمان أن يكون الدستور بالفعل معبراً عن إرادة الناس ومجسداً للأسس التي يرتضونها ليقيموا عليها بنيان بلادهم ودولتهم ومجتمعهم.

ثانياً – شروطه وسماته:

في المقالة السابقة تحدثنا عن الآلية التي نرى أن يتم بها وضع الدستور، وقلنا إنها يجب أن تكون عملية معلنة وشفافة، تقوم بها هيئة منتخبة من قبل الشعب وقواه الحية الفاعلة، وتكون موضوعا مفتوحاً للحوار والنقاش في مختلف أوساط الشعب، عبر الوسائل السلمية المعتمدة في المجتمعات الديمقراطية: وسائل الإعلام، الاجتماعات العامة.. إلخ.

بيد أن الطريقة التي يتم بها وضع الدستور ليست في ذاتها كافية في هذا الخصوص، ذلك أن الدستور الذي نتحدث عنه، ونزعم أنه هو الدستور الذي يتطلع إليه أبناء شعبنا، مهما اختلفت آراؤهم أو اجتهاداتهم السياسية، ينبغي أن تتوفر فيه شروط وسمات معينة كي يكون دستوراً مقبولاً وقابلاً للاتفاق عليه.

وأتصور أننا يمكن أن نلخص هذه السمات في سمة واحدة، تتفرع عنها بالضرورة سمات أخرى، تتصل بها اتصالاً عضوياً، كما تتصل أعضاء الجسد بالجسد كله، فلا يكون الجسد تاماً ومكتملاً إلا بها. هذه الصفة هي صفة "**الديمقراطية**"، ونعني بها أن يتضمن الدستور كل ما يرسخ ويؤكد معاني ومظاهر الممارسة الديمقراطية، وأن يخلو بالمقابل من أي سمة يمكن أن تسهم في فتح السبيل أمام أي مظهر من مظاهر الانفراد بالسلطة أو الاستبداد بها.

وانطلاقاً من هذه القناعة كان اعتراضنا على الطريقة التي قد يتم بها وضع دستور من قبل حاكم فرد أو حزب حاكم، وقد سبق أن قلنا في دراستنا حول الكتاب الأخضر في معرض تحليلنا لما ورد فيه حول "تلك الدساتير التي تضعها أدوات الحكم الدكتاتورية" إنه "يصيب كبد الحقيقة حين يحددها في نمطين هما: حكم الفرد، وحكم الحزب الواحد. فبالفعل الدستور الذي يضعه حاكم فرد مستبد (كالإعلان الدستوري عقب انقلاب 1969)، أو حزب واحد مستبد (كدساتير الدول التي خضعت لحكم الحزب الواحد في المنظومة الشيوعية سابقاً وفي بعض الدول العربية التي حكمها أو لا يزال يحكمها حزب واحد)، سوف يكون بالضرورة دستوراً دكتاتورياً، يصمم بدقة لكي يرسخ سلطة ذلك الفرد أو الحزب، ويضع من القيود والحدود ما يلغي به وجود الرأي المخالف، ويصادر حريات الأفراد في الفكر والتعبير والعمل السياسي المنظم". ثم خلصنا من ذلك إلى أن "تجارب الشعوب في اتجاه تطوير الأنظمة الديمقراطية قد أدت، وإن بعد أجيال من الصراعات والتقلبات،

إلى الانتهاء إلى ما يمكن أن يعرف بأنه "دستور ديمقراطي"، تمييزاً له عن أية دساتير أخرى تخرج عن روح ومبادئ الديمقراطية، من خلال تكريس سلطة الفرد أو الحزب الواحد". ثم ختمنا حديثنا بالقول إن الشعوب قد انتهت في هذا الصدد إلى جملة من السمات باتت هي المعيار الفاصل فيما يخص ديمقراطية الدستور من عدمها، وهذه السمات هي التالية:

- كفالة الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وعلى رأس هذه الحريات حرية الرأي وحرية العمل السياسي السلمي المنظم، وحرية التعبير.
- سيادة القانون على الجميع، والمساواة أمامه بين كل المواطنين.
- حكم المؤسسات، والفصل بين السلطات.
- كفالة التداول السلمي على السلطة.

ومن ثم فإن أي دستور لا يتضمن هذه المبادئ الأساسية، ولو جاء ثمرة اتفاق أغلبية من المواطنين، فإنه لا يكون دستوراً ديمقراطياً. وبالطبع لا يعني هذا ضرورة أن تكون الدساتير كلها ذات صورة واحدة، فلا شك أن ثمة معطيات خاصة بكل شعب وكل بلد قد تفرض وجود بعض الاختلاف في بعض الجزئيات والتفاصيل، ولكن الدساتير الديمقراطية لا تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلق بهذه المبادئ الأساسية، وإنما تحدث بينها الاختلافات في عدد من التفاصيل المتعلقة بتبني أحد نمطي الحكم: رئاسي أو برلماني، وأحد أنماط التقسيمات الإدارية، بين مركزية مطلقة ومركزية محدودة وفيدرالية وما إلى ذلك، وربما اختلفت في الأدوار التي يمكن أن تقوم بها القوى الاجتماعية الموجودة في كل بلد أو مجتمع.. إلخ

وانتهينا في دراستنا عن الكتاب الأخضر بالقول: "وهكذا يمكننا أن نتخذ من عبارة الكتاب الأخضر نفسها رداً عليه، وذلك حين يقول: "والدليل على ذلك الاختلاف من دستور إلى آخر رغم أن حرية الإنسان واحدة". وبالفعل فإنه استناداً إلى أن "حرية الإنسان واحدة"، فقد انتهت الدساتير الديمقراطية إلى أن تختلف اختلافات شتى فيما يتعلق بالآليات التي تختارها لإدارة الدولة، وترتيب التداول على السلطة وما إليها، ولكنها لا تختلف مطلقاً حول ما يتعلق بالحريات، ولم يعد أي دستور لا ينص على كفالة حريات الأفراد الشخصية يستحق أن يصنف على أنه دستور ديمقراطي.

إذن فالدستور الذي نريده يجب أن يكون دستوراً ديمقراطياً، بمعنى أنه:

1- يضع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في موقع مقدس، لا يجوز المساس به على أن نحو من الأنحاء.

2- يضع من الترتيبات ما يكفل سيادة القانون على الجميع، ويمنع أي صورة من صور التمييز بين المواطنين، بأي معيار من المعايير.

3- يكرس مفهوم السيادة المطلقة للشعب، من خلال تنويع وتأكيد أنماط المشاركة في اتخاذ القرار، واختيار مؤسسات الدولة ومراقبتها، وامتلاك الحق في عزلها ومحاسبتها.

4- يكرس مفهوم الفصل بين السلطات، ويضع الآليات والترتيبات الملائمة لإيجاد سلطة قضائية قوية، يحفظ الدستور لها استقلالها التام عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويؤهلها للقيام بدور الرقابة اليقظة على سيادة الدستور والحيلولة دون أي إخلال به، أو تجاوز لمبادئه وأحكامه.

5- ثم يرسخ مبدأ التداول السلمي على السلطة، من خلال تحديد ولاية رئيس الدولة (إذا انتهينا إلى تبني نظام الحكم الرئاسي) بمدة معينة، لا تكون قابلة للتعديل بأي صورة من الصور.

هذا إذن هو الدستور الذي نريده، ولعلنا في مقالات قادمة نؤكد هذه المعاني التي ذهبنا إليها باستعراض نماذج من السمات السلبية التي تشوب بعض الدساتير الماضية أو التي ما يزال معمولاً بها في بعض الدول، والتي تجعلنا نحكم على مثل هذه الدساتير بأنها دساتير غير ديمقراطية، ومن ثم فهي مرفوضة، وينبغي أن نفعل ما بوسعنا لمقاومة أي محاولة لفرض دستور شبيه بها على شعبنا وبلادنا، حين نبلغ المرحلة التي نواجه فيها هذا الاستحقاق الوطني، الذي نؤمن بأنه قادم لا محالة، في مستقبل نرجو أن يكون قريباً.

(5)

العمل الحزبي هو حجر الأساس في بناء الدولة المدنية الديمقراطية

إن غياب القوة السياسية المنظمة هو التربة المناسبة التي تنبت فيها عادة نزعات التفرد بالسلطة والاستبداد والطغيان. وحين لا تجد هذه النبتة الخبيثة من يفطن لخطرها، ثم يكافحها في وقت مبكر، فإنها تجد البنية والوقت الكافي لكي تمد جذورها في العمق، ثم تنمو بسرعة مذهلة، وتبدأ في طرح ثمارها المرة، وتكتسب مع الأيام قوة وترسخاً وانتشاراً، حتى تصبح عملية اقتلاعها والتخلص منها أمراً بالغ الصعوبة.

ومن هنا فينبغي أن يدرك الليبيون أهمية العمل السياسي المنظم في تأطير وتطوير حركة الشعب، من أجل بلوغ غاياته وأهدافه في الحصول على حقوقه، والحفاظ على منجزاته ومكتسباته منها. كما ينبغي أن يدركوا أنهم، طالما ظلوا أفراداً لا ينتظمهم ناظم، ولا تربط بينهم رابطة، تجسد الجانب السياسي من وجودهم، فسوف يظلون يفتقدون الحصانة اللازمة ضد مختلف أمراض الاستبداد والتسلط والدكتاتورية، التي يمكن أن يتعرض لها جسدهم السياسي، وسوف يفتقدون أهم وأنجع سبل الدفاع والعلاج، وهي المتمثلة في توفر آليات الحركة الجماعية المنظمة، التي تؤطر وتوظف طاقاتهم وجهودهم للوقوف سدوداً متينة، وجدراً قوية، ضد أية توجهات استبدادية.

وفي تقديري أن المنطلق الصحيح الوحيد نحو تحقيق الأهداف المرحلية والاستراتيجية لشعبنا هو العمل على إشاعة وترسيخ الإيمان بالأهمية الحيوية للعمل السياسي المنظم، في إطار الأحزاب السياسية، لقيادة وتوظيف حركة الشعب، من أجل تحقيق أهدافه، وحماية وجوده ضد مختلف نزعات وتوجهات الطغيان والاستبداد. وأرى أن الخطوات الأولى في هذا الشأن ينبغي أن تكون في اتجاه السعي لبلورة ونشر وترسيخ مفردات الثقافة السياسية الأساسية، التي نعتبرها ضرورية ولازمة لوجود الإنسان/المواطن الجدير بصفتي الإنسانية والمواطنة؛ الذي يعي خطورة التفريط في حقوقه وحرياته ويدرك أهمية وضرورة أن يحمي هذه الحقوق ويدافع عنها. والمواطنون السياسيون هم "القوة" الحقيقية التي تضمن تحقيق الطموحات والحقوق الوطنية، ثم تقف للدفاع عن أية مكتسبات تتحقق في هذا الإطار، وتسعى لتحقيق المزيد منها والمحافظة عليها. ولن يتمكنوا من ذلك إلا إذا كانوا مجتمعين في إطار يوحد كلمتهم، وينظم حركتهم، ويوظف قدراتهم وطاقاتهم، ويعبر عن آرائهم ومواقفهم من مختلف القضايا التي تمس الشأن العام، وما هذا الإطار إلا إطار العمل السياسي المنظم.

(6)

الفراغ السياسي هو مقتل الثورة

منذ البداية كان للقذافي هدف محدد واضح، هو أن يستولي على السلطة، ثم يسعي للانفراد بها وحده، لا دون سائر المواطنين فحسب، ولكن حتى دون رفاقه الذين خاضوا معه مغامرة الانقلاب على السلطة، وكان يمكن جداً أن يدفعوا حياتهم ثمناً لتلك المغامرة، لو أنها فشلت في تحقيق هدفها.

وكان أحد أهم العوامل التي ساعدته في تحقيق ذلك الهدف حالة الفراغ السياسي الذي وجد عليه البلاد، فقد استلم القذافي مقاليد الأمور في وقت كانت البلاد خالية فعلياً من أية قوى سياسية منظمة، ربما كان بإمكانها أن تقف حاجزاً دونه وتحقيق أهدافه للانفراد بالحكم والاستبداد بالسلطة. ومهما اختلفت آراؤنا حول تحديد مدى المسؤولية التاريخية عن ذلك، ومن يتحملها كلها أو القدر الأكبر منها، أهو الملك إدريس رحمه الله، أم هي تلك الفئة التي كانت تدور في فلك العصبية القبلية والجهوية، أم هي النخبة الفكرية والسياسية التي لم تمتلك القدر الكافي من قوة الحضور في الشارع السياسي، بحيث تنتزع حقها الذي كان يكفله لها الدستور في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي؛ نقول مهما اختلفنا في تقدير هذه المسألة، فإننا لن نختلف حول حقيقة أن ليبيا كانت في أواخر العهد الملكي، وخاصة منذ سنة 1967، قد انتهت إلى الخلو التام من أي قوى سياسية تتمتع بوجود قانوني دستوري، يتيح لها حرية الحركة في أوساط الشعب، لتنمية الوعي السياسي العام بالحقوق والحريات، وبأهمية أن يقف المواطنون يداً واحدة للدفاع عن تلك الحقوق، ضد أي محاولات للعدوان عليها أو الانتقاص منها، ناهيك عن مصادرتها وحرمانهم منها تماماً.

وهكذا فعندما استولى القذافي على مقاليد الأمور، لم يجد من يقف له بالمرصاد للدفاع عن الشرعية، وللحيلولة دون تمكنه من العدوان على الحقوق والحريات الأساسية، ولم يجد أي صعوبة في قمع المخالفين في الرأي أو المشتبه في أنهم قد يكون لهم رأي مخالف. ولما لم تكن ثمة قوى سياسية تمتلك تلك القوة الشعبية القادرة على الصمود في وجه توجهات الاستبداد والقمع، فإن القذافي وجد المخالفين والمشتبه في مخالفتهم لقمة سائغة لآلة قمعه واستبداده، فأخذ يستهدفهم واحداً واحداً، وجملة جملة، ولم يجد هؤلاء من يقف للدفاع عنهم، أو يحتج على حرمانهم من حقهم المقدس في امتلاك الرأي والتعبير عنه.

ولم يلبث القذافي أن وضع التشريعات المباشرة التي تصادر حرية الرأي، وتجرم امتلاك أي رأي يصنف على أنه "ضد الثورة"، وهو التعبير الذي يعني بدقة "ضد قائد الانقلاب"، وما كان يخطط لبثه

في الناس على أنه فكره البديع الذي يملك وحده صـفة الحق والصـحة، وأن من يختلف معه خائن، ينبغي ردعه وقمعه، وإن لم يرتدع أو يتسنى قمعه، فلا بأس من تصفيته.

وبعد أن تمكن القذافي من بسـط هيمنته المطلقة على سـاحة الفعل الفكري والسـياسـي، عبر ممارسـات القمع والإرهاب والسـجن والتقتيل، اسـتقر له الأمر دون كثير إزعاج أو قلاقل، ثم مكنته ثروات ليبيا الطائلة من التلاعب بالكثير من معطيات السياسة في العالم، فاشترى صمت العالم عن ممارسـاته الإرهابية القمعية ضـد الشـعب الليبي، وممارسـاته المشـاكسـة المدمرة في أنحاء كثيرة من الدنيا.

ومنذ مرحلة مبكرة من حكمه راهن القذافي على استثمار العصـبية القبلية لمصـلحته، فأخذ يكثف الممارسـات والمبادرات لإحياء هذه العصـبية، وتمكينها من أن يكون لها دور ومكان مهم في التركيبة السـياسـية والاجتماعية في البلاد، ولم يلبث أن انتهى الأمر إلى أن باتت القبيلة هي الإطار الذي تدور داخله حركة النظام السياسي، فصـارت المعايير القبلية هي التي تتحكم في وصـول الأشـخاص إلى مواقع المسؤولية والسلطة، بعد أن تحولت هذه المواقع إلى مجرد منافذ لمختلف ممارسات الفساد المالي والإداري، وباتت القبائل تتكالب على اقتسـامها والتنافس عليها، لا من أجل خدمة المصـلحة الوطنية العامة، بل من أجل تحقيق المنافع الشخصية المباشرة.

وها نحن أولاء نعيش هذه الأيام بوادر توحي بأن الرابطة القبلية آخذة في الانتعاش والعودة إلى الحياة من جديد، فشهدنا كيف أسست مجموعات مسلحة على أساس قبلي، ونكاد نشهد توجهاً لدى بعض المحسوبين على النخبة المثقفة في البلاد لاستثمار العصـبية القبلية لتحقيق مآرب شـخصـية، تتخفى وراء ستار المظلة السياسية، فتسعى لبث دعايتها الحزبية في أوساط القبيلة التي ينتمون إليها، ويراهنون على أنهم سـيحصـلون على تأييد أفرادها لهم عندما تحين آجال المنافسـات الانتخابية، عند الشروع في بناء المؤسسات الدستورية للدولة الجديدة.

ويأتي ما نشاهده الآن من تحركات تتم تحت مظلة القبلية في إطار الانعكاسات المؤسفة لعملية اغتيال الشهيد اللواء عبد الفتاح يونس منذراً، في تقديري، بخطر حقيقي، ذلك أننا نشاهد كيف تتحرك القبائل لمواجهة الموقف، وتبادر إلى التنادي لاتخاذ مواقف مشـتركة، فتسـعى لتشـكيل وفد يفوض لمخاطبة السلطات المسؤولة في المجلس الوطني، وتقديم مطالب محددة.

ولعل هذا التحرك لا يمثل في ذاته أمراً مرذولاً ومستهجناً، فمن حق آل الشهيد عبد الفتاح وقبيلته ومن حق القبائل الأخرى التي تنظر إلى العملية الغادرة بأنها تستهدف الوطن كله لا قبيلة أو عائلة بعينها، أن تتحرك لفعل شيء ينبغي أن يقوم أحد بفعله.

وهنا أصل إلى مغزى حديثي هذا وهو فكرة أن ما يدفع القبائل إلى التحرك والمبادرة أنها لم تجد من يقوم بذلك، فيحمل العبء عنها، ويتحمل المسؤولية، فقد وجدت أن الساحة السياسية فارغة تماماً من أي قوى مدنية قادرة على القيام بالفعل والحركة، وكان لابد من أن يقوم أحد أو جهة ما بملء هذا الفراغ.

وفي تقديري أن النخبة السياسية في البلاد، إن وجدت، تتحمل مسؤولية تاريخية في هذا الظرف العصيب والاستثنائي، تتمثل في أن تبادر إلى الفعل، بتكثيف جهودها لتكوين القوى السياسية القادرة على ملء الفراغ، والمؤهلة لحمل العبء، ثم بالسعي لبلورة مواقف وطنية تسمو على أية تباينات أو اختلافات فكرية أو إيديولوجية، فتوحد جهودها للتعامل الواعي المسؤول مع تحديات المرحلة الصعبة التي نمر بها، قبل التحرير وبعده.

ومن هنا فإني أرى أن هذا الفراغ السياسي يمثل المقتل الذي يمكن أن يودي بالثورة كلها، ويجهض الآمال العريضة التي فتحت الثورة آفاقها لتأسيس دولة مدنية، تقوم العلاقة فيها بين المواطنين على مفهوم المواطنة والولاء للوطن، متسامية على تلك الرابطة الاجتماعية التي تربط بينهم في إطار الانتماء القبلي البحت.

وهذه دعوة صريحة وملحة لأن ترتفع القوى السياسية إلى مستوى المسؤولية التاريخية فتبادر إلى تأسيس تنظيماتها وروابطها، وتسعى لتقوية صفوفها بالمواطنين الملتقين فيها على رابطة المبادئ والأفكار، لا رابطة العلاقة الاجتماعية، حتى تصبح قادرة على ملء الفراغ، وسد الثغرات التي نخشى أن تنفذ من خلالها النعرات القبلية والجهوية وغيرها إلى جسد الثورة، بجراثيم العصبية المنبوذة، والمصالح القبلية الضيقة.

(7)

المجتمع المدني في الدولة الديمقراطية

منذ الأيام الأولى لاندلاع ثورة فبراير المباركة أخذنا نردد الهتاف الذي ينادي بليبيا "دولة مدنية"، ولم يلبث هذا التعبير أن صار شعاراً يرفعه الجميع دون استثناء، وإن ظل كثيرون لا يحيطون إحاطة شافية بمضمونه ومعناه من الناحية السياسية والعملية. ولعل من أولى وأهم سمات الدولة المدنية أنها تقوم على إرادة الشعب، التي منها تستمد الشرعية، ومنها تنبع السيادة. وبما أن الشعب هو مجموع المواطنين فإن الشعب ينبغي أن يكون هو صاحب الكلمة الأخيرة في كل ما يتعلق بالشأن العام، بدءاً من اختيار من يكلفون بمسؤوليات الحكم المباشرة، في السلطة التشريعية، وفي السلطة التنفيذية، وفي السلطة القضائية، مروراً بمراقبة أداء هؤلاء ومحاسبتهم على ما قد يقعون فيه من أخطاء، أو ما يقعون فيه من انحرافات، وانتهاء بتقديم من يذنب منهم إلى القضاء والعدالة، وإقالتهم من مواقع المسؤولية وتكليف غيرهم.

وإذا كان دور المواطنين في اختيار المكلفين بالمسؤوليات العامة يتم من خلال الانتخابات، التي تجري دورياً، ربما كل أربع سنوات، فإن الدور الذي عليهم أن يقوموا به في مجال المراقبة والمحاسبة يظل قائماً طوال الوقت، وعليهم أن يقوموا به بأنفسهم، وألا يتخلوا عنه، تعويلاً على أن يؤدوه عنهم نوابهم في البرلمان.

وهنا يكمن السؤال المهم: كيف يتمكن المواطنون من أداء دورهم في الرقابة على أداء المؤسسات، رعاية لمصالحهم واحتفاظاً بحقهم المقدس في امتلاك الكلمة العليا والنهائية في الشأن العام؟

الإجابة عن هذا السؤال هي أن سبيل المواطنين لأداء دورهم هذا تتمثل في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني: وهي لمن يريد المعرفة، تنقسم إلى نوعين أساسيين:

1- منظمات تطوعية غير حكومية لا تسعى إلى المشاركة في السلطة.
2- أحزاب سياسية تسعى للمشاركة في السلطة من خلال المؤسستين: التشريعية (البرلمان) والتنفيذية (الحكومة).

فمن خلال هذه المؤسسات يستطيع المواطن أن يمارس دوره في متابعة الشؤون العامة، ومراقبة أداء السلطات التشريعية والتنفيذية، عبر مختلف فعاليات وبرامج التوعية والتواصل مع الجمهور من خلال المحاضرات والندوات واللقاءات العامة، ومن خلال المنشورات والمطبوعات، والبرامج الإذاعية المسموعة والمرئية، ومن خلال تقنيات الاتصال الحديثة، في الشبكة العالمية والمواقع الاجتماعية.

ومن هذا المنظور فإن مؤسسات المجتمع المدني من منظمات وأحزاب سياسية تمثل ركيزة حيوية لبناء الدولة الديمقراطية، وهي ضرورية لبقاء البناء قوياً متماسكاً، وليست ترفاً أو اختياراً لنا أن نقوم به أو لا نقوم. وإني أتصور أنه سيكون من الحيوي لنا من أجل بلورة رؤية وطنية بعيدة المدى لإقامة البناء الديمقراطي أن نضع في صميم هذه الرؤية الموقع الجوهري الذي ينبغي أن يحتله المجتمع المدني، بحيث نحرص على أن ننص في صميم الدستور الذي سوف تبنى عليه الدولة فكرة دعم الدولة لمؤسسات المجتمع المدني من منظمات وأحزاب سياسية، حتى تتمكن هذه المؤسسات من الوجود على الساحة السياسية والاجتماعية، فيتيسر لها تنفيذ ما تخطط له من برامج وفعاليات، ونشر ما يتوفر لديها من بيانات ومعلومات تفيد الرأي العام، وتسهم في بلورة المواقف والآراء، وتفعيل أدوار المتابعة والمراقبة والمحاسبة.

ولذا فإننا ندعم بقوة مبدأ النص على دعم الدولة للمجتمع المدني، وتنويع أنماط هذا الدعم، بحيث يشمل الدعم المادي المتمثل في توفير مقرات مناسبة للعمل، والمساهمة بما يلزم لتجهيز هذه المقرات بالأدوات اللازمة المطلوبة، كأجهزة الاتصال والتواصل، وأجهزة تخزين البيانات والمعلومات، إضافة إلى الدعم المعنوي، بإتاحة فرص مناسبة ومتكافئة لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في وسائل الإعلام المملوكة للمجتمع.

وإننا نرى أن مثل هذا التوجه سوف يكون ضرورياً لقطع الطريق أمام القوى المتربصة بالدولة، سواء أكانت قوى محلية أو قوى أجنبية، كيلا تتمكن من الهيمنة على مسارات العملية السياسية، فتوجهها، لا سمح الله، وجهة لا نرضاها لبلادنا ومستقبلها. وإننا سوف ندافع بشدة على مبدأ الحفاظ على نصاعة النسيج الذي سوف ننسج منه مستقبل بلادنا، ونظافته من أي شائبة قد تشوبه بشبهة الولاء لأي جهة غير وطنية، عربية أو إسلامية أو غيرهما.

ولكي نفعل ذلك علينا أن نحرص الحرص كله على ألا نلجئ أياً من قوى المجتمع المدني لمد يدها إلى أي قوة غير وطنية، تطلب منها الدعم والمساندة، فنمد إليها نحن يد بلادهم، فينهضون بالأعباء التي عليهم النهوض بها، من أجل رفعة الوطن وسلامة تأسيسه.

(8)

أيهما قبل الآخر: الأحزاب أم قانون الأحزاب؟

ما زال كثير من الغموض واللبس وعدم وضوح الرؤية يسود مسألة العمل السياسي المنظم في ليبيا الجديدة، ونعني بشكل خاص في إطار الأحزاب السياسية.. فحتى لدى أولئك الذين يمكن القول إنهم تجاوزوا عقدة الخوف من الحزبية، وأخذوا يروضون أنفسهم على القبول بها والاستعداد للاستماع للحديث عنها وحولها، نجد أسئلة أخرى تلح على أذهانهم، وتدور على ألسنتهم، يأتي في مقدمتها سؤال مهم يقول: هل يمكن تكوين أحزاب سياسية في غياب قانون ينظم الأحزاب؟ ثم يليها سؤال آخر أكثر أهمية وخطورة يقول: وما العمل إذا جاءنا دستور يمنع تكوين الأحزاب السياسية؟

ولعلنا نبدأ بالإجابة عن هذا السؤال الأخير، فهو، في تقديري، سؤال يجسد نقصاً مروعاً في الوعي بمسألة العمل الحزبي، وكونه حقاً من الحقوق المقدسة للمواطن، التي لا يمكن تصور أن يخلو من كفالتها والنص عليها أي دستور يستحق أن يوصف بأنه دستور ديمقراطي. فحق المواطن في امتلاك الرأي والتعبير عنه وحقه في التجمع السلمي مع من يؤمنون معه بنفس الرأي ويتجهون مثله إلى التوجه نفسه، هو أحد الحقوق الأساسية التي أصبحت المعيار المميز للدستور الديمقراطي، ومن ثم فأي دستور يخلو من النص عليها وكفالتها هو مرفوض من حيث المبدأ، وينبغي أن يكون موضوعاً للمقاومة، تحتشد ضده كل القوى الوطنية التي تتفق جميعها، على الرغم من اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية، على ضرورة التكاتف والسعي المشترك لتأسيس نظام حكم ديمقراطي، يستند إلى دستور ديمقراطي يكفل في بابه الأول الحقوق والحريات الأساسية، وينص صراحة على عدم المساس بها بأي شكل من الأشكال، وعدم قابليتها للمراجعة أو التعديل أو التحوير.

ومن هنا فإننا نجد أن السؤال يحمل في ذاته الإجابة عنه، ففكرة أن يوجد دستور يمنع تكوين الأحزاب السياسية أمر غير وارد، وينبغي ألا يكون وارداً لدى المواطن ولدى القوى السياسية الساعية والمتطلعة لبناء بديل ديمقراطي يكفل للجميع حرياتهم الأساسية، وفي مقدمتها حريات الرأي والتعبير والعمل السياسي المنظم. و من ثم فمعركتنا الأولى التي ينبغي ألا يتوقف النضال قبل إحراز النصر فيها هي معركة وضع الدستور الديمقراطي الذي يؤسس لدولة ديمقراطية تحفظ فيها للمواطن حقوقه وحرياته، وتضمن قيام المؤسسات والتداول السلمي على السلطة.

أما السؤال الآخر المتعلق بأيهما يكون قبل الآخر الأحزاب أم قانون الأحزاب، فالإجابة عليه تنقسم إلى شقين: الأول هو تحديد الدور الذي يقوم به قانون الأحزاب، فمهمة هذا القانون في المجتمع

الديمقراطي هي مراجعة الوثائق التي يتقدم بها الحزب ليحصل على الصفة الاعتبارية، والحق في ممارسة العمل السياسي المعلن، ومن ثم الحق في الحصول على الدعم الذي يجب أن تقدمه الدولة للأحزاب السياسية، فإذا وجدت في هذه الوثائق، التي تتضمن أهداف الحزب ووسائله وبرامجه ومؤسسيه وآليات اختيار قيادته ووسائل تمويله، ما يتعارض مع أحد مبادئ الدستور وثوابته، مثل مبدأ الوحدة الوطنية والانتماء الوطني والممارسة المعلنة للعمل السياسي بالوسائل السلمية، فإنها ملزمة بأن تمنحه التصريح المطلوب والصفة الاعتبارية القانونية.

أما الشق الثاني من السؤال فيتعلق بأيهما يأتي قبل الآخر، وهو سؤال يتصل اتصالاً مباشراً بالحالة الخاصة التي نمر بها في ليبيا الجديدة، التي تسعى للتحول من حالة الاستبداد وحكم الفرد الواحد، إلى حالة الديمقراطية ودولة المؤسسات التي تمارس فيها الأحزاب السياسية الدور الأول والقيادي، ذلك أننا نواجه هذه الحالة ونحن نبدأ أولى خطواتنا في طريق التأسيس الديمقراطي، إذ نحاول بناء أنفسنا من تحت الصفر، ونحاول أن نتحسس طريقنا لتعلم أبجديات العمل السياسي المنظم في شكل أحزاب سياسية، وما زالت النخبة السياسية في البلاد تبحث عن هوياتها السياسية، وتبحث عن ذواتها الفكرية، وتبحث عن المفردات أو اللبنات التي يمكنها أن تبني بها بنيانها السياسي.

والإشكالية التي تواجه هذه القوى هي في التساؤل التالي: هل من المنطق أن ينتظر المواطنون حتى تتأسس الدولة، أو على الأقل يصدر قانون الأحزاب السياسية، حتى تبدأ في البحث عن نفسها وبناء كياناتها وتهيئة أنفسها للممارسة الفعلية للعمل السياسي؟ وإجابتي الشخصية عن هذا السؤال هي بكل تأكيد بالنفي القاطع، فأنا أقول إن من غير المنطقي أن تنتظر القوى السياسية الراغبة في الممارسة السياسية حتى يصدر قانون الأحزاب حتى تشرع في بناء نفسها، بل الأولى والأجدى، كسباً للوقت، أن تشرع هذه القوى في تكوين نفسها منذ الآن، كي تكون جاهزة للعمل حالما يصدر قانون الأحزاب، فتتقدم بوثائقها وأوراقها إلى الجهة المخولة دستورياً بمراجعتها، ومنحها الصفة الاعتبارية كي تباشر عملها.

(10)

لا للقبلية .. نعم للحزبية

كثيرون منا مروا على تلك اللافتة أو لوحة الدعاية التي كتبت عليها عبارة (لا للحزبية لا للقبلية)، وربما مرت هذه العبارة على كثيرين ممن قرؤوها دون أن تثير لديهم أي رد فعل، وربما قبلوها ووافقوا على ما جاء فيها على نحو عفوي تلقائي. ولكن هذه العبارة بالذات أثارت لدى كثيرين آخرين رد فعل قوي وحاسم بالرفض والاستهجان، ذلك أن هذا الربط بين القبلية والحزبية يعكس خلطاً بالغ الخطورة بين الرابطة القبلية حين تتحول إلى مجرد تعصب أعمى، تقوده وتحكمه مشاعر وروابط العصبية للقبيلة، فيتجسد في الحياة العملية الواقعية إلى العديد من الممارسات المرفوضة، المناقضة لروح الوطنية التي ينبغي أن تظلل كل المواطنين، على اختلاف قبائلهم وانتماءاتهم العرقية أو غيرها، بمظلة المصلحة العامة، التي تشمل كل المواطنين على قدم المساواة بالمنافع، وتعاملهم جميعهم على قدم المساواة أمام القانون والعدالة، والرابطة الحزبية التي يفترض أنها تجمع بين المواطنين، على اختلاف قبائلهم وعشائرهم، برابطة الفكر والتوجه السياسي الذي يضع في اعتباره المصلحة العليا للوطن، دون أي اعتبار لأية انتماءات شخصية أو قبلية.

إن العصبية القبلية، إذا ما سمح لها بأن تتماس مع العمل السياسي أو مع العدالة والقانون، تتحول إلى معول هدم في بنيان المجتمع الذي يحرص على أن يتأسس على مبادئ المواطنة والديمقراطية، فالمواطنة تعني انتماء جميع أبناء الوطن، بكل انتماءاتهم القبلية والعشائرية، إلى الوطن كله، وتعني أن يعيش هؤلاء المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وتعني أن يكون معيار الانتماء إلى الوطن يقاس بمدى إيمان المواطن بالمصلحة الوطنية العامة، وحرصه على تغليب تلك المصلحة على أية مصالح شخصية أو قبلية أو فئوية محدودة.

أما الحزبية، التي تعني اجتماع المواطنين الذين يلتقون حول منهج فكري وسياسي معين، ويجتمعون حول رؤية محددة متميزة لمدى وكيفية مساهمتهم في تقرير وإدارة الشؤون العامة، فإنها ظاهرة صحية وطبيعية في أي مجتمع بشري. بل إنها في تقديري هي الدعامة الأساسية المتينة لأي بنيان ديمقراطي، ذلك أنها تجسد ارتقاء المواطنين إلى مستوى عال من الوعي السياسي بمعنى المواطنة، ومن الإدراك العملي الفعلي لأهمية أن يعمل المواطنون في شكل جماعي منظم، يتيح لهم توظيف قدراتهم وطاقاتهم وإمكاناتهم الفردية، لتتكامل وتتضافر معاً، فتنتج قوة سياسية يمكن أن يكون لها شأن في تقرير الشأن العام ومسارات حركة المجتمع نحو البناء والتقدم.

ومن هنا نحسب أنه يجدر بنا أن نستبدل تلك العبارة التي وردت في اللوحة المشار إليها بعبارة بديلة نرفعها شعاراً للمرحلة القادمة هي: **(لا للقبلية.. نعم للحزبية)**. وأن نحث جميع المواطنين إلى الانخراط بفاعلية وجدية في العمل السياسي المنظم، مهما اختلفت توجهاتهم الفكرية والسياسية، على أن يتأسس كل ذلك على توافق وطني عام حول المسار الديمقراطي الذي نريده لليبيا الجديدة؛ أي المسار الذي ينبني على التعددية وتعايش مختلف الآراء والتوجهات في ظل مجتمع حر، بطريقة سلمية حضارية.

(11)

لمصلحة من: تحارب الأحزاب السياسية السلمية،

ويسمح للأحزاب الإرهابية بأن تسرح وتمرح

هل يبدو هذا العنوان غريباً لدى القراء، أغلبهم أو قليلين منهم، سيان، ولكني أقصده وأعنيه بكل ما يمكن أن يتضمنه من معان ومضامين، وهذا ما سأشرحه فيما يلي:

لقد عشنا بمرارة وأسف شديد كيف انطلقت حملة شعواء ضد الأحزاب السياسية، بدأت بالتلاسن والتجاذب بين بعض الأحزاب التي شاءت لها الصدف أو المعطيات المؤقتة التي كانت سائدة أيام انتخابات المؤتمر الوطني أن يكون لها ممثلون في المؤتمر، ثم لم تلبث أن أخذت تنتشر وتتفشى على ألسنة الناس، وتمثلت في تلك التعبيرات عن السخط على الأحزاب السياسية وتحميلها وحدها مسؤولية تدني الأداء في المؤتمر الوطني والحكومة، حتى انتهينا إلى أن نواجه بردود الأفعال نفسها التي كان يواجه بها، أيام حكم الفرد الطاغية المستبد، كل من يفكر مجرد التفكير في الحديث عن أحزاب سياسية، لأن المبدأ المقر في نظرية القذافي السياسية، أن الحزبية خيانة وأنها إجهاض للديمقراطية.. إلخ.

ولقد عشنا أيضاً بمرارة شديدة كيف تطورت هذه الحملة حتى بلغت حد العدوان المباشر على مقرات بعض الأحزاب، وتهديد بعضها الآخر، ما اضطر معظم الأحزاب التي كانت تحاول أن تجد لنفسها موطئ قدم في ساحة العمل السياسي، إلى أن تجهض محاولاتها، وأن تفقد حتى ذلك النفر القليل من المؤيدين الذين تمكنت من إقناعهم وضمهم إلى صفوفها في البداية، ثم انتهت معظمها إلى الاضطرار إلى تجميد نشاطها تماماً، بل إغلاق مقراتها، لسبب بسيط بدهي، وهو (ضيق ذات اليد) وانعدام الإمكانات المادية اللازمة لتغطية تكلفة إيجار المقر والحفاظ على حد أدنى من البقاء فيه.

وهكذا نعيش في هذه اللحظة كيف انحسرت موجة العمل السياسي السلمي، في إطار الأحزاب السياسية المعلنة، حتى تقلص عدد الأحزاب التي ما زالت باقية، وما زالت قادرة على البقاء، إلى عدد قليل، هو تلك الأحزاب التي تتمتع بإمكانات مادية تمويلية هائلة، أو على الأقل، تكفيها للحفاظ على البقاء، من خلال العناصر التي تعمل في أطرها بمقابل مادي، ومن خلال المقرات التي تملك القدرة على تغطية تكاليف إيجاراتها وإدامتها.

بيد أننا، في هذا الوقت نفسه، نشاهد كيف أن ثمة قوى وجماعات ما زالت قادرة، لا على الحفاظ على البقاء وحسب، بل على النمو والتطور الهائل في أعداد المنتسبين إليها، والأهم من كل ذلك على التحرك الفعلي في مختلف الساحات: السياسية والاجتماعية والعسكرية، وأعني بهذه القوى الجماعات

المتشددة، التي تسعى لفرض رؤاها وتوجهاتها السياسية والفكرية على المجتمع بأسره، بأسلوب الإرهاب والعنف المادي والمعنوي.

وإذا عدنا إلى تعريف الحزب، واتفقنا إلى أنه عبارة عن مجموعة من الأفراد يؤمنون بفكر معين، ويشتركون في رؤية معينة للمجتمع والحياة والسياسة، ويسعون لتحقيق هدف أو أهداف محددة، ويعملون في إطار منظم، له هيكلية قيادية وتنظيمية، وغالباً ما يلتزم الأعضاء بنظام داخلي متفق عليه، فإن علينا أن نسمي هذه الجماعات أو القوى بالتسمية الصحيحة، وهي أنها عبارة عن أحزاب سياسية، وأن تعريف الحزب ينطبق عليها تمام الانطباق.

بيد أن ثمة فرقاً جوهرياً يميز هذه الأحزاب (التنظيمات) عن الحزب السياسي بالمعنى المتعارف عليه في الدولة الديمقراطية، هو أن الحزب السياسي الديمقراطي، لا ينتهج في سبيل تحقيق أهدافه إلا الوسائل السلمية المتعارف عليها: التعبير السلمي عن الرأي، التظاهر والتجمع والاعتصام السلمي، وعدم التعرض بالإساءة أو التجريح للمخالفين في الرأي، أو التحريض لاستخدام العنف ضدهم. أما هذه الأحزاب المتشددة، فهي تنشأ أصلاً على أساس غير ديمقراطي، يتمثل في تكفير أو تخوين المخالف لهم في الرأي، انطلاقاً من قناعتهم الراسخة بأنهم وحدهم على حق، وأن كل من يخالفهم الرأي فهو على باطل، إن لم يبلغوا حتى إخراجه تماماً من ملة الإسلام، وإهدار دمه، والتحريض على قتله، وفي كثير من الأحيان قتله بالفعل.

وعلى الرغم من أن مثل هذه التنظيمات التي تنتهج أساليب الإرهاب والعنف، لا يحق لها ممارسة العمل بأي شكل من الأشكال في ظل الدولة التي تريد أن تكون ديمقراطية، إلا أننا للأسف الشديد نعيش في هذه المرحلة من تاريخنا هذه الظاهرة الكارثية، وهي أن هذه التنظيمات والجماعات تستثمر حالة الضعف والتردي التي عليها الدولة الليبية، وعجز الدولة وأجهزتها عن مواجهتهم والحيلولة دون ممارساتهم الإرهابية، فتسرح وتمرح في الساحة الليبية، بكل السبل والأساليب، التي بتنا نعيشها بألم بالغ، وعجز فاضح، في مختلف حالات العدوان والتهديد والاختطاف والقتل والتعذيب..إلخ.

وهنا آتي للسؤال الذي عنونت به مقالتي هذه: لمصلحة من يتم هذا؟ وهل أولئك الذين سمحوا للحملة ضد الأحزاب السياسية بأن تقوم، ثم شاركوا فيها وحرضوا عليها، كانوا على وعي بأن هذه هي النتيجة التي سوف تترتب على ذلك؟ أم أن الغالبية من المواطنين الذين انساقوا إلى تلك الحملة، وأخذوا يرددون شعاراتها وعباراتها، لم تكن تدرك الأبعاد الخطرة التي تنجم عن ذلك، وأهمها هذا البعد الذي نتحدث عنه الآن: أن تحارب الأحزاب السياسية السلمية، حتى تضعف وتضمحل، حتى تبلغ حد

التلاشي والعجز التام عن البقاء، وأن تترك في مقابل ذلك الساحة مفتوحة تماماً للجماعات والتنظيمات المتشددة المتطرفة التكفيرية الإرهابية، تسرح فيها وتمرح دون حسيب أو رقيب، ودون وجود أي طرف قد يكون قادراً على مواجهتها والحد من آثار تسلطها وعنفها وإرهابها.

وهكذا فإني أخلص إلى التعبير عن قناعتي الراسخة بأنه لن يكون لنا أمل في التمكن من بناء مجتمع ديمقراطي، نتعايش فيها سلمياً، مهما اختلفنا فيما بيننا في الآراء والتوجهات الفكرية، إلا إذا عدنا إلى القناعة بأن العمل الجماعي المنظم في شكل أحزاب سياسية، تعمل في إطار القانون، وفي ظل الدولة والدستور، هو الأساس الذي لا غنى عنه لقيام البنيان الديمقراطي عليه.. فلا مجتمع ديمقراطياً بدون أحزاب سياسية، وبدون عمل سياسي منظم، يجد فيه المواطنون أطراً مناسبة، يوظفون من خلالها طاقاتهم، ويعبرون من خلالها عن قناعاتهم ومواقفهم، ويمارسون من خلالها حقهم المقدس في المشاركة في صنع القرار العام...

وإن علينا أن نعي تماماً خطورة الانزلاق إلى العودة إلى ثقافة المستبد التي عمل على ترسيخها في عقولنا ونفوسنا طوال سنوات حكمه، وهي ثقافة (من تحزب خان) و(الحزبية إجهاض للديمقراطية).. وإن علينا في مواجهة هذه الثقافة المدمرة للمبدأ الديمقراطي ذاته أن نرفع الشعار المقابل وهو (لا ديمقراطية بدون تعددية، ولا تعددية بدون أحزاب سياسية) و(إن الحزبية ليست خيانة، بل هي الحل).

(12)

هل أصبح الانتماء إلى حزب.. سُبّة؟

بات يلاحظ بكثرة في الآونة الأخيرة حرص بعض المحسوبين نشطين سياسيين، وخاصة ممن رشحوا أنفسهم أو ينوون ترشيح أنفسهم للحصول على ثقة الناس في انتخابات ما، على تأكيد أنهم (مستقلون)، بمعنى أن أحدهم لا ينتمي إلى حزب سياسي.

ويكاد بعضهم يقسم بأغلظ الأيمان على ذلك، لكي يزيل أي شبهة في الأمر.

وقد كانت هذه الملاحظة تستفزني وتثير لدي تساؤلا ملحاً: هل أصبح الانتماء إلى حزب سبة يجدر بالمرء أن يتبرأ منها، أو تهمة يحرص كل الحرص على نفيها عن نفسه؟ وقد وجدت أن هذه الفكرة تؤشر إلى حدوث انتكاسة فعلية خطرة في توجهنا الذي حرصنا في بداية الثورة على تأكيده نحو بناء الدولة الديمقراطية، فالسعي للتنصل من الانتماء إلى الأحزاب يدل دلالة واضحة على أننا قد فقدنا ذلك الإيمان بالديمقراطية، التي كنا نحسب أن من تحصيل الحاصل القول بأنها لا قيام لها بدون (التعددية الحزبية). وقد ذهبنا في مرحلة ما إلى الدعوة لأن نرفع شعارات مضادة لشعارات القذافي التي رسخ من خلالها هذه الفكرة ذاتها، وهي اعتبار (الحزبية) إجهاض للديمقراطية، وأن من يتحزب قد (خان)، برفع شعار يقول (الحزبية ليست خيانة، بل هي الحل) أو (لا ديمقراطية بدون تعددية حزبية).. وقلنا إن من أهم وأصعب المعارك التي علينا أن نخوضها، ونحن نشق هذه الطريق الصعبة الشائكة نحو بناء الدولة الديمقراطية، هي معركة محو آثار ثقافة القذافي المضادة للعمل السياسي المنظم، وإحلال ثقافة الديمقراطية من خلال الانتماء إلى الأحزاب السياسية محلها.

من الحق أن مسيرتنا نحو هذه الغاية قد واجهتها عراقيل وعقبات كثيرة، تمثلت في أن تجربتنا في العمل السياسي المنظم كانت تجربة غضة وناشئة، لا تستند إلى رصيد كاف من الخبرة والتمرس بالعمل السياسي، وأن الممارسة الفعلية لبعض الأحزاب التي خاضت تجربة الانتخابات، وفازت بمقاعد في المؤتمر الوطني العام لم ترق إلى المستوى المناسب من الممارسة السياسية الناضجة المسؤولة، ومن ثم فقد ارتكبت العديد من الأخطاء، ودخلت في الكثير من المشاحنات والصراعات، أدت إلى عرقلة مسيرة بناء الدولة، وعطلت بشكل مؤسف عمل المؤتمر، الذي أخذ المواطنون يشاهدون ويتابعون، بمرارة وأسف وخيبة أمل، كيف أنه يضيع الوقت في المهاترات والمشاحنات والمساومات، ما انعكس سلباً على أدائه، وبالضرورة انعكس سلباً على مسيرة الدولة.

وقد أدى ما ذكرناه أنفاً إلى حدوث ردة فعل عنيفة وقوية لدى المواطنين ضد فكرة العمل الحزبي، وباتوا يعبرون بقوة عن هذه القناعة التي أخذت تتولد وتترسخ في نفوسهم بأن الجريرة هي كلها جريرة الأحزاب، التي قدمت أنموذجاً رديئاً ومنفراً للعمل الحزبي، ما انتهى بهم إلى ما يشبه اعتبار الانتماء إلى حزب سياسي سبة أو عيباً أو خطيئة يجدر بالمواطن الصالح أن يتبرأ ويتنصل منها.

وإني لأجد في بلوغ هذه القناعة السلبية تجاه العمل السياسي المنظم، أي العمل الحزبي، انتكاسة خطرة، علينا أن نتبين أبعادها وتأثيراتها على مسيرة العمل السياسي في ليبيا، وآمالنا في وضع أسس لدولة ديمقراطية، تقوم على ترسيخ مبادئ احترام تباين الآراء، وتقنين وتنظيم عملية الاختلاف في الرأي، كي تتعايش كل الآراء، مهما اختلفت، بطريقة سلمية حضارية، وتلجأ عند الحاجة إلى حسم القرار أو الخلاف إلى تغليب ما تتفق عليه أغلبية الشعب، في ظل احترام المخالفين في الرأي وكفالة حقهم في امتلاك رأيهم والمناداة به وحشد التأييد له.

وما لم نصل إلى تلك الحالة من الوعي بأهمية العمل السياسي المنظم في بناء الدولة الديمقراطية، ومن ثم تحقيق أهم هدف من أهداف ثورة فبراير، حتى يعود الانتماء إلى (حزب سياسي)، مفخرة يتنافس المواطنون على الفوز بها، فإننا سنظل بعيدين بعداً شديداً عن تحقيق أهدافنا في بناء الدولة الديمقراطية..

وإني أتطلع إلى أن نعود إلى فهم كلمة (مرشح مستقل) بما تعنيه في حقيقة الأمر، أي مرشح لا رأي له ولا فكر ولا انتماء... ومن ثم تصبح كلمة (مستقل) في ذاتها سبة وعيباً يجدر بالمواطن أن يحرص على التنصل والخجل منه..

وسوف يقاس مدى تقدمنا في هذا الاتجاه ببلوغنا الحالة التي يشعر فيها من ينتمي إلى حزب سياسي بالفخر والاعتزاز، بأن له رأياً وموقفاً وكلمة في الشأن العام لبلاده، يحرص على أن يقولها بنفسه، ولا يتركها كي يقولها الآخرون..

(14)

هل نحتاج إلى الدعوة لدسترة التعددية الحزبية؟

حضرت منذ بضعة أيام لقاء دعا إليه مرشح للهيئة التأسيسية للحديث إلى الناس وتقديم برنامجه الانتخابي، خرجت منه مستاء بالغ الاستياء عندما وجدت هذا المرشح الذي سوف يكون عضواً في الهيئة المخولة بوضع مشروع الدستور الدائم للبلاد، يتحدث عما سماه (التدرج نحو الديمقراطية)،

ويعني به، كما شرح وأعاد الشرح، تأجيل السماح للأحزاب السياسية بالعمل حتى تنضج وتصبح قادرة على ممارسة العمل الحزبي بالطريقة الصحيحة والمثلى.

وقد سألت هذا المرشح عن رؤيته حول الموقع الذي يراه لمبدأ التعددية الحزبية في دستور البلاد الدائم، وكيف يتصور الصياغة التي سوف يتضمنها الدستور حول الحق المكفول للمواطنين في التجمع السلمي وتشكيل الأحزاب السياسية، وحول بناء النظام السياسي في البلاد على مبدأ التعددية الحزبية، بصفتها الضامنة لمبدأ آخر بالغ الأهمية وهو التداول السلمي على السلطة.

لم تعجبني مطلقاً الإجابات التي تلقيتها عن تساؤلاتي، وتكون لدي انطباع قوي بأن هذا المرشح يحاول أن يلعب على وتر بات ذا حساسية شديدة لدى المواطنين، وهو وتر الاستياء من الممارسة الحزبية، ورفض الأحزاب وإدانتها بتشويه المشهد السياسي.. إلخ، فاتجه لقول هذا الكلام كي يكسب أصوات الناخبين الذين يرفضون الأحزاب ويقفون منها موقفاً سلبياً.

وقد حفزني هذا الموقف إلى التفكير في خطورة أن يوجد في الهيئة التي ستصوغ لنا الدستور الدائم للبلاد من يؤمن بمثل هذه الأفكار، وخطورة أن نجد أنفسنا أمام دستور لا يكفل للمواطنين حقهم المقدس في التجمع السلمي وتكوين الأحزاب السياسية. وكان هذا وراء تفكيري في الموضوع الذي خصصت له هذه المقالة، وهو الذهاب بفكرة تكريس الموقع الحيوي للعمل السياسي المنظم في إطار الأحزاب السياسية إلى حد الدعوة إلى ما سميته **(دسترة التعددية الحزبية)**، أي النص عليها نصاً صريحاً ووافياً في دستور البلاد الدائم.

ولقد عبرت في مناسبات سابقة عن إيماني بأن الحق في ممارسة العمل السياسي المنظم، في إطار الأحزاب السياسية، هو حق مقدس، لم يعد من المقبول أو الممكن أن يخلو من النص عليه أي دستور يستحق أن يسمى ديمقراطياً. وإذا كان ثمة ما يمكن وصفه بأنه (يسمو) على الدستور فهو باب

الحقوق والحريات الأساسية، من جهة أن هذه الحقوق باتت حقوقاً مكتسبة ثابتة للإنسان من حيث هو إنسان، وأن أي دستور لا ينص على كفالة هذه الحقوق، وتمكين المواطن من التمتع بها، لا يعد دستوراً ديمقراطياً، ومن ثم فهو مرفوض من حيث المبدأ.

وإني أذهب إلى أبعد من ذلك، وأرى أننا في منظور التطلع إلى بناء دولة ديمقراطية، لا قيام لها بدون تعددية حزبية، تكفل التداول السلمي على السلطة، وتضمن توازن الحكم والمعارضة، ورقابة كل طرف منهما على الطرف الآخر، فإننا سوف نكون بحاجة إلى ما أهو أبعد من مجرد النص في الدستور على حق المواطنين في العمل السياسي المنظم وفي الانتماء إلى الأحزاب السياسية، نحو النص على اعتبار الأحزاب السياسية مقوماً أساسياً من مقومات بناء الدولة الديمقراطية، ومن ثم النص على التزام الدولة بدعم الأحزاب السياسية ماديا ومعنوياً، حتى تتمكن لا من الوجود والبقاء فحسب، بل أيضاً من ممارسة أحد أدوارها المهمة المتمثل في المساهمة في تطوير الحياة السياسية في البلاد وتنميتها، من خلال مختلف برامج التواصل مع المواطنين وتوعيتهم، وتنمية روح المشاركة في مختلف جوانب الشأن العام.

وفي هذا الاتجاه سوف أدعو إلى (دسترة) التعددية الحزبية، ربما بالنص عليها كما يلي: **(حق تكوين الجمعيات الأهلية التطوعية والأحزاب السياسية مكفول، وتدعم الدولة هذه الجمعيات والأحزاب، بما يمكنها من القيام بأدوارها المنشأة من أجلها في خدمة المجتمع وبناء الدولة).** وأرى أننا بمثل هذا النص، لا نكفل في الدستور فقط الحق في تكوين الأحزاب السياسية، بل نتجاوز ذلك إلى كفالة دعم الدولة للأحزاب، بالطبع وفق ضوابط وشروط معينة ينص عليها قانون تنظيم عمل الأحزاب السياسية، مادياً ومعنوياً، حتى تتمكن الأحزاب الوطنية الخالصة من الحصول على الحد المعقول من الإمكانات المادية واللوجستية الذي يمكنها من الوجود، ويتيح لها فرصا ومجالات للحركة في المجتمع، تواصلاً مع المواطنين، من أجل تنفيذ برامجها في التثقيف والتوعية السياسية والاجتماعية وغيرها، ثم تنظيم حركة المواطنين وترشيدها وتنميتها خلال الممارسات الديمقراطية المختلفة، من أجل الرقي بتلك الممارسة إلى أفضل مستوياتها الممكنة.

وإني أنطلق في هذه الفكرة من واقع الممارسة المباشرة التي خضتها وخاضها معي إخواني في حزب **(تجمع ليبيا الديمقراطية)** وإخوان لنا في عدد كبير من الأحزاب الصغيرة، وهي الممارسة التي انتهت بنا إلى حالة العجز التام عن امتلاك مقومات الحد الأدنى من البقاء، لقلة الإمكانات المادية المتاحة، حتى انتهى عدد كبير من هذه الأحزاب إلى الاضطرار لإغلاق مقراتها ومكاتبها، بسبب العجز عن توفير تكاليف الإيجار والإدارة، والعجز عن ممارسة الحد الأدنى من النشاط الثقافي أو التوعوي..

ومن هنا فإني أرى أننا لن تكون لنا آمال في تأسيس ديمقراطية فعلية، بدون كفالة قدرة الأحزاب السياسية على البقاء والعمل والحركة، من خلال النص في الدستور على ذلك، ثم تنظيم تطبيقه من خلال قانون ينص على تقنين وتنظيم ممارسة عمل الأحزاب، ويضع لها الشروط والضوابط التي على الحزب أن يلتزم بها، حتى يحق له التمتع بالدعم المادي الذي يكفله الدستور..

وإني أدعو إلى أن تتجه دولتنا الجديدة إلى النظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها مقوماً أساسياً من مقومات وجود الدولة وبقائها، ومن ثم تكفل الدولة دعمها وتوفر لها فرص البقاء والصمود والحركة، لا على أنها مشاريع تخص أصحابها، ولا يهم الدولة إن هي نجحت أو تعثرت وفشلت، فتترك وشأنها، معتمدة على قدرتها الذاتية على توفير مقومات البقاء.

إن من المهم أن ننظر إلى الأحزاب على أنها مصلحة وطنية عليا، وأنها ركن من أركان الدولة الديمقراطية، لا أنها مجرد مصلحة خاصة بأصحابها، لا يهم المجتمع أو الدولة إن هي نجحت أو فشلت.. وعلينا أن ننطلق من قناعة بأن فشل الأحزاب السياسية سيكون فشلاً للدولة الديمقراطية، وفشلاً للتجربة الديمقراطية وإجهاضاً لها.

الفصل الرابع
حول المركزية والفدرالية

(1)

الوطن يجمعنا .. فهل نسمح للجغرافيا بأن تفرقنا

منذ البداية كنت أجد كثيراً من النفور من أي حديث لا يستطيع الانفكاك من أسر تصور الوطن على أساس توزيعه الجغرافي إلى شرق وغرب وجنوب. وذلك لأني عشت معظم حياتي في ظل وطن واحد، ومنذ بلوغي سن الرشد السياسي، أي الثامنة عشرة من عمري، ودخولي الجامعة، وجدت نفسي أجلس في القاعة الدراسية نفسها مع إخوان لي جاءوا من كل أنحاء الوطن، كان منهم القادم من طرابلس المدينة، وكان منهم القادم من أقصى الغرب، من زوارة، وكان منهم القادم من ترهونة وبني وليد، والقادم من مختلف مناطق جبل نفوسة: غريان ومزدة ونالوت وكاباو، وكان منهم القادم من الجنوب: سبها وهون وغيرهما، ناهيك عن القادمين من أقصى الشرق: طبرق ودرنة، ومن أقصى الجنوب: الكفرة وجالو وأوجلة. ثم جمعت ملابسات حياتي العملية، أثناء الدراسة العليا، وأثناء العمل بالجامعة، وخلال الفترة التي عشتها خارج الوطن، أحسب نفسي مناضلاً من أجل خلاص الوطن وانعتاقه، أقول جمعت هذه الملابسات بيني وأعداد كبيرة من أبناء الوطن، من كل جهاته وأعراقه وثقافاته، ولم يكن يجمع بيننا في كل تلك الظروف سوى روابط معنوية موضوعية: الزمالة في الدراسة، أو الزمالة في العمل، ثم الرفقة في ساحة النضال والعمل السياسي، حتى بت أقول كما قال الصديق فؤاد سيالة في مقالته الجميلة (رب أخ لي لم تلده أمي)، لأني أشعر بالفعل أن آصرة متينة من القربى الفكرية والسياسية والعاطفية تربطني بكثير من هؤلاء، أكثر مما قد تربطني صدفة الميلاد أو الإقامة في منطقة من مناطق الوطن، أعني جهاته الجغرافية: شرق أو غرب أو جنوب، ببعض القاطنين في نفس المدينة التي أسكن فيها، وببعض المولودين في نفس الواحة التي ولدت فيها.

ولقد بت أشعر بكثير من الرفض والاستهجان للعبارة التي أخذت أسمعها ممن ينادون بالعودة إلى تقسيم البلاد إلى مناطق وأقاليم ترتبط ببعضها برابطة الحكم الاتحادي، عندما يصرون على التعبير عن أبناء الوطن بأنهم: شراقة وغرابة وفزانيون، وعندما يختارون ضمير جمع الغائبين (هم) للتعبير عن أولئك، ويعبرون عن أنفسهم بضمير جمع المتكلمين (نحن) ويعنون بذلك سكان (برقة). وقد ظللت أجد نفسي مدفوعاً للرد عليهم بقوة بتساؤل أطلب منهم الإجابة عنه بتحديد ودقة، يقول: من هم هؤلاء الذين تقولون عنهم (هم)، وتزعمون أنهم سوف يهيمنون على مقدرات الوطن ويسيطرون على تحديد مصيره؟ وهل يمكن أن تقنعوني بأن هناك كتلة واحدة متجانسة اسمها (أهل الغرب) مقابل كتلة واحدة متجانسة اسمها (أهل الشرق)؟ إن الواقع الذي نلمسه ونعيشه في كل مفاصل حياتنا يفند هذا القول ويرده.. فإخواننا المواطنون الذين يعيشون في مختلف بقاع ذلك الإقليم الذي تريدون أن تعيدونا إليه،

والذي عرف تاريخياً باسم (طرابلس)، ليسوا سواء في تصورهم للوطن ومستقبله ومصيره والسياسات الكفيلة بنقله إلى آفاق التطور والازدهار التي نحلم بها جميعاً، وليسوا سواء في قناعاتهم الفكرية والسياسية حول طبيعة الدولة المدنية التي نريد أن نؤسسها معاً. وإن الواقع الذي نعيشه أيضاً يؤكد لنا في كل يوم ولحظة أننا لا نجد أنفسنا البتة متفقين مع من تريدون أن تحشرونا معهم في خندق واحد، هو خندق الإقليم الجغرافي التاريخي الذي يسمى (برقة)، فثمة من أبناء (برقة) من أختلف معهم تماماً على كل تصوراتهم ومواقفهم فيما يتعلق بطبيعة الدولة وأسسها وآفاق إعادة بنائها، ومن ثم فلا أجد في نفسي أي رابطة تربطني بهم، لمجرد أنهم (برقاويون).

وهذا ما قصدته من العنوان الذي اتخذته لهذه المقالة، فما يجمع بيني وغيري من إخواني المواطنين من مختلف ربوع الوطن ونواحيه، هو الوطن وتطلعنا لأن نبنيه معاً كما ظللنا على مدى عقود من حياتنا ونضالنا السياسي نحلم به ونتصوره ونتمناه، أما الجغرافيا فلا أجد، وينبغي ألا يكون لها أي معنى أو أثر، في تحديد قناعاتنا وتصوراتنا الفكرية السياسية. إني ألتقي حول فكرة الدولة المدنية الديمقراطية، دولة المؤسسات وسيادة القانون، دولة العدالة والتنمية والازدهار والتقدم، مع كل من يؤمن معي بهذه المبادئ والأسس، مهما كانت النقطة التي ولد أو يعمل أو يقيم فيها. وإني في هذه اللحظة التي أكتب فيها هذه الكلمات ألتقي في إطار الحزب السياسي الذي أنتمي إليه (تجمع ليبيا الديمقراطية)، مع إخوان لي من المواطنين، ينتمون إلى قبائل مختلفة، وإلى جهات مختلفة، وأجد أن هذه الرابطة الفكرية التي تربطني بهم، تتجاوز تماماً مكان الولادة الذي تشير إليه بطاقات هويتهم الشخصية، أو مكان الإقامة الذي يشير إليه كتيب العائلة.

وسوف أظل أؤكد أن ما يجمعنا هو الوطن الواحد، وأن ما يربط بيننا هو الانتماء إليه وإلى حاضره ومستقبله، وأني سوف أناضل بكل ما أملك من قوة فكرية وسياسية، للحيلولة دون أن تفرقنا الجغرافيا من جديد إلى شرق وغرب وجنوب.

(2)

حول الفيدرالية واللامركزية

يتحدث المنادون بالفيدرالية عن عيوب ينسبونها إلى النظام المركزي، منها أن هذا النظام "لا يستجيب إلى احتياجات مختلف المناطق المتباينة، ورغبات الوحدات الإدارية المحلية، فقد تكون احتياجات منطقة أوباري مختلفة تماما عن احتياجات منطقة الخمس أو المرج، إضـــافة إلي بعد الأطراف عن المركز، فليبيا لديها ســاحل يمتد بين الشــرق والغرب بحدود 2000 ك م، ولذلك فإن بعض المناطق تبعد بأكثر من 1500 ك م. وهذا يخلق مشاكل فهم أهداف الإدارة العليا ودوافع اتخاذ بعض القرارات، وكذلك لا يشـــجع النظام المركزي روح المنافســـة والإبداع وخلق المبادرات، وتؤدي إلى تخفيف روح المسؤولية عند المستويات الدنيا من المديرين ومحاولة الهروب بنسبة التقصير والإهمال إلي المركز".

وهذا الكلام يتضــمن عدة أحكام تقدم على أنها مســلمات متفق عليها، ثم يبنون عليها ما يريدون من نتائج وخلاصات. وهي كلها بحاجة إلى مناقشة وإعادة نظر. فالقول بأن النظام المركزي لا يستجيب لاحتياجات مختلف المناطق المتباينة ورغبات الوحدات الإدارية، يستند إلى فرضية غير صحيحة ولا مســـلم بها، وهي أن للمناطق احتياجات مختلفة ومتباينة، وأن للوحدات الإدارية رغبات خاصـــة بها متميزة عن رغبات بقية الوحدات. ثم البناء على هذه الفرضــية بالقول إن احتياجات منطقة أوباري قد تكون مختلفة تماماً عن احتياجات منطقة الخمس أو المرج، يزيد الأمر بعداً عن الصحة والمصداقية.

فلماذا تكون لمنطقة ما أو لوحدة إدارية معينة احتياجات تختلف عن احتياجات بقية المناطق أو الوحدات.. فنحن نؤمن بأن على الدولة والحكومة المركزية "الوطنية" أن تنظر إلى ما يحتاجه المواطن الليبي أينما وجد، وأياً كانت المنطقة أو الوحدة الإدارية التي يتبعها إدارياً، وعلى هذه الحكومة أن توفر لهذا المواطن ما يحتاجه من خدمات، ولتلك الوحدة الإدارية ما يلزمها من بنية تحتية، بكل ما تشــمله من طرق وشــبكات كهرباء ومياه وغاز الطهي والمرافق الصـــحية والتعليمية والثقافية والرياضـــية. وعلى هذا الصـــعيد لا نتخيل أن تكون للمواطن الليبي في براك أو أوباري أو غدامس أو الكفرة أو امساعد أو زوارة احتياجات مختلفة أو متباينة.

أما بقية الخلاصـــات التي تســـتنتج من تلك المقدمات، كالقول بأن بعد الأطراف عن المركز (...) يخلق مشـاكل فهم الإدارة العليا ودوافع اتخاذ بعض القرارات، فهو كلام عار عن الصـحة تماماً، فهو يفترض أن هذه المسـافات الشـاسعة بين بعض مناطق البلاد والعاصـمة سوف يؤدي بالضـرورة إلى تعثر عملية التواصـــل بين الوحدات المحلية والحكومة المركزية. هذا الكلام غير صـــحيح على

الإطلاق، ففي هذه المرحلة التي نعيش فيها ثورة الاتصالات والمواصلات، لم يعد ثمة معنى للحديث عن المسافات الجغرافية وافتراض أي أثر لها في تعطيل التواصل أو التفاعل بين الأطراف المختلفة. ونحن نعيش الآن عملياً كيف تحول العالم كله إلى قرية صغيرة، وكيف أن أحدنا بات بوسعه أن يتواصل مع آخرين، لا داخل وطنه فحسب، ولكن حتى في أطراف الدنيا القصية، وبات بإمكانه أن يقضي العديد من مصالحه، وينجز العديد من أعماله وهو في مكانه في العمل أو في البيت. فيستطيع أن يرسل ويستقبل ما يشاء من الأفكار والوثائق والصور وغيرها، ويستطيع أن يحجز تذكرة السفر في الطائرة أو الباخرة، وأن يحجز غرفة في فندق، وأن يطلع على محتويات كثير من المكتبات العالمية الشهيرة، وأن يحمل منها ما يشاء من كتب، كما أنه يستطيع أن يبيع ويشتري البضائع والأشياء عبر الشبكة، دون أي مشاكل، بل بسرعة إنجاز يعجز العقل عن تخيلها، إذ لا تحتاج العملية من مثل هذه العمليات لأكثر من بضع ثوان أو دقائق، وتتم بسهولة فائقة، من خلال الضغط على أزرار لوحة المفاتيح في جهاز الحاسوب.

ويمضي دعاة الفيدرالية في تعداد الحجج والبراهين على صحة ما ينادون به، فيقولون: "يمكن أن نري لتطبيق النظام اللامركزي إداريا وماليا فوائد:

1. الحرص علي عدم تهميش كافة أفراد المجتمع ومناطقه الجغرافية ولا يكون البعد عن المركز سببا في ضياع حقوق الناس.
2. تعميق الشعور بالمواطنة وشعور الجميع بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات.
3. بناء حكم محلي قوي لمعالجة المشاكل التي تسبب فيها غياب الدولة لمدة 42 عاما.
4. تحقيق إدارة أكثر قوة وفاعلية من خلال الاستجابة السريعة والسهلة لمتطلبات المناطق.
5. صنع قرارات وقوانين تستجيب لحاجات السكان المحليين وأكثر ملامسة لواقعهم.
6. تحقيق توازن في نظام الحكم بين المركز والأقاليم وحتى لا يحدث تغول في السلطة من المركز أو إهمال وتسيب من الأقاليم.

وهذه كلها حجج مردودة على من يقول بها. فالنظام المركزي لا يعني أو يقود بالضرورة إلى "تهميش أفراد المجتمع ومناطقه الجغرافية" ولا يقتضي بالضرورة أن "يكون البعد عن المركز سبباً في ضياع حقوق الناس". ذلك أن ما عانى منه مواطنونا وعانت منه مناطقنا المختلفة، بما في ذلك ضواحي طرابلس نفسها، لم يكن نتيجة للنظام الإداري المركزي، ولكن كان نتيجة لازمة لنظام الحكم الفردي الذي لا يقوم على حكومة مركزية وطنية ذات صلاحيات فعلية للحركة والفعل، ويقوم فوق كل ذلك على حكومة تتألف من أفراد لا يملكون في الغالب المؤهلات والكفاءات والخبرات اللازمة لإدارة مهامهم

التي يكلفون بها، وكثيراً ما يكون مؤهلهم الوحيد لشغل الوظيفة هو ذلك الولاء المطلق لزعيم النظام، والاستعداد الأعمى لتنفيذ أوامره وشطحاته. إذن فالقول بأن النظام المركزي يعني بشكل لازم تهميش المواطنين أو تهميش المناطق غير صحيح. وأبعد منه عن الصحة القول بأن "البعد عن المركز يكون سبباً في ضياع حقوق الناس". فنحن نعرف أن ضياع حقوق الناس لم يكن قاصراً على سكان المناطق البعيدة عن المركز، بل إنه كان يشمل سكان العاصمة نفسها، الذين كانوا، مثلهم مثل سائر إخوانهم المواطنين في كل أنحاء البلاد، يعانون الأمرين جراء ممارسات البيروقراطية المتعفنة المتخلفة، وجراء ممارسات الفساد وتفشي المحسوبية والواسطة. وقد تابعنا جميعنا كيف كان سكان ضواحي طرابلس يعانون من انعدام مرافق الصرف الصحي، وتعثر خدمات الكهرباء والماء وشبكة الطرق والمواصلات، وكيف باتت حركة المرور في العاصمة تعاني من ازدحام السيارات، وبات المواطنون يعانون الأمرين، ويضيعون الساعات الطوال في طريقهم من الأعمال وإليها.

ومن هنا فإن المسألة لم تكن مطلقاً تتعلق بالبعد عن العاصمة أو المركز أو القرب منهما، بل كانت تكمن في سوء الإدارة وتخلفها، وعدم العدالة في توزيع الخدمات أو المنافع.

أما القول بأن النظام اللامركزي من فوائده " تعميق الشعور بالمواطنة وشعور الجميع بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات"، فهو أشد بعداً عن الحقيقة والصحة، فمسألة المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات ليست من شأن الإدارة أو النظام الإداري، أكان مركزياً أو لامركزياً، ولكنها مسألة يعالجها الدستور، الذي ينبغي أن يكفل لجميع المواطنين على قدم المساواة التامة بينهم، الحقوق الأساسية والحريات، فلا يكون ثمة تمايز في هذا الخصوص بين ساكن العاصمة أو المركز وساكن القرية النائية أو النجع في عمق البادية أو الصحراء. في الدولة المدنية المواطنون جميعهم سواء في التمتع بالحقوق، وفي الالتزام بأداء الواجبات. ولا معنى مطلقاً لتعليق ذلك على البعد أو القرب من مركز اتخاذ القرار. فحين لا يكون في الدولة دستور يكفل الحقوق والحريات، ولا تكون هناك سلطة شرعية ملتزمة باحترام ذلك الدستور والتقيد به، فإن المواطن سوف يتعرض لانتهاك حقوقه وضياعها ولو كان يسكن في الشارع نفسه الذي يوجد فيه مقر الحكومة أو مكتب رئيسها.

أما الحديث عن أن النظام اللامركزي يفيد في "بناء حكم محلي قوي لمعالجة المشاكل التي تسبب فيها غياب الدولة لمدة 42 عاما"، فهو كسابقه يخلص إلى نتيجة غير لازمة على الإطلاق عن المقدمة، فالمشاكل التي تسبب فيها غياب الدولة لمدة 42 عاماً، لا ترجع إلى أن نظام الإدارة كان مركزياً، ولكنها ترجع إلى غياب الدولة وغياب الإدارة المؤهلة وذات الصلاحيات، ومن ثم فمعالجة تلك المشاكل يمكن بكل بساطة أن تتم بإيجاد الدولة التي تقوم على دستور يحدد السلطات والعلاقات

بينها، ويضـــمن حقوق المواطنين، وتديرها حكومة كفؤة، من مؤهلين ومتخصـــصـــين وخبراء، تعتمد أسلوب الإدارة العلمية القائم على التوظيف الفعال لمنجزات التقنية الحديثة ووسائل الاتصال.

أما الحجج التي تقول إن النظام اللامركزي يفيد في:

- تحقيق إدارة أكثر قوة وفاعلية من خلال الاستجابة السريعة والسهلة لمتطلبات المناطق.
- صنع قرارات وقوانين تستجيب لحاجات السكان المحليين وأكثر ملامسة لواقعهم.
- تحقيق توازن في نظام الحكم بين المركز والأقاليم وحتى لا يحدث تغول في الســـلطة من المركز أو إهمال وتسيب من الأقاليم.

فقد بينا تهافته فيما سبق من حديث، وقلنا إن الاستجابة السريعة والسهلة لمتطلبات مختلف المناطق وحاجات كل المواطنين يمكن أن تقوم بها إدارة مركزية قوية وفاعلة، من خلال موظفيها المؤهلين في أجهزة الحكم المحلي، المرتبطين بالمركز بشـــبكة اتصـــالات حديثة ومتقدمة، توفر تلك الاســـتجابة السريعة والسهلة لحاجات المواطنين أينما كانوا.

أما الحديث عن أن النظم اللامركزي يفيد في صنع قرارات وقوانين تستجيب لحاجات السكان المحليين وأكثر ملامســـة لواقعهم فيعيد تكرار المقدمة المغلوطة ذاتها، فلا ندري من يقصـــد بعبارة "الســـكان المحليين"، أهم ســكان طرابلس وبنغازي، أم ســكان الكفرة وامســاعد والمقرون وجالو مثلاً، ولا نعرف كيف يمكن أن يكون لســـكان هذه المناطق واقع يختلف عن واقع المدينة التي توجد بها الحكومة المركزية، ولماذا نفترض أن الحكومة المركزية لن تكون قادرة على معرفة احتياجات الناس وتقدير ما يلامس واقعهم ويناســـبه. بل إننا نفترض أن حكومة مركزية جيدة وكفؤة، مكونة من علماء وخبراء ومختصين سوف تكون، بل ينبغي أن تكون أقدر من السكان أنفسهم على معرفة وإدراك ما يستجيب لحاجاتهم، ويوفر لهم المستوى المنشود من الحياة الكريمة اللائقة المزدهرة.

وبالطبع لا يعود للحديث عن "تحقيق توازن في الحكم بين المركز والأقاليم"، ومنع أن "يحدث تغول في الســـلطة من المركز"، أي معنى أو دلالة، فما حدث من اختلال شـــنيع في التوازن بين المركز والأقاليم والمناطق في العهد الســـابق، وما عاشـــه المواطنون من تغول لســـلطة المركز على ســـائر المناطق، إنما كان نتيجة لسياسة مقصودة من الحاكم الفرد، أحد أهدافها الانتقام من الشعب الليبي، وحرمانه من التمتع بثمرات بلاده وخيراتها، لحســـاب منطقة معينة، وقبيلة أو قبائل بعينها. ولا يعود ثمة حاجة لإعادة القول بأن الحل يكمن، بكل بســاطة، في إعادة صــياغة النظام الســياســي برمته، بحيث يكون نظاماً شــرعياً، ينبع من إرادة الناس، المعبر عنها بحرية عبر صــناديق الاقتراع، ويكون نظاماً دســتورياً، يســتند إلى دســتور مجمع عليه من غالبية الناس، يكفل حقوق المواطنين وحرياتهم،

ويصوغ السلطات في الدولة بما يحقق التوازن والفصل بينها، ويكرس سيادة القانون على الجميع دون تمييز أو استثناء. ثم يقوم على سلطة تنفيذية تكتسب شرعيتها من سلطة تشريعية منتخبة، وتلتزم أمامها بتنفيذ برنامج للحكم يكون قابلاً للمراقبة وإعادة النظر فيه بصورة دورية ثابتة.

من هذا المنظور، يمكننا، بل علينا أن نسعى لأن تكون لنا حكومة وطنية، تمثل أطياف الشعب الليبي السياسية والاجتماعية، يكون ولاؤها للوطن كله، وتضع من الخطط العلمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يحقق المستهدف من العيش الكريم والخدمات الراقية لكل المواطنين، أينما كانوا ومهما صغرت أو بعدت التجمعات السكانية التي يعيشون فيها، بطريقة علمية وعادلة.

بيد أن أهم ما يرد لدى دعاة الفدرالية وصولهم إلى "خلاصة مفادها أن النظام اللامركزي يجب أن يكون نظاماً سياسياً إدارياً، بمعني إعطاء بعض الصلاحيات التشريعية بما لا يتعارض وصلاحيات المجلس التشريعي الوطني، وهذا يعني الاعتراف للإقليم أو المحافظة بالشخصية القانونية المستقلة، بما يترتب عليها من استقلال مالي و إداري في شئونها. وهذا يعني أن هناك مصالح تمثلها الدولة وشخصيتها القانونية، ولكن يجب الاعتراف أن هناك مصالح محلية أو إقليمية و هي تتعلق بمجموعة من الناس يسكنون هذا الإقليم و بالتالي فإن الإقليم يمكن على سبيل المثال أن يملك الحق في تنظيم التجارة في داخله و كذلك المهن التجارية وغيرها من الأمور".

وهذا يمثل حداً لا يمكن قبوله، في تقديرنا، لأنه بكل بساطة لا يوجد في ليبيا ما يمكن أن يبرره، فما الذي يمكن أن يجعل لطرابلس وسكانها مصالح وسياسات تختلف عن مصالح سكان درنه أو سبها أو غات. وهل يمكن أن نتخيل أن توجد في محافظة ما تشريعات محلية تختلف عن تلك النافذة أو السائدة في بقية المحافظات، فيباح في محافظة ما لا يباح في أخرى، أو يحتاج المواطن في محافظة ما إجراءات لا يحتاجها في أخرى، أو يدفع المواطن أو التاجر مثلاً ضرائب أو رسوماً في محافظة لا يدفعها المواطن في محافظة أخرى. إن هذا سوف يعيدنا إلى ما كانت عليه ليبيا أيام الإدارة البريطانية، إذ كانت ولاية طرابلس تمثل دولة مستقلة عن ولاية برقة، وكان المواطن من برقة يحتاج إلى إذن باجتياز حدودها، وكان التاجر من برقة يدفع رسوماً جمركية على البضائع التي يوردها أو يستوردها من طرابلس. فهل هذا ما نسعى إليه، بعد أن اجتازت دولة الاستقلال تلك المرحلة، وتمكنت عبر سياسات حكيمة بعيدة النظر إلى المستقبل، من تقريب المسافات المعنوية والواقعية بين الولايات الثلاث وسكانها، حتى قطعت أشواطاً ممتازة في تمتين اللحمة الوطنية بين سكان ليبيا في مختلف مناطقهم، وبتنا نلمس هذه اللحمة الوطنية في مجتمعاتنا المحلية مجسدة في علاقاتنا الأسرية والاجتماعية، إذ تقاربت القبائل والعائلات وتصاهرت، فباتت العائلة الواحدة تمتد بجذورها إلى قبائل

عدة ومناطق مختلفة متباعدة، حتى لم تعد هناك مدينة أو قرية ليبية لا توجد فيها تلك العلاقات المتشابكة بين العائلات والقبائل والمناطق.

ويحاول مؤيدو هذا التوجه للفيدرالية دعم فكرتهم بضـــرب أمثلة من دول تبنت النظام الفيدرالي وهي تعد الآن في مقدمة الدول المتقدمة، ويذكرون أساساً الولايات المتحدة وسويسرا وألمانية الاتحادية، ومن الدول العربية دولة الإمارات. لكن هذه الأمثلة أبعد ما تكون عن الانطباق على الحالة الليبية. فالولايات المتحدة هي عبارة عن دول مســـتقلة قررت أن تتآلف فيما بينها، فأوجدت ذلك الإطار الفيدرالي الذي يجمع فيما بينها في مجالات محددة، مثل السياسة الخارجية والدفاع، ويترك لها فيما عدا ذلك صلاحيات تشريعية واسعة، تخولها سن قوانين وتشريعات خاصة بها، لا تنفذ ولا تنطبق في الولايات الأخرى. أما سويسرا فمعروف أنها تتكون من أعراق مختلفة، لكل منها ثقافته ولغته الخاصة به، ولكنها اتفقت على العيش معاً في إطار الحكم الفيدرالي، الذي يجعل لها حكومة مركزية، ذات سلطات محددة، وحكومات للأقاليم ذات شخصية اعتبارية ومالية مستقلة. وبالمثل هذا ما ينطبق على حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، التي كانت قبل إنشـــاء الاتحاد إمارات مســـتقلة إحداها عن الأخريات، ثم اتفقت على التعايش معاً في إطار النظام الفيدرالي الذي يجمع بينها في ظل حكومة اتحادية لها سلطات وصلاحيات محددة، مع المحافظة على الشخصية الاعتبارية لكل إمارة، فيظل للإمارة حاكمها وحكومتها ولها مواردها وميزانياتها وخططها الخاصة بها.

أما إذا أردنا أن نذهب مع هذا الطرح إلى غايته، فإننا نرى أنه يمثل منزلقاً خطراً نحو اتخاذ بعض الاختلافات الملحوظة في مســـتويات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية بين منطقة وأخرى، منطلقاً لتكريس واقع الاختلاف والتباين، ومن ثم اتخاذ هذا الواقع ســـبباً أو مبرراً للمطالبة بمنح كل منطقة شخصية مستقلة عن سائر مناطق الوطن، تقوم على منحها سلطة تشريعية، تؤدي بدورها بالضرورة إلى مزيد من تكريس التباين، حتى ننتهي إلى تقسيم البلاد إلى مناطق أو أقاليم أو ولايات مستقلة. وهي الصورة التي تتعلق بها أنظار دعاة الفدرالية.

وإننا نجادل هؤلاء بأن وضـــعنا في ليبيا يختلف تماماً عن أوضـــاع هذه الدول، فنحن دولة واحدة، وشعب واحد، ننتمي كلنا إلى ديانة واحدة ونتكلم كلنا لغة واحدة، وعشنا عبر تاريخنا كشعب واحد، على الرغم من بعض الفترات التي كرســـت فيها القوى المهيمنة على مقدرات البلاد بعض التباينات والاختلافات بين منطقة وأخرى. وقد عشنا واقع الوحدة، أرضاً وشعباً منذ ما يقرب من خمسين عاماً، منذ أن عدل الدستور وانتقلت البلاد إلى الوحدة من النظام الاتحادي في سنة 1963.

وإن علاج آثار ما عشـناه في زمن القذافي من تكريس لحكم الفرد المتخلف، ومن إدارة مركزية خانقة وقاتلة، لا علاقة له باللامركزية "الســياســية" التي هي المعنى الحقيقي للفيدرالية، وإنما يمكن علاجه بكل ســهولة بتبني نظام لامركزي إداري، ينشــئ ســلطات إدارية محلية قوية ومؤهلة، ويمكنها من كل الأدوات المادية والبشـرية والتقنية لمزاولة أعمالها، في تنفيذ الخطط الوطنية التي تعدها حكومة وطنية مركزية قوية ومؤهلة وكفؤة.

أما إذا تحدثنا بلغة العصـر، عصـر ثورة المعلومات والاتصـالات، فإننا نقول بكل ثقة واطمئنان إلى أن حل كل تركة المركزية القاتلة التي عشـــناها في الماضـــي يكمن في التخطيط للتحول إلى نمط الحكومة الإلكترونية، التي تلغي المسـافات المكانية والزمنية من الحسـاب، وتجعل شـؤون المواطنين تتم من خلال شبكة الاتصالات العنكبوتية، فيصلون إلى كل المعلومات التي يرغبون الوصول إليها، ويحصلون على كل الخدمات التي يحتاجونها

(3)

دعاة الفدرالية.. إخواننا أرادوا الحق فأخطأوه

إخواننا من المؤمنين بأن الفدرالية هي الحل الأمثل لما عانت منه بلادنا ولا تزال تعانيه من آثار سلبية لمركزية الإدارة، وما يزعمون أن مناطق في الوطن، على مدى عقود من الزمن، تحت الحكم الشمولي المستبد، قد لقيته من مظاهر الإهمال والتهميش والحرمان، لهم الحق كل الحق في أن يروا هذا الرأي، ويذهبوا هذا المذهب، ولهم الحق كل الحق في أن يعبروا عن هذا الرأي بحرية، بالوسائل السلمية المشروعة للتعبير، ولهم في النهاية الحق كل الحق في أن يجتمعوا حول هذا الرأي، ويحتشدوا وراءه، للدعوة له، وكسب الأنصار والمؤيدين، إذا ما قرروا أن يعملوا في شكل جماعي منظم، من خلال حزب سياسي، معلن الأهداف والبرامج.

ولقد بدأ إخواننا هؤلاء يتحدثون عن توجههم هذا، ويعبرون عنه علناً، في المحاضرات والندوات واللقاءات العامة، وعبر وسائل الإعلام والمطبوعات والمنشورات المختلفة. ودخل كثيرون منا معهم في حوار وجدال، سهل حيناً، وصعب أحياناً أخرى، ولكنه ظل مقبولاً من الطرفين، في إطار الحق المتكافئ لكليهما في امتلاك الرأي المختلف والتعبير عنه. ولكننا اختلفنا معهم اختلافاً حاداً وجذريا عندما تجاوزوا هذا الحد، وأعلنوا من طرف واحد تشكيل كيان أو إطار سياسي، سموه (مجلس برقة)، وزعموا له من الصلاحيات ما يتجاوز صلاحيات المجلس الوطني الانتقالي، ثم عينوا له رئيساً، مخولاً حسب زعمهم بتمثيل الإقليم حتى أمام الجهات الأجنبية.

عند هذا الحد قلنا لهم إنهم قد تجاوزوا الخط المسموح بالوصول إليه، ووقفنا ضدهم بكل قوة، لأننا رأينا فيما أقدموا عليه تهديداً حقيقياً لوحدة ليبيا التي نحسب أننا جميعاً، وعلى رأسنا شهداؤنا الأبطال، قد ضحينا بكل غال ورخيص من أجل المحافظة عليها، مظلة نقف تحتها كلنا على قدم المساواة، دون أي تفرقة بين شرق وغرب وجنوب، بل حتى بين مدينة كبيرة أو صغيرة أو قرية أو نجع في أقصى بقعة من الوطن.

وعلى الرغم من أن المؤتمر الذي سمي زوراً باسم (مؤتمر سكان برقة)، قد أثار من حيث القائمين عليه وملابسات عقده وطريقة الدعوة إليه الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام، إلا أننا لم نتفق مع كل أولئك الذين ذهبوا مذهباً نراه متطرفاً وغير مقبول إلى الاتهام والتخوين والتشويه، من قبيل وصف القائمين على المؤتمر بأنهم من (أزلام) النظام والذين كانوا متعاونين معه، أو أنهم مجرد طامعين في السلطة وساعين إلى الحصول على مناصب أو مواقع قد فقدوها، أو كانوا يطمعون في

الحصول عليها، ولكنهم لم يوفقوا في ذلك، وبالطبع رفضنا رفضاً قاطعاً اتهام هؤلاء بأنهم مجرد عملاء ينفذون مخططات ترعاها دول أجنبية.

ومع أن إخواننا من دعاة الفدرالية قد تجاوزوا بدورهم الكثير من الخطوط المسموح بها في إطار الحوار السياسي الديمقراطي، إلا أننا نقول عنهم، كما عبرت في عنوان هذا المقال، إنهم (إخوان لنا، أرادوا الحق فأخطؤوه)، ونقول لهم إن طريق الحق الذي كان عليهم أن يسلكوه ويمضوا فيه إلى غايته هو طريق الحوار الديمقراطي والعمل السياسي السلمي، الذي تحسم فيه الخلافات في الآراء والمذاهب الفكرية والسياسية من خلال صناديق الاقتراع وما تفرزه من نتائج، تمثل إرادة الأغلبية من المواطنين، يكون على جميع أطراف العمل السياسي أن يعترفوا ويقبلوا بها، ثم يبقى للطرف الذي لم يفز رأيه بتأييد الأغلبية الحق الدستوري في مواصلة التعبير عن رأيه وموقفه، والدفاع عنه، والترويج له، والسعي بكل الوسائل الديمقراطية السلمية لكسب الأنصار والمؤيدين، حتى إذا جاءت دورة انتخابية تالية، يدخل المنافسة ويحاول أن يحصل على دعم الناخبين.

هذا هو الطريق الذي نتمنى أن نتفق جميعنا على أنه الطريق الوحيد للممارسة السياسية السلمية، إذا ما أردنا التعاون في تأسيس الدولة المدنية الديمقراطية التي ستظلنا جميعنا على قدم المساواة بمظلة القانون وحكم المؤسسات وتحكيم إرادة الأغلبية لحسم الاختلافات في الآراء والمواقف.